



PROVISIONAL
A/38/PV.24
13 October 1983
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الثامنة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك
يوم الجمعة ، ٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٣ ، الساعة ١٥ / ٠٠

(بنما)	السيد ايويكا	: الرئيس
(غيانا)	السيد سينكلير (نائب الرئيس)	: ثم

— المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمات :

السيد مولا بو (ليستو)
السيد نغوين كوتاتش (فييت نام)
الشيخ آل - ثاني (قطر)
السيد د يازدوران (غواتيمالا)
السيد خاطرى (نيبال)
السيد غونزالز الزينا (باراغواي)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ،
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services ,

مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .
DC2-0750, 2 United Nations Plaza

83-64139/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد مولايو (ليسوتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من دواعي سروري

البالغ ، أن انقل الى هذه الجمعية الموقرة تحيات رئيس د ولتنا الطك موشيشو الثاني ورئيس
الوزراء السيد ليوا جوناثان .

واسمحوا لي أن اهنئك على انتخابك لرئاسة الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية
العامة . ان صفاتك المعروفة وخبرتك بصفتك د بلوماسيا بارعا ومتفانيا في العمل تبشر بالخير
لهذه الجمعية . ونحن على ثقة كاملة من أنك ستوجه مداوات هذه الجمعية الى نهاية ناجحة
ومثمرة ، ذلك لأن بلدك ليس عضوا بارزا من أعضاء حركة عدم الانحياز فحسب ، بل أيضا لأن
له سجلا حافلا بقضايا كتلك التي تتعلق بالقضاء على الاستعمار والعنصرية والتمييز العنصري
والفصل العرقي ، وهي جميعا أمور تهمنا بالغ الأهمية .

كما أننا نتوجه بالتهاني الى أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم بالاجتماع ،
وأتعهد بتعاون وفدنا الكامل معهم . كما أغتنم هذه الفرصة للاعراب عن ارتياحنا للأسلوب
البارع الذي اتبعه رئيس الدورة السابعة والثلاثين وأعضاء مكتبه في اختتام أعمال تلك الدورة .
وأود أن أوجه مديح وفد بلادي الى الأمين العام للأمم المتحدة السيد بيريز دي
كوييار ، الذي يعتبر بطلا ليس فقط في الدفاع عن حقوق الدول الصغيرة والضعيفة الأعضاء
في هذه المنظمة بل أيضا في الدفاع عن استقلال اجزاء المعمورة القليلة التي مازالت ترح
تحت نير الاستعمار . وبالنسبة لنا فان وظيفته تعتبر المحور الأساسي لأعمال منظمة الأمم
المتحدة ، وأملنا واعتقادنا هو ان هذه المسؤوليات اصبحت بوجوده في أيد أمينة .

وتمشيا مع ايماننا القوي بعالمية هذه المنظمة فقد سررنا بالمشاركة في قرار قبول
عضوية سان كريستوفر ونيفيس . ومن دواعي سرورنا أن تلك الدولة عضو من أعضاء الكومنولث ،
ويرجع الفضل في ذلك الحدث الى الحكومة البريطانية ولجنة تصفية الاستعمار . وننظر الى
هذا الحادث بمشاعر مختلطة ، فهو يذكرنا مرة أخرى بالبلدان والشعوب التي مازالت
محرومة من مكانها المناسب في هذا المحفل ، ونعتقد ان الوقت قد حان لمنح الاستقلال
لناميبيا .

أما في المجال الاقتصادي ، فمن الملاحظ أن اجتماع الجمعية العامة قد جاء في وقت تزد فيه افاق الانتعاش قاتمة للغاية ، حيث ان اقتصاديات ما يزيد على ثلثي البلدان الأعضاء في هذه المنظمة قد أصابها أسوأ كساد شهدته منذ الحرب العالمية الثانية وهي جميعا تعلق آمالها الأخيرة على هذه الجمعية ، ومن ثم يجب أن تكون الجمعية العامة على مستوى تلك التوقعات .

وعندما تعهد رؤساء دول أو حكومات عدم الانحياز في مؤتمر القمة الذي عقد في هافانا عام ١٩٧٩ باجراء الحوار بين الشمال والجنوب ، كان ذلك لا دراهم أهمية هذا الحوار لمناطقهم نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة . ويمكن معالجة الوضع الذي تواجهه هذه البلدان عن طريق اتباع نهج جماعي شامل . كما أنهم يؤمنون ، وتلك عقيدتنا أيضا . أن هذه المشاكل تتطلب اجراء حوار حقيقي وتوفر الاستعداد المخلص ليس فقط للاعتراف بخطورة الموقف ، بل أيضا لقبول الطابع الطح الذي يتسم به .

لذلك يؤسفنا أن نلاحظ أنه على الرغم من كل الجهود التي بذلتها البلدان النامية خلال الدورة الاستثنائية التي عقدت في عام ١٩٨٠ ودورات الجمعية العامة التي تلتها ، لم يتوصل الى أى اتفاق فيما يتعلق بجدول الأعمال او الاجراءات أو الجدول الزمني لهذه المفاوضات الشاملة ، وفي الوقت ذاته ، يعاني الاقتصاد العالمي من أخطر تروّ يمرّ به منذ مرحلة الركود العظيم . ولعلنا نلاحظ أنه تظهر بعض بوادر الانتعاش في عدد من الدول المتقدمة النمو في الشمال . ولكن الجمود في السياسات المالية لبعض هذه الدول قد أدى ، على سبيل المثال ، الى فشل الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد السادس) . وهذه التطورات لا تثير التفاؤل .

لقد انقضت سنوات ثلاث منذ اعتماد استراتيجية التنمية الدولية الجديدة ، وسوف يتم استعراضها واجراء تقييم شامل لها في عام ١٩٨٤ ، طبقا لما هو منصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٣٣ / ٢٠١ . ومع ذلك ، فالشواهد تدل على أنه ليس ثمة تحرك يستحق الذكر ، اذا كان هناك تحرك أصلا ، نحو تحقيق أهداف الاستراتيجية . لقد شهدت الثلاث سنوات الماضية الانخفاض الحاد في معدل النمو في الانتاج العالمي الذي وصل في عام ١٩٨٢ الى أدنى معدل له في ثلاثة عقود . ولأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية ، ركبت التجارة العالمية تما في عام ١٩٨١ ، ثم انخفضت بنسبة ٦ في المائة في قيمتها الحقيقية في عام ١٩٨٢ . ويمكن أن تعزى المسؤولية عن هذه الحالة المحزنة الى الانخفاض في أسعار السلع الرئيسية بمقدار ١٦ في المائة فيما بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ . واستمرت

الحمائية وازدادت قوة ، ونتيجة لذلك انخفضت الصادرات انخفاضا حادا أدى الى نشوء ضغوط قوية على موازين مدفوعات البلدان النامية .

لقد برزت بوادر الانتعاش مؤخرا في بعض البلدان المتقدمة النمو ، لكنه يسدو أنها مؤقتة ولا تصل الى البلدان النامية . وما زالت خدمات الديون بين البلدان النامية واسعة النطاق ولا يمكن التحكم فيها ، بينما لا تزال معدلات الفائدة عند مستويات لم يسبق لها مثيل منذ عام ١٩٨٠ ؛ كذلك فان المساعدات التي تقدمها البلدان الطانحة لا تزال توازي نصف ما طوالبه في الاستراتيجية العالمية ، كما أن حجم الاسهامات في البرامج المتعددة الأطراف قد انخفض بالفعل ، وفيما يتعلق بالمساعدات الانمائية الرسمية التي تطلقها البلدان الأقل نموا فلا تشكل بأى حال من الأحوال ، الزيادة الكبيرة المطلوبة لتمكينها من مضاعفة دخلها الوطني خلال العقد طبقا للمستهدف . ان الرسالة ان هي أننا لا يمكن أن نتطلع الى استعراض وتقييم الاستراتيجية بأى شعور بالتشجيع . ومن الواضح أيضا أن الجمعية العامة يجب أن توافق على القيام باستعراض سنوي مستمر للاستراتيجية مع رصدها باستمرار على مدار العام حتى يمكن أن نرى حدوث تحسن واسع النطاق فسي الاقتصاد العالمي .

ولأسف ، فان الاجتماع الوزاري للاتفاقية العامة للتعريف والتجارة (الجات) الذي انعقد في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ ، فشل في استغلال هذه الفرصة لتحويل المدد ضد أمواج الحمائية . ومن سوء الحظ أيضا أن الأونكتاد السادس الذي انعقد في حزيران / يونيو الماضي فشل في الاتفاق على أية خطوات ترمي الى خفض حواجز التجارة الحرة كنقطة انطلاق في اجراء حوار اقتصادي لتعزيز نمو الناتج والعمالة بغير اثاره للتضخم أو خلق مشكلات في ميزان المدفوعات . وختامه ، كان من المخيب للامال أن الأونكتاد السادس لم يتوصل الى اتخاذ قرار بشأن الحاجة الى عقد مؤتمر للنقد والطل بغبة اعادة هيكله نظام بريتون وودز ، برغم النداءات القوية من جانب بلدان العالم الثالث ومعظم البلدان الصناعية . وفي ظل هذه الظروف ، فان ذلك يبقى من مسؤولية الجمعية العامة

التي يجب عليها أن تبحث تماما جميع هذه القضايا ، ويجب أن تفعل ذلك مع الالتزام بتحقيق النجاح .

وفي هذا الشأن ، يتعين على الجمعية العامة أن تبحث بجديّة النداء الذي وجهه رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في مؤتمر قمة نيودلهي في وقت سابق من العام الحالي ، والذي يدعو إلى عقد مؤتمر دولي عاجل لبحث قضايا المال والنقد من أجل التنمية . وهذا المؤتمر يجب أن يكون هدفه الوفاء الفعال بمتطلبات التنمية والمتطلبات المالية الأخرى للاقتصادات الدولية خاصة في البلدان النامية . ويجب على هذا المؤتمر أيضا أن يبحث أية تعديلات هيكلية ضرورية للتنمية . وهناك دعوة مماثلة إلى متابعة اجراء اصلاحات النقدية والمالية التي تستطيع وقف الأزمة الاقتصادية المستمرة ؛ ووجه تلك الدعوة بعض قادة الدول الصناعية في محافل أخرى في وقت سابق من هذا العام . وهذا يشير إلى أن هناك نوعا من توافق الآراء وأنه ليس ثمة شيء يحتاج إلى النظر فيه سوى التفاصيل .

ومع ذلك ، فنحن نفهم أن فكرة انشاء صندوق عالمي للتنمية يجب أن تبقى قائمة . وتطالب هذه الفكرة بالتحرك نحو مزيد من المساواة والمشاركة بين الشمال والجنوب في المؤسسات المالية ، والعضوية العالمية بما في ذلك التمثيل الكامل لدول أوروبا الشرقية ، وصياغة سياسات اقراض جديدة ، واقتطاعات للتصدير ، وتمويل للسلع الأساسية ، وتوجيه موارد جديدة يجرى تكوينها على أساس دولي ، وبعبارة أخرى ، اعادة هيكلة نظام "بريتون وودز" على أساس هذه الفكرة الجديدة .

وعلى الصعيد السياسي ، نلاحظ بقدر كبير من القلق تعدد المشكلات التي تواجه العالم اليوم ، بدءا من الشرق الأوسط إلى أمريكا الوسطى والجنوب الأفريقي . ان الموقف المتردى في لبنان ، وهو بلد تمزقه قوى أقوى منه ومعظمها خارجي ، يجعلنا نتضرع ونقول لقد كفى ما كان . ونحن في ليسوتو ، حيث يحيط بنا عامل خارجي مهدد على نحو مماثل ، نستطيع أن نتفهم تماما مخاوف شعب لبنان .

ان الضمير العالمي لا يزال يشعر بالاهانة ازاء عدم التوصل الى حل للقضية الفلسطينية . ان ليسوتو قد اوضحت موقفها تماما دون مساس بمصالح أى أحد ، فالفلسطينيون لهم الحق في أرضهم ، وهويتهم وسيادتهم ، ومازلنا نحث دائما على أنه لا بد أن ينظر الى قضية الشرق الأوسط في سياق قرارات مجلس الأمن . وفي امريكا الوسطى ، تؤيد ليسوتو جهود مجموعة كونتادورا .

اننا في اطار منظمة الوحدة الافريقية نتطلع الى انشاء آلية فيها للعمل على حسم مشكلتي تشاد والصحراء الغربية اللتين مازالتا في المراحل الأولى . ان ليسوتو تؤيد بحماس أية اجراءات عطية يمكن أن تسهم في ايجاد حل سريع لهما .

ان سياسة جنوب افريقيا التي ترمي الى اشاعة القلاقل تبدو في أساليب متباينة ، تشمل كل الدول المستقلة في الجنوب الافريقي وتؤثر عليها . ويدخل في نطاق ضحاياها الرئيسيين جميع أعضاء مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي ودول الخط الأول . ان الافارقة قد بدأوا يعتبرون أن القضية الأساسية في هذا السيناريو هي ما يسمونه " مجموعة الاعراض الناشئة عن نظرية الوصل البناء " . ونحن جميعا نعرف أن الحكومة الامريكية الحالية كانت حسنة النية عندما بدأت هذه السياسة .

والصهم بالنسبة لنا في افريقيا ليست النوايا الحسنة لواشنطن ولكن الطريقة التي تستخدم بها بريتوريا من هذه النوايا الحسنة . والواقع أن بريتوريا تفسر سياسة الولايات المتحدة هذه على أنها تفويض كامل يسمح لها عسكرياً بأن تهبط معايير العلاقات المتحضرة المقبولة دولياً مع جيرانها وتأميناً لمركزها الاستراتيجي وثروتها المعدنية كما تتصور واشنطن .

لم يتحقق استقلال ناميبيا بعد . فما هي المشكلة ؟ لماذا يربط استقلال ناميبيا بقضية لا علاقة لها به وهي قضية انسحاب القوات الكوبية ؟ اننا ندين بكل قوة هذه التكتيكات المعقدة ، التي لا تؤدي إلا الى تكثيف الصراع المسلح ، الذي يصحبه فقدان الأرواح طي الجانبين . نود أن نكرر موقفنا بأن تلك المحاولات التي ترمي الى اقامة ربط بين استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية من أنغولا ، غير مقبولة تماما . ونحن نعرف أنه منذ ١٩٧٥ تخضع جمهورية أنغولا الشعبية لغزوات وتسليحات عسكرية مستمرة من جانب قوات جنوب افريقيا التي تحتل الآن جنوب أنغولا . ويبدو أن الحافز الرئيسي لجنوب افريقيا هو دعم عملها سافهي حتى يكون عاملاً هاماً في أنغولا .

إذا كانت جنوب افريقيا تنوى استعمال قواتها العسكرية لتقسيم أنغولا ، فليس أمام حكومة وشعب أنغولا من خيار سوى اللجوء الى مساعدة البلدان الصديقة لهما . ان المعاناة في أنغولا نتيجة لحالة الحرب هناك تثير قلقاً كبيراً . ويجب ألا تسمح هذه الجمعية لأي طرف من أطراف هذا النزاع بأن ينظر الى معاناة المواطنين الأبرياء في أنغولا وأمنهم وقضايا ذلك البلد كأداة للمساومة في محاولة لعرقلة استقلال ناميبيا .

ومن السخرية بمكان أنه عندما حددت الجمعية العامة ومجلس الأمن هدف تحقيق الغرض النبيل وهو استقلال ناميبيا ، ورغم محاولة الأمين العام استخدام ولايته لتنفيذ هذا الهدف في إطار القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لمجلس الأمن ، كانت البلدان التي تتحدث كثيراً كالمعتاد بصورة أهمية الأمم المتحدة لحل المشكلات الدولية هي نفسها التي تعسوق الآن نجاح هذه المنظمة بانارة قضايا لا علاقة لها باستقلال ناميبيا .

ان ليسوتو - كبلد مستقل - تواصل النظر الى المستقبل بقلق ، وصفة خاصة لأن

جارها العملاق يواصل النظر اليها وكأنها مصدر لجميع مشكلات الأمن في داخل أراضيها .
ومن المعروف الآن جيداً أن عطيات التحقيق التي قامت بها جنوب افريقيا لم تسفر عن أن
ليسوتو كانت طرفاً في أي عمل موجه ضد أمن جنوب افريقيا . ان ليسوتو تدرك تماماً
سؤولياتها الوطنية والدولية ، ويجب ألا تخشى جنوب افريقيا على أمنها بسبب أية أعمال
تصدر عن ليسوتو . وعلى سبيل المثال ، فيما يتعلق بتفجير قنبلة بريتوريا ، التي تلاها فرض
جنوب افريقيا لحظر اقتصادي شبه كامل ، فان ادارة أمن جنوب افريقيا نفسها أوضحت أن
ليسوتو لم تكن هي البلد الذي خططت فيه العطيات .

من الناحية التاريخية ، فان ليسوتو بلد من اللاجئين ، استقبلوا في هذه المطقة
وتجمعوا في اطار أمة واحدة على يد موشوش العظيم الأول . وان صراعات العصر في الجنوب
الافريقي التي كانت سؤولة عن حركات اللاجئين قد حلت محلها الآن أعمال حكومة جنوب
افريقيا الحالية عن طريق سياسة الفصل العنصري .

ونتيجة لما تقوم به هذه الحكومة ، تستقبل ليسوتو بصفة مستمرة لاجئين من جنوب
افريقيا . ان انضمامنا الى اتفاقية الامم المتحدة بشأن اللاجئين والبروتوكولات المتعلقة بها
حدث يتفق مع طابعنا الوطني الأساسي بصورة طبيعية ، ولكننا ، بسبب وضعنا الجغرافي ،
اشترطنا دائماً عند استقبال اللاجئين ألا يستخدموا ليسوتو للتخطيط للهجمات أو شنّها
ضد بلدانهم الأصلية . وهذا ينطبق بصفة خاصة على اللاجئين من جنوب افريقيا ، الذين
يشكون غالبية اللاجئين في ليسوتو والذين يعتبر بلد هم الأصلي أقرب البلدان الى ليسوتو
جغرافياً .

ان ليسوتو لا تسعى الى استقبال هؤلاء اللاجئين ، ولكننا ندرك تماماً أن هذا
المد سوف يستمر ما دام الفصل العنصري هو السياسة الرسمية في جنوب افريقيا . لقد
شهدت ليسوتو في الفترة الاخيرة قيوداً على حدودها المشتركة مع جنوب افريقيا أثرت على
حركة السلع والأفراد ، وحدثت غزوات لأراضي ليسوتو من جانب مجموعات مسلحة تأتي من
جنوب افريقيا وتستطيع العودة بحرية الى أراضيها كلما اضطرت الى التراجع . وقطاع الطرق

هؤلاء ، عندما يؤسرون ، يشهدون بسهولة بحقيقة أنهم يدربون في جنوب افريقيا ويسلحون ويتلقون تدريبهم بمعرفة ضباط الأمن البيض في جنوب افريقيا . وسبب عطيات الحظر المتقطع من جانب جنوب افريقيا على نقل معدات الامن الأساسية ، فان الأمن الداخلي والحفاظ على القانون والنظام في ليسوتو يتعرضان لخطر شديد . وتكمن أهمية هذه الحقيقة في أن عطيات الغزو عبر الحدود يتم تكثيفها جنباً الى جنب مع حظر الأسلحة .

لقد ناشدنا الأمين العام ، ومن خلاله الدول الأعضاء في هذه المنظمة ، وصفاً خاصة تلك الدول التي لها اتصالات بجنوب افريقيا ، أن تقنع جنوب افريقيا بالاحجام عن اجراءاتها التآديبية ضد ليسوتو . ان ليسوتو تريد حقاً عودة العلاقات الطبيعية مع جارتها ولكنها لا يمكنها أن تتخلى - من أجل ذلك - عن التزاماتها بموجب الاتفاقات الدولية فيما يتعلق بحصير أولئك الذين يطلبون حق اللجوء السياسي . و جنوب افريقيا تطالب - كشرط لتطبيع العلاقات بين البلدين - بأن يعود اليها جميع اللاجئين الذين ينتعون من حيث الاصل الى جنوب افريقيا أو أن يطردوا من ليسوتو .

ان ليسوتو تجد هذه المطالب غير مقبولة . ونحن نكرر ندائنا للأمين العام وللملدان التي لها اتصالات مع جنوب افريقيا - وهناك كثيرون في هذه الجمعية لهم هذه الاتصالات - بأن تطالب جنوب افريقيا بقبول اهتمام ليسوتو الحقيقي بأمنها ، ذلك الأمن الذي لا يمكن تعزيره بهجمات تشن في جنوب افريقيا من أراضي ليسوتو .

ان طرد اللاجئين من بلد الى آخر لا يتيح حلاً دائماً للمشاكل الأساسية المعنية . كما أن تشريد الفلسطينيين في كل بلدان البحر الأبيض المتوسط لم يحقق السلام في الشرق الأوسط ولم يقض على المشكلة ، وهذه الطريقة نفسها ، لن يحل تشريد اللاجئين من بلدان الجنوب الافريقي مشكلة جنوب افريقيا ، التي هي مشكلة داخلية ، مليئة بالاثار الخطيرة بالنسبة لنا جميعاً في الجنوب الافريقي ، كما أن مشكلات جنوب افريقيا لم تنته . وبدلاً من اشاعة الاستقرار في الموقف ، سوف يشيع تشريد اللاجئين خارج دول الجنوب الافريقي القلاقل في المنطقة كلها . وهذا يصور الحالة في صورة كئيبة تماماً .

لعل الاعضاء يتذكرون انه في عام ١٩٧٦ ، منحت جنوب افريقيا الاستقلال المزهوم لاهد " الاوطان " السودا . ومنذ ذلك الحين ، انضمت ثلاثة من هذه " الاوطان " الى هذا الوضع المريب . ويعتبر اعطاء مجرد ١٣ في المائة من أكثر مناطق جنوب افريقيا فقرا للسود في جنوب افريقيا وتحويل تلك المناطق الى معازل ومخازن للعمالة السودا الرخيصة امرا خطيرا للغاية . لكن الاخطر من ذلك ان هذا " الاستقلال " يستخدم ، في نهاية المطاف ، في تجريد كل السود في جنوب افريقيا من جنسيتهم . ان عطية العزل والنفي هذه الى مناطق جردا في جنوب افريقيا لا صلة للسود بها الا صلات عرقية بعيدة ، انما تشكل جانبا في غاية الخطورة من سياسة الفصل العنصرى .

لقد أصدر برلمان جنوب افريقيا الابيض مؤخرا تشريعا ببرلمان من ثلاث غرف ، يتضمن الملونين والهنود ، ويستبعد تماما ، مرة أخرى ، الاغلبية السودا . وهذا التطور بحكم طبيعته غير مقبول ، لانه يواصل تعزيز العرق كعامل في الاصلاح الدستورى . ويحتفظ ايضا بسيادة برلمان البيض على ما يسمى بالبرلمانات الاخرى . لكن الاسوأ من ذلك كله ، انه لا يجعل تجريد الاغلبية السودا من جنسيتها مجرد مشكلة تشريع فحسب ، بل انه ايضا يرفعه الى الوضع الدستورى المعزز . ونحن نطالب البشرية كلها ان تدرك هذه الاعمال التي ترمي الى حرمان ما يزيد على ١٨ مليوناً من البشر من حقوقهم الاساسي بحكم المولد في ان يكونوا مواطنين في بلادهم . ولابد من اقناع جنوب افريقيا بأن تبدأ على الفور باجراء حوار مع قادة الرأى الحقيقيين السود في جنوب افريقيا ، باعتبار ذلك البديل الوحيد للكفاح المسلح المكثف .

أما بالنسبة لنا في ليسوتو ، فان ما يسمى بالحل الدستورى لا يثير أملاً ولا عزاء ، لان الاغلبية السودا المعزولة سياسيا سوف تواصل النضال من أجل حقوقها في جنوب افريقيا . ان تكثيف هذا النضال سوف يعنى بالقطع مزيداً من اللاجئين ومزيداً من الهجمات في جنوب افريقيا مما يؤدي الى مزيد من الهجمات علينا من داخل جنوب افريقيا ، ومزيداً من أعمال الحظر على الاقتصاد والاسلحة ، بل التهديد المستمر لوجودنا ذاته كأمة وكشعب .

ويتجلى هذا الموقف الخطير أيضا في رفض بريتوريا لتوجيه مجلس الامن في قراره ٥٢٧ (١٩٨٢) الذي يدعو جمهورية جنوب افريقيا الى ان تدفع تعويضات لمواطني جمهورية ليسوتو عن قتل الافراد دون مبرر وتد مير الممتلكات في التاسع من كانون الاول / ديسمبر المشؤوم الذي وقع فيه هجوم على ليسوتو من جانب قوات دفاع جنوب افريقيا . وكما سبق ان قلت ان الرفض القاطع لقرار مجلس الامن - وهذا قليل من كثير - ما هو الا اذانة لجنوب افريقيا التي تنتهج سياسة تمثل تحديا مستمرا لهذه الجمعية الموقرة . وبهذا تسهم جنوب افريقيا في حالة الشلل العام . ثم تقوم جنوب افريقيا بدورها باتهام هذه المنظمة بالمجزر .

وبرغم هذه الصورة الكئيبة والمهزوزة ، فان الطريقة التي يفهم بها المجتمع الدولي محنة اللاجئين في ليسوتو ، والضغط الظالم الذي يمارس عليهم ، قد شجعت حكومة وشعب ليسوتو عموما . فقد كان المجتمع الدولي مصدر قوة لنا خلال أهلك الساعات التي مررنا بها . ان المثل العليا التي يناضل المجتمع الدولي من أجلها ، والتي نسعى نحن ايضا جاهدين من أجلها ، انما تخلق رابطة تولد الاعتقاد بأننا معا نناضل من أجل قضية عادلة . يقف المجتمع الدولي معنا خلال الازمة التي نواجهها . ونحن نطلب من أعضاء هذه المنظمة - باسم العدالة والانصاف - ان يواصلوا منح تأييدهم المادي والسياسي والادبي لنا ونحن نود ان نتقدم بالشكر على كل ما تم القيام به حتى الآن سواء على الصعيد الثنائي ، مع تلك البلدان التي تربطنا بها علاقات ودية ، او على صعيد مجموعات الضغط او حتى على مستوى الافراد .

وليكن الحق دائما فوق القوة .

السيد تاتش (فبييت نام) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) وبادئ ذي بدء ،

أود ان أتوجه لكم - سيادة الرئيس - بأحر التهاني القلبية على انتخابكم لهذا المنصب السامي الا وهو منصب رئاسة الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة . فهو دليل على تقدير الجمعية العامة العظيم لمناقبتكم ولخبرتكم الشخصية ، وللدور الذي اضطلعت به بنما وامريكا اللاتينية في خدمة قضية السلم والاستقلال في العالم .

كما أهنئ بحرارة السيد ايمرى هولاي ، رئيس الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة ، على اسهاماته الهامة في النتائج التي تحققت في تلك الدورة ، في ظل ظروف صعبة للغاية ، وذلك بفضل قيادته الماهرة النشيطة لاعمالها .

لقد عمل الامين العام السيد بيريز دي كويرار بلا كلل ، خلال العام الماضي ، على تحقيق قدر اكبر من التفهم والحل الوسط بشأن المشاكل الصعبة . وهو جدير باقتناننا لكل اسهاماته التي لا تقدر من أجل تحسين المناخ الدولي .

كما أتقدم بالتحية للسيدة انديرا غاندي رئيسة وزراء الهند التي نقلت اليها - بوصفها رئيسة حركة عدم الانحياز - رسالة اجتماع القمة السابع لحركة عدم الانحياز في نيودلهي ، والتي عطت دون كلل لكي تضمن ان تكفل الدورة الثامنة والثلاثون للجمعية العامة بالنجاح لصالح السلم والاستقلال والديمقراطية والتقدم الاجتماعي في العالم .

وأخيرا ، أود أن أختتم هذه الفرصة ، كي أتقدم بأصدق تمنياتي لسان كريستوفر ونيفيس وترحيبي بها بمناسبة انضمامها مؤخرا الى الامم المتحدة .

تعقد الدورة الحالية للجمعية العامة للامم المتحدة في ظل ظروف تتسم بالتوتر الدولي الخطير للغاية . فالتهديد الخطير الذي تمثله ترسانات الاسلحة النووية لا يزال يخيم على البشرية . ويتصاعد سباق التسلح الى درجة لم يسبق لها مثيل ، والعلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة تتوتر على نحو بالغ الخطورة .

ان يجر التوتر الساخنة في العالم ، وخاصة في امريكا الوسطى ولبنان ، تقترب من نقطة التهديد بالانفجار . ان المناورات العسكرية واستعراض القوة قد تابعت في جميع أنحاء العالم - وخاصة في امريكا الوسطى والشرق الاوسط والمحيط الهادي - وواكبتها التداخلات ، والتهديدات بالعدوان وملتقينا درسا جديدا عند استقلال وسيادة الشعوب .

ان الأزمة الاقتصادية العالمية قد ازدادت سوءا ، والحروب التجارية والنقدية قد اطلق لها العنان . كما ان الدين الخارجية قد تصاعدت الى درجة لم يسبق لها مثيل ، وأصبحت تدفع بالبلدان النامية الى نقطة تقترب من اليأس . ان الهوة بين البلدان الصناعية المتقدمة والنمو بين البلدان النامية ما فتئت تتسع . في حين ان حل المشاكل الخطيرة الناجمة عن العلاقات الاقتصادية الدولية ما زال معرقلا .

ان الجوانب الثلاثة الاساسية التي أشرت اليها لتوى بالنسبة للحالة الدولية الراهنة ترتبط ارتباطا وثيقا بعضها مع بعض ، وتؤثر على بعضها تأثيرا بالغا ، مما يؤدي الى حالة حساسة للغاية وقابلة بسهولة لحدوث الانفجار . ويكفي ان يتم القيام بعمل غير مسؤول من جانب رجل دولة لدفع العالم الى أزمة شاملة لا يمكن التنبؤ بعواقبها . ان هذه الحالة تتطلب من جميع رؤساء الدول احساسا عاليا بالمسؤولية ازايا السلم والايمان في العالم . ان البشرية لم تشهد حتى نهاية آب / اغسطس ١٩٨٣ ، تقدا ما يذكر في العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وكانت تعلق آمالا كبيرة على الاجتماعات المتوقعة بين قادة البلدين . وفجأة ، خلقت حادثة طائرة كوريا الجنوبية أزمة خطيرة في العالم وألغيت المقابلات المنشودة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، ووضعست الدورة الثامنة والثلاثون للجمعية العامة في جو الحرب الباردة الخانق . وما يؤسف له ان ارواح المدنيين قد ازهقت نتيجة لهذا الحادث . ان المدنيين قد استخدموا لتفطية عملية تجسس واسعة النطاق ، كما استغل مؤتمهم لاغراض سياسية . ان أصحاب الضمائر والعاملين في العالم يتساءلون : ما هو السبب الذي استخدمت السلطات الامريكية من أجله هذا الحادث لا تارة رد فعل على هذه الدرجة الفائقة من السرعة مصحوبا بحملة

هستيرية منظمة بصورة دقيقة على مستوى عالمي ، مما وضع البشرية على حافة أزمة عالمية ؟

تذكرون ان الذين يثيرون ضجة اليوم بشأن مسألة طائرة التجسس هم أنفسهم الذين دبروا تدبيراً تاماً حادث خليج تونكين في آب/اغسطس ١٩٦٤ ، واستخدموه بوصفه ذريعة لشن عدوانهم ضد فييت نام . ان الوثائق السرية المعروفة بأوراق البنتاغون " التي نشرت في ١٩٦٨ ، قد أوضحت حقيقة هذا الحادث . فلا غرو ان انه في هذا الجو الساخن الذي أثير حول حادثة طائرة كوريا الجنوبية ، أمكن ان يعتمد كونغرس الولايات المتحدة أكبر ميزانية عسكرية في زمن السلم .

انه لحقيقي ان ان سياسة الولايات المتحدة هي سياسة التوترات والأزمات ، وهي سياسة تطيها مصالح استراتيجيتها الشاملة . لقد أعلنت الولايات المتحدة ان فترة الانفراج في السبعينات لم تكن مجردية بالنسبة لها . ومنذ نهاية السبعينات ، قامت الولايات المتحدة بتطبيق سياسة مستمرة تتمثل في خلق التوترات وتقويض الانفراج بين الشرق والغرب ، وتعجيل سباق التسلح من أجل تحقيق أقصى قدر ممكن من المكاسب الاقتصادية والسياسية . ان أنصار المفامرة السياسية يحاولون بطريقة محمومة اعادة احياء هستيريا مناهضة الشيوعية ، وانحراف التوترات في العالم من حديد بغية العودة بالعالم الى فترة الحرب الباردة والسياسات الحربية التي كانت سائدة في الخمسينات .

وعلى الصعيد الاقتصادي ، تبذل سلطات الولايات المتحدة كل ما في وسعها للابقاء على النظام الاقتصادي الدولي المجحف . انها تعرقل الهدى في المفاوضات العالمية بين الشمال والجنوب وتعمل على افشال مؤتمر الامم المتحدة السادس للتجارة والتنمية . وهي تصر على رفضها التوقيع على اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار . وتعمل على تحقيق الانتعاش الاقتصادي الأمريكي على حساب كل البلدان الاخرى . ومن البديهي انها ليست مستعدة للجوء الى المفاوضات للقضاء على الاجحاف في العلاقات الاقتصادية الدولية ، وانها تصر بعناد بدلا عن ذلك على استخدام تفوقها الاقتصادي لارغام البلدان الاخرى على احترام النظام الاقتصادي الحالي في العالم .

وهل الصعيدين السياسي والاجتماعي ، من الذي يبارك النظم الدكتاتورية الموالية في جميع أنحاء العالم للولايات المتحدة التي تقف ضد كجاج الشعوب والبلدان في سبيل الحصول على الاستقلال والحرية وتمتد المظالم الاجتماعية ؟ من اندي يويب اسرائيل ضد الفلسطينيين والشعوب العربية ؟ ومن الذي يدعم نظام الفصل العنصري ضد شعوب جنوب افريقيا ، وناميبيا ، وانغولا ، وموزامبيق وغيرها من دول خط المواجهة ؟ من الذي يصر على تأييد طغمة بينوشيت الدموية ضد شعب شيلي ؟ ومن الذي يؤيد الضغمة الدموية في السلفادور ضد شعب السلفادور ؟ من الذي يهدد جمهورية كوبا ، وجمهورية نيكاراغوا ، والجمهورية العربية الليبية الاشتراكية ؟ ان الاجابات على كل هذه الاسئلة قد أصبحت واضحة للعالم أجمع .

ان الولايات المتحدة التي تهدف الى الابقاء على مصالحها الاقتصادية والسياسية في العالم على حساب مصالح باقي الشعوب ، ستواجهها حتما المعارضة الديناميكية من جانب هذه الشعوب . ولكنها لا ترغب في دخول المفاوضات لحل المشاكل السياسية والاقتصادية في العالم على أساس احترام استقلال البلدان الاخرى وسيادتها . ان سياستها الاساسية هي الترغيب والترهيب أي " العمى الغليظة والجزرة " - ولكنها في الواقع تقوم في المقام الاول على " العمى الغليظة " قبل ان تقوم على " الجزرة " . ويمكن ان نجد اكبر مثال على هذه السياسة في حرب فييت نام .

ان الولايات المتحدة تحتل المكانة الأولى فيما يتعلق باجمالي الدخل الوطني، ويأتي الاتحاد السوفياتي في المرتبة الثانية ، واجمالي الناتج الوطني فيه لا يمثل الا ٦٠ أو ٧٠ في المائة من ناتج الولايات المتحدة . والولايات المتحدة ، بتفوقها الاقتصادي والتكنولوجي ، هي وحدها التي تستطيع ان تخصص ميزانية كبرى للنفقات العسكرية لتؤمن تفوقها العسكري في العالم . ان ميزانيتها العسكرية في ١٩٨٤ ، ستكون أكبر ميزانية عسكرية في زمن السلم حتى الآن ، وأكبر ميزانية عسكرية في العالم . واجمالي ناتج وطني أقل بكثير من اجمالي الناتج الوطني للولايات المتحدة ، لا تستطيع البلدان الاخرى أن تكرر نفس الميزانية التي تكررها الولايات المتحدة من أجل سباق التسلح . والآن تحتج

الولايات المتحدة بالتفوق العسكري المزعوم للاتحاد السوفياتي ، كما احتجت بفارق القذائف المزعوم في بداية الستينات لحمل الكونغرس على زيادة النفقات العسكرية زيادة ضخمة . ان سياسة تصعيد سباق التسلح قد ثبت انها سياسة طويلة الامد في الولايات المتحدة - ويصدق ذلك حتى في الخمسينات عندما كانت الولايات المتحدة تحتكر السلاح النووي وتتفوق في مجاله . وهذا بالتحديد هو السبب الذي أدى الى تجميد المفاوضات بشأن تحديد وخفض الاسلحة الاستراتيجية والقذائف المتوسطة المدى . وهو السبب الذي يؤدي الى خلق التوتر في جميع أنحاء العالم .

ان الترسانات العالية للأسلحة النووية وسباق التسلح الجارى أمور تمنع البشرية أمام كارثة تهددها بالفناء . ان المناقشة العامة التي دارت في الايام الاخيرة في الجمعية العامة قد أبرزت القلق العميق الذي يحس به المجتمع الدولي بمجموعه ازاء الحاجة الملحة لمنع افلات زمام سباق التسلح النووي والحيلولة دون وصوله الى نقطة اللاعودة .

ان البلدان الاشتراكية وبلدان حركة عدم الانحياز والحكومات المحبة للسلم وجميع شعوب العالم تعمل الآن بجهد لتعزيز تضامنهما وتصميمها للدفاع عن السلم . وهي - باتحادها المتين - لواقفة من انها ستصمدى بنجاح لخطر حرب الابداء النووية . وتود جمهورية فييت نام الاشتراكية ان تعلن عن تأييدها الكامل لمقترحات البلدان الاشتراكية وبلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان المحبة للسلم ، الرامية الى وضع حد لسباق التسليح ، والنهوض ببنزع السلاح ؛ وتلافي الحرب النووية ، وصيانة السلم العالمي .

وفي حين تلتزم شعوب البلدان قاطبة بتجنب حرب عالمية جديدة ، سيتعين عليها ان تكافح بنشاط مماثل ضد الحروب المحلية . ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، تمكّن المجتمع الدولي بمجمله من التمتع بأطول فترة سلم في هذا القرن . وبالرغم من عدم اندلاع حرب عالمية في العقود الأربعة الأخيرة ، فان كمية القنابل والذخائر التي استخدمت اثناء فترة السلم هذه ضد كفاح شعوب آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية في سبيل الاستقلال والحرية بلغت رقما قياسيا في هذا القرن . وتغوق كمية الاسلحة والذخائر التي استخدمت في حرب فييت نام وحدها الكمية التي استخدمت في الحربين العالميتين مجتمعتين - هذا ، اذا لم تأخذ في الاعتبار كمية الاسلحة والذخائر التي استخدمت في حرب العدوان ضد كوريا والحروب التي شنتها اسرائيل على الدول العربية ، وتلك التي شنتها بريتوريا على شعب جنوب افريقيا وشعب ناميبيا ودول المواجهة . وما ينطوى على الخطر بوجه خاص مادارة سلطات الولايات المتحدة الى استخدام تفوقها العسكري المطلق للارهاب ، والتهديد ، وللتدخل المباشر ، وارتكاب العدوان ضد البلدان التي تكافح في سبيل الاستقلال والحرية ، وهي بلدان تعتبر قواتها العسكرية أضعف بكثير من قوات الولايات المتحدة .

في نهاية حرب فييت نام، أعلنت الولايات المتحدة انها لن تتورط على الاطلاق في فييت نام ثانية. لقد أعلنت من قبل ، بعد الحرب الكورية أنها لن تتورط في حرب أخرى في القارة الآسيوية . ولكنها ، بعد انقضاء عشر سنوات ، أشعلت حرب فييت نام في القارة الآسيوية وهي حرب اكثر دموية من الحرب الكورية . وانتهت حرب فييت نام قبل عشر سنوات ، لكن سلطات الولايات المتحدة تعمل الآن على انتهاج هذا السلوك نفسه الذي أدى بها الى حرب فييت نام في المقام الاول .

في بداية الستينات شوهدت حكومة الولايات المتحدة سمعة فبييت نام واتهمتها بانها أداة للاتحاد السوفياتي والصين ، وانتقدت كقاح الشعب الفيتنامي في سبيل الاستقلال والحرية بوصفه نهجا توسعيا شيوعيا . وأخذت الولايات المتحدة على عاتقها واجب الدفاع عما يسمى بالعالم الحر ، وهي تنتقد الآن كقاح شعوب نيكاراغوا والسلفادور وغيرهما من البلدان في امريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي في سبيل الاستقلال والحرية بوصفه "توسعا شيوعيا" ، و "تناحرا بين الشرق والغرب" . وقد اعطى وزير دفاع الولايات المتحدة انه لا بد من تحقيق انتصار عسكري ورسم حدود "العالم الحر بصورة واضحة في أمريكا الوسطى" . من الجلي أن التلغيفات التي تدور حول "عدوان شيوعي" تستهدف تشويه جوهر كقاح شعوب امريكا الوسطى في سبيل الاستقلال والحرية وتوفير زريعة للتدخل والعدوان . ومن المؤسف ان السلطات الصينية ردت هذه التلغيفات بتأكيد ان الدولتين العظيمتين تقومان بصورة تدريجية بتوريط امريكا الوسطى في التناحر والمجابهة القائم بينهما . ويتذكر الجميع ان الرأي العام الدولي بوجه عام والرأي العام في الولايات المتحدة أذانا بشدة حرب فبييت نام . بيد انه يجري الآن بذل جهود لتقديم صورة لتلك الحرب على انها قضية نبيلة بغية اثاره النزعة الشوفينية لدى الدول الكبرى ودفع الشباب الامريكسي الى حرب فييتنامية ثانية .

قبل عشرين عاما ، بدأت سلطات الولايات المتحدة عطية تقديم المساعدات العسكرية الى حكومة فييت نام الجنوبية العميلة وارسال الخبراء العسكريين لتدريب القوات . وارسلت الاسطول السابع ليقوم بالاستعراض والمناورات على طول ساحل فييت نام وهي تقوم الآن باتخاذ هذه الخطوات نفسها في امريكا الوسطى .

بعد ان ارسلت سلطات الولايات المتحدة الاسطول السابع ، اختلقت في فييت نام ، في ذلك الحين ، حادث خليج تونكن كذريعة لقصف فييتنام الشمالية بالقنابل وارسال وحدات من القوات الجوية والقذائف الى فييت نام الجنوبية . ثم تدرجت بضرورة الدفاع عن القواعد الجوية وقواعد القذائف وارسلت قوات البحرية الى فييت نام الجنوبية وقامت خطوة بخطوة بتصعيد ادعائها بشأن حق قوات البحرية في الدفاع عن نفسها اذا هوجمت ، وحققها في شن الهجوم كلما شعرت بوجود خطر محتمل . وهنا نرى المنطق الشهير الكامن وراء

التصعيد العسكري الذي ادى بالولايات المتحدة التي خوض حرب فييت نام
المدوية ولسوء الحظ يجرى تكرار جميع هذه الأعمال في أمريكا الوسطى
ولبنان .

ومن الضروري وضع حد لأعمال التدخل والعدوان في أمريكا الوسطى والشرق الاوسط
وغيرها من مناطق العالم طالما ظل هناك متسع من الوقت .
ان فييت نام تؤيد بالكامل الكفاح العادل لكوبا ونيكاراغوا وغرينادا وسورينام وشعوب
السلفادور وهورتوريكو وغيرها من بلدان أمريكا اللاتينية في سبيل السلم والاستقلال والسيادة
والسلامة الإقليمية . ونرحب بموقف حكومة نيكاراغوا القائم على النقاط الست وجهود مجموعة
كونتادورا الرامية الى ايجاد حل سلمي لمشاكل أمريكا الوسطى .
وتؤيد فييت نام بالكامل كفاح الشعوب العربية ، ولا سيما الشعب الفلسطيني بقيادة
منظمة التحرير الفلسطينية ، ومثله الشرعي الوحيد ، ضد العدوان الاسرائيلي . ونؤيد
بالكامل كفاح شعب جنوب افريقيا بقيادة المؤتمر الوطني الافريقي وكفاح شعب ناميبيا بقيادة
المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، ونؤيد ايضا كفاح انغولا وموزامبيق وقية بلدان
خط المواجهة ضد نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . ونؤيد بالكامل كفاح شعب
الصحراء الغربية بقيادة جبهة البوليساريو من أجل ممارسة حقه في تقرير المصير .
ونؤيد بالكامل كفاح الشعب الكورى من أجل تحقيق انسحاب القوات الأمريكية من
كوريا الجنوبية واعادة توحيد بلاده بصورة سلمية ونؤيد أيضا كفاح شعب قبرص من أجل استعادة
سيادته وسلامته الإقليمية . ونؤيد بالكامل كفاح شعب افغانستان في دفاعه عن مكتسبات
ثورة نيسان / ابريل .

لقد كانت منطقة جنوب شرقي آسيا طيلة العقود الأربعة الماضية المنطقة الوحيدة
في العالم التي قاست من حروب مستمرة ، كانت أكثرها دموية حرب فييت نام . وفي الوقت
الحالي لاتزال المنطقة تفتقر الى السلم والاستقرار . ان هذه الحالة المؤلمة لها جذور
تاريخية عميقة . ولمدة ٢٠٠٠ عام اعتبر حكام الصين ان جنوب شرقي آسيا منطقة نفوذ
تقليدية لهم ، واضعين فييت نام بصورة خاصة كهدف رئيسي لاحتلالهم . ومنذ القرن الثالث

عشر تحرك الشعب التايلندي جنوب الصين واجتاح جزأ كبيرا من امراطورية
خمير ومطكة لا ولاقامة مطكة تايلند الحالية . ولمدة عشر قرون تقريبا اعتبرت كموتشيا ولاوس
دولتين تابعتين لها ، وقامت بالعدوان ضد نبييت نام ثلاث مرات .
ومنذ عهد قريب ، في العقود الأربعة الماضية ، أصبحت تايلند الحليف الرئيسي
للاستعمار والامبريالية ضد ثلاثة بلدان من بلدان الهند الصينية . وقد تابعت الصين
باستمرار طيلة هذه الفترة هدفها التمثل في اخضاع البلدان الثلاثة في منطقة الهند
الصينية ، بينما كانت في الوقت نفسه تسعى الى التراضي مع فرنسا والولايات المتحدة على
حساب بلدان الهند الصينية هذه .

وخلال السنوات الخمس الماضية ، فان الصين وتايلند - وهما الدولتان التوسعيتان والمهيمنتان التقليديتان بخططهما بشأن بلدان الهند الصينية - تأمرتا بعضهما مع بعض ، ومع الولايات المتحدة واليابان المعتديتين السابقتين في الهند الصينية ، لتعارض ، بصورة مشتركة ، بلدان الهند الصينية الثلاثة .

ان دول الهند الصينية الثلاث ضحية للعدوان . وكما يبين التاريخ ، فان تلك الدول لم تغز أبدا الصين او تايلند أو أى بلد آخر . ان أية مشاكل يمكن أن تقوم بين البلدان الثلاثة تعد ، نتيجة للعوامل التاريخية ، غير ذات أهمية عند مقارنتها بالجرائم التاريخية التي ارتكبتها غدها الصين وتايلند . ان المائة سنة الماضية ، بصفة خاصة ، تبين ان الشعوب الثلاثة ، التي تقاسمت نفس المصير الاستعماري وكانت ضحية للعدوان ولبول بوت ، قد توحدت . لقد تعاونت فيما بينها لاستعادة استقلالها الخاص وساعدت شعب كمبوتشيا ليخلص نفسه من الابادة الجماعية التي كان يقوم بها بول بوت .

لقد ذهب المتطوعون الفيتناميون الى كمبوتشيا في ثلاث مناسبات للقتال هناك بجانب شعب كمبوتشيا ضد الاستعماريين والامبرياليين وعصابة بول بوت للابادة الجماعية التابع الأمين للصين . وقد انسحبوا مرتين من كمبوتشيا . وهذه المرة أيضا سوف ينسحب المتطوعون الفيتناميون بمجرد أن يتأكد أمن جمهورية كمبوتشيا الشعبية .

ان القضية الكمبوتشية ، وكذلك مسألة الأمن والاستقرار في جنوب شرقي آسيا - في جوهرهما ، ترجعان الى سياسة الصين في استخدام بول بوت وتأمرها مع تايلند - ضد بلدان الهند الصينية الثلاثة . وفي حرب العدوان الأخيرة ضد فييت نام دخلت القوات الامريكية ، تتبعها قوات تايلند وكوريا الجنوبية . وقد انكشفت الولايات المتحدة بوضوح باعتبارها معتدية . ومع ذلك ، فان الصين تختفي الآن خلف السرح . فهي تستخدم بول بوت وتعرض البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، وفي مقدمتها تايلند ، ضد بلدان الهند الصينية الثلاثة . ان بول بوت عميل للصين ، تؤيده وتمده بالمساعدة . ومن الواضح الآن أن تعتبر الصين العقبة الرئيسية حاليا في سبيل الوصول الى حل سلمي في جنوب شرقي آسيا .

ان الصين وهي تحاول تغطية توسعها وهيمنتها في جنوب شرقي آسيا ،
ابتدعت نظرية ما يسمى بالتوسع السوفياتي والفيتنامي في المنطقة . وبعد تعهد
فييت نام وكبوتشيا بانسحاب المتطوعين الفيتناميين من كبوتشيا جزئيا على دفعتين كل سنة ،
قامت سلطات بكين بنشر اشاعة ان فييت نام ترسل اعدادا ضخمة من المستوطنين الى ذلك
البلد محاولة " اضافة الطابع الفيتنامي " على كبوتشيا . والجميع يعلمون ان عدد
الفيتناميين المقيمين في كبوتشيا قد انخفض الى عشر عدد الذين كانوا يعيشون في
كبوتشيا بعد المذبحتين اللتين ارتكبهما لون نول وبول بوت . بل أصبح عدد هم أقل
من عدد الأشخاص المنحدرين من أصل صيني الذين يعيشون حاليا في ذلك البلد .
ومن المعروف جيدا كذلك ان هناك اكثر من ٢٠ مليون شخص منحدر من اصل صيني في
جنوب شرقي آسيا . وهؤلاء الأشخاص يسيطرون على معظم اقتصادات تلك البلدان . وهناك
بلد يشكل هؤلاء الأشخاص الأغلبية الساحقة من سكانه . وهكذا ، فان الخطر الصيني
لا يأتي فقط من ارض الصين نفسها ، وانما يأتي أيضا من داخل بلدان جنوب شرقي
آسيا .

ان اي حل فعال ينبغي أن يؤدي الى انهاء هذه الحالة التي كانت فيها
بلدان الهند الصينية الثلاثة ، خلال الـ ٤٠ عاما الماضية ، ضحية للعدوان والتدخل .
لا بد أن يحل محل هذه الحالة ضمان للأمن الدائم ، واحترام استقلال وسيادة جميع
بلدان جنوب شرقي آسيا ، وانهاء التدخل الخارجي في شؤونها . ان التوصل الى حل
لصالح جانب واحد فقط لن يحل اي شيء ولن يؤدي الى تحقيق السلم والاستقرار في
المنطقة . ان مثل هذا الحل غير مقبول .

ان وجهة نظر بلدان الهند الصينية الثلاثة هي : أولا - ان الانسحاب الكامل
للمتطوعين الفيتناميين من كبوتشيا سوف ينفذ بالتزامن مع القضاء التام على الخطر
الصيني واستخدام الصين لعصابة بول بوت في محاولة اعاقا انتعاش الشعب الكبوتشي
وانهاء استخدام اقليم " ناى " ضد بلدان الهند الصينية الثلاثة . وسوف يكون مصحوبا
بنزع سلاح مؤيدي بول بوت ومعاوية المجرمين مرتكبي جرائم الابادة الجماعية التابعين

ليول بوت . لقد قررت جمهورية كمبوتشيا الشعبية وجمهورية فييت نام الاشتراكية أن يتم سنويا انسحاب جزئي للمتطوعين الفيتناميين من كمبوتشيا وأن ينفذ الانسحاب الكامل بمجرد ان يتم ضمان أمن كمبوتشيا .

ثانيا - يجب ان توقع بلدان الهند الصينية مع الصين على معاهدة بعدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لك منها . وسوف توافق مجموعتا البلدان - بلدان الهند الصينية وبلدان رابطة أم جنوب شرقي آسيا - على اقامة منطقة سلم واستقرار فسي جنوب شرقي آسيا ، على أساس اقتراح بلدان رابطة أم جنوب شرقي آسيا بشأن اقامة منطقة للسلم والحرية والحياد ، وعلى أساس اقتراح بلدان الهند الصينية الثلاثة .

ثالثا - يجب ان تحترم جميع البلدان سيادة شعب كمبوتشيا وحقه في أن يقرر شؤون نفسه بنفسه .

رابعا - ينبغي أن يناقش جميع الأطراف ايجاد ضمانات دولية لضمان تنفيذ الاتفاقات التي توصلت اليها .

ان موقف البلدان الأعضاء في رابطة أم جنوب شرقي آسيا يطالب بأن تسحب فييت نام ، من جانب واحد ، جميع متطوعيها من كمبوتشيا ، في حين تعمل الصين وتايلند وعصابة بول بوت هناك بحرية . وهذا يعني أن عصابة بول بوت - التي تعترف بها الأمم المتحدة كحكومة شرعية - يمكن أن تعود الى السيطرة على كمبوتشيا وأن تفرض من جديد على الشعب الكمبوتشي نير الابادة الجماعية . وسوف يستمر بول بوت وعصابته في العمل كأداة للصين في تنفيذ سياستها للمهيمنة ضد بلدان الهند الصينية الثلاثة . وخلال ال . ٤٠ عاما الماضية في جنوب شرقي آسيا ، تحالفت تايلند مع مختلف البلدان الأجنبية واستخدمت تلك البلدان اراضي تايلند كقاعدة لتجميع القوات من أجل عدوانها وتدخلها ضد بلدان الهند الصينية الثلاثة . ان بلدان الهند الصينية الثلاثة بصفة عامة ، وكمبوتشيا بصفة خاصة ، سقطت ضحية لذلك العدوان والتدخل طوال ال . ٤٠ عاما الماضية . ان بلدان رابطة أم جنوب شرقي آسيا تطالب بأن تكون كمبوتشيا محايدة ، في حين تستمر تايلند وبعض بلدان رابطة أم جنوب شرقي آسيا في خدمة أغراض العدوان والتدخل

ضد بلدان الهند الصينية الثلاثة . ومن الواضح ان ذلك يهدف الى تقييد يدي الضحية وتشجيع المعتدى . ومثل هذا المطلب أيضا غير مقبول .

ومن عام ١٩٤٥ الى عام ١٩٧٥ شنت الدول الاجنبية الحرب لمدة ٣٠ عاما ضد بلدان الهند الصينية الثلاثة التي تحارب من أجل الاستقلال والحرية . ولكنها باءت بالفشل . وفي الخمس سنوات الأخيرة ، قامت الصين ، بالتآمر مع الولايات المتحدة وتايلند ، باجبار بلدان رابطة أم جنوب شرقي آسيا على انتهاج سياسة المواجهة والضغط في كل المجالات العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية ، ضد بلدان الهند الصينية الثلاثة محاولة فرض حل لا يفيد سوى الصين والولايات المتحدة وتايلند وبلدان رابطة أم جنوب شرقي آسيا الأخرى . وقد أضرت هذه السياسة بالسلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا . وقد أعادت الى الذاكرة الجرائم التي ارتكبتها ضد شعب الهند الصينية عبر التاريخ ، بالاضافة الى ما ارتكبه خلال الـ ٤٠ عاما الماضية . وقد فشلت هذه السياسة أيضا . لقد حان الوقت تماما لوضع حد للمواجهة والتفاوض بشأن التوصل الى تسوية سلمية لكل الخلافات على اساس من المساواة والاحترام المتبادل . ان بلدان الهند الصينية الثلاثة يسرها ان تلاحظ الخطوات التدريجية نحو اجراء حوار بين بلدان رابطة أم جنوب شرقي آسيا وبلدان الهند الصينية . ان هذه الخطوات تعبر عن الرغبة التي أعرب عنها الجانبان في وضع حد للمواجهة وفي الدخول في المفاوضات . ومن المؤسف ان ترفض الصين وحدها جميع مقترحات فييت نام الرامية الى انهاء النزاع واستئناف المفاوضات بين الصين وفييت نام . وقد رفضت الصين أيضا جميع اقتراحات بلدان الهند الصينية الثلاثة لتوقيع معاهدتين بينها وبين الصين بعدم الاعتداء وعدم التدخل . لقد غزت الصين فييت نام ، ولا تزال تهدد " باعطاء " درس ثان لفيت نام " . وهذا مثال واضح على نزعة الهيمنة الصينية . وفي عصرنا هذا ، فان جميع البلدان ، الكبرى أو الصغرى ، متساوية . ولا يوجد بلد " أستاذ " وبلد " تلميذ " ، ولا بلد " أم " وبلد " طفل " . ان هذه المفاهيم تنتمي الى عالم أحلام الغليون في الامبراطورية الصينية السابقة .

وتزعم الصين أن ما يسمى بالمشكلة الكموتشية مسألة بين فييت نام وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا . وان كان الأمر كذلك ، فلماذا تعارض الصين دخولها في حوار مع بلدان الهند الصينية ؟ وان كان الأمر كذلك ، فلماذا تعتبر الصين المشكلة الكموتشية العقبة الرئيسية أمام تطبيع العلاقات الصينية - السوفياتية وتطالب بمناقشة المسألة مع الاتحاد السوفياتي ، بدلا من تركها لبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وبلدان الهند الصينية لتتق فيها ؟ وقامت الصين بالتفاوض في مناسبتين ، الأولى مع فرنسا عام ١٩٥٤ ليجاد حل لحرب الهند-الصينية ، على حساب بلدان الهند الصينية الثلاثة المعنية ، وفي عام ١٩٧١ - ١٩٧٢ مع الولايات المتحدة لحل مشكلة حرب فييت نام ، ومرة أخرى على حساب نفس البلدان الثلاثة . وفي الوقت الحالي ، تتابع الصين سياسة الهيمنة ، وتسعى أيضا على حساب بلدان الهند الصينية ، الى التفاوض بشأن المشكلة الكموتشية ، وان كان الاتحاد السوفياتي قد رفض هذه المحاولة بشكل قاطع .

وهناك في الوقت الحالي نهجان مختلفان تجاه حل مشكلات جنوب شرقي آسيا بما فيها المسألة الكموتشية . وقد تجلوا في قرارات الأمم المتحدة واعلانات مؤتمرات قمة حركة عدم الانحياز .

وقد اتخذت الأمم المتحدة خلال الأربع سنوات الماضية بعض القرارات الخاطئة المتعلقة بقبول عصابة بول بوت في الأمم المتحدة ، وما يسمى القضية الكموتشية . ومن ناحية ، اعترفت هذه القرارات بزمرة الابداء بول بوت ، ومن ناحية أخرى ، أيدت الوضع الخاطئ لجانب واحد وعارضت بعث الشعب الكموتشي ومسالح بلدان الهند الصينية وقضية السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا . ولذلك ظلت تلك القرارات حبرا على ورق . وانما ضمت الأمم المتحدة في هذا الاتجاه الخاطئ فانها ستتورط أكثر في المآزق الحالي بشأن المسألة الكموتشية .

وتطالب الصين بشدة ، باعتبارها عضوا مؤسسا في الأمم المتحدة وعضوا دائما في مجلس الأمن ، بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن كموتشيا . ونذكر أنه في عام ١٩٥٠

أرسلت الصين طيوان متطوع صيني لمساعدة الشعب الكوري في مقاومة عدوان الولايات المتحدة واستخدمت الولايات المتحدة أغلبيتها في الامم المتحدة لاتخاذ القرارين ٤٩٨ (د - ٥) بتاريخ أول شباط/فبراير ١٩٥١ ، والقرار ٥٠٠ (د - ٥) بتاريخ ١٨ أيار/مايو ١٩٥١ ، بإدانة الصين باعتبارها دولة معادية على كوريا ، وطالب القراران بالانسحاب الكامل للقوات المسلحة الصينية من كوريا وفرض حظر ضد جمهورية الصين الشعبية . وقد رفضت الصين هذين القرارين عن حق ، وأيدت فيبييت نام والبلدان الاشتراكية الاخرى ، مع كل البلدان المحبة للسلام في العالم ، موقف الصين بشدة في ذلك الوقت . والان ، مع ذلك ، فقد لجأت الصين بعد أن شنت العدوان ضد فيبييت نام عن طريق عصاة بول بوت ، الى جانب الاعتداء على حدودها الشمالية بجيش يتألف من ٦٠٠ . ٠٠٠ ، الى الغالبية في الامم المتحدة ، بالتواطؤ مع الولايات المتحدة ، لاتخاذ قرارات خاطئة ، تدين هذه المرة المتطوعين الفييتناميين لنجدتهم لشعب كموتشيا . وذلك ، وما ينطوى على التناقض ، كررت الصين في الامم المتحدة ما فعلته الولايات المتحدة ضد الصين نفسها . ونعتقد أنه من غير الملازم لقوة عظمى مثل الصين أن تتخذ مثل هذا الموقف الطائش من منظمة دولية مثل منظمة الامم المتحدة .

وتعمل معظم بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا التي شاركت بصورة مباشرة أو غير مباشرة في حرب الولايات المتحدة العدوانية ضد فيبييت نام جاهدة ، من جانبها ، وبالتشارك مع الولايات المتحدة والصين ، للمطالبة بتطبيق فيبييت نام لقرارات الامم المتحدة الخاطئة بشأن كموتشيا . ومع ذلك ، تؤيد هذه البلدان احتلال اندونيسيا لتيمور الشرقية وضمانها لها ورفضها تطبيق القرارين ٣٨٤ بتاريخ ٢٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ ، و ٣٨٩ بتاريخ ٢٢ نيسان / ابريل ١٩٧٦ الصادرين عن مجلس الأمن وكذلك القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة منذ ١٩٧٥ بشأن مسألة تيمور الشرقية . وبالمثل ، فقد أيدت رفض اندونيسيا للقرارات التي اتخذتها مختلف مؤتمرات القمة والمؤتمرات الوزارية لبلدان عدم الانحياز بشأن تيمور الشرقية .

وفي الوقت الذي اتخذت فيه الأمم المتحدة قرارات خاطئة بشأن كبريتيا ، توصلت حركة عدم الانحياز خلال الأربعة أعوام الماضية الى اتخاذ مواقف حكيمة فيما يتعلق بتمثيل كبريتيا والوضع في جنوب شرقي آسيا بما في ذلك كبريتيا في مؤتمر القمة السادس الذي عقدته في هافانا عام ١٩٧٩ ، وفي مؤتمر القمة السابع الذي عقدته في نيودلهي عام ١٩٨٣ ، وفي مختلف مؤتمرات وزراء الخارجية التي عقدتها منذ عام ١٩٨١ . وقد قررت مؤتمرات بلدان عدم الانحياز هذه أن تترك مقعد كبريتيا شاغرا منذ عام ١٩٧٩ وأقرت الأخذ بحل شامل لكل المسائل المتصلة بجنوب شرقي آسيا بما فيها مسألة كبريتيا . وقد اتخذت هذه القرارات بالاجماع ورحبت بها كل من مجموعة بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ومجموعة بلدان الهند الصينية وقلتهاها .

واليوم ، نجد أنفسنا ، من ناحية ، أمام قرارات اتخذتها الأمم المتحدة بشأن كبريتيا تؤيد مجموعة من البلدان في جنوب شرقي آسيا وتعارض أخرى ، وقرارات حركة عدم الانحياز التي أقرتها المجموعتان من ناحية أخرى . وأمام هذا الموقف ، نشعر أن السبيل الوحيد هو مساعدة مجموعتي بلدان جنوب شرقي آسيا للدخول في مفاوضات تقوم على مبادئ المساواة والاحترام المتبادل وعلى أساس قرارات حركة عدم الانحياز .

ان المجتمع الدولي ، لا سيما البلدان المحبة للسلام ، وبلدان آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ، التي تخلصت حديثا من نير الاستعمار ، تعقد آمالا كبيرة على الأمم المتحدة في السعي الى السلم والاستقرار والعدالة . ومع ذلك ، وكما أشار الأمين العام عن حق في تقريره السنوي عن أعمال المنظمة :

" كان عام ١٩٨٣ حتى الآن ، عاما مشظا في مجال البحث عن السلم والاستقرار والعدل للذين يؤمنون بأن الأمم المتحدة هي أفضل أداة متاحة لتحقيق هذه الأهداف " . (A/38/1 ص ٢)

وقد تبين أن هذه الملاحظات التي تقدم بها الأمين العام فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة في جنوب شرقي آسيا في محلها ليس فقط بالنسبة الى عام ١٩٨٣ ، ولكن ، فسي

الواقع ، عبر تاريخ تلك المنطقة كله خلال الاعوام الثمانية والثلاثين من وجود هذه المنظمة .
ان حقائق الاعوام الثمانية والثلاثين الماضية قد بينت بوضوح عجز الأمم المتحدة عن مواجهة
حروب العدوان المتواصلة ضد بلدان الهند الصينية الثلاثة ، رغم ادانة العديد من بلدان
الأمم المتحدة لتلك الحروب .

وقد التزمت غالبية أعضاء الأمم المتحدة الصمت منذ عام ١٩٤٥ بينما كان المعتدون
يقومون بالقاء عشرات الملايين من أطنان القنابل والذخائر فوق أراضي بلدان الهند الصينية
ولم ينج المعتدون من العقاب فقط وانما أيضا لا يزالون يجلسون في مقاعد الأعضاء الدائمين
في مجلس الأمن بينما يظل ضحاياهم خارج المنظمة دون أن يفيدوا من حمايتها .
وينبغي ملاحظة أن أربعة بلدان من الأعضاء ، وهم أعضاء دائمين في مجلس الأمن ،
ترتكب عدوانا ضد بلدان الهند الصينية الثلاثة . والاتحاد السوفياتي هو العضو الدائم
الوحيد في مجلس الأمن ، الذي يؤيد دائما مع كل البلدان المحبة للمسلم كفاحننا من أجل
الاستقلال الوطني .

وخلال السنوات الخمس الأخيرة قامت الصين بالضغط على الغالبية في الأمم المتحدة
لمعارضة بلدان الهند الصينية . وهذا من رفع راية حماية حقوق الانسان ، اعترفت الأمم
المتحدة بمجرمي بول بوت الذين دبروا وارتكبوا المجازر ، والذين كان ينبغي محاكمتهم
ومحاقتهم بواسطة محكمة دولية على فرار محكمة نورمبرغ .

ويحدو فييت نام خالص الأمل ، بوصفها عضوا في الأمم المتحدة ، في أن يستتب السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا بالمشاركة النشطة لمنظمة الأمم المتحدة . ولا نود بأى حال من الأحوال احلال السلم والاستقرار في المنطقة دون مشاركة الأمم المتحدة وبالأحرى ، بمعارضة الاغلبية العظمى للأعضاء . اننا لا نعترض على الأمم المتحدة ، وانما هناك بالتأكيد مشكلة خلقتها الأمم المتحدة نفسها ، وهي أن المنظمة تعترف بعصا بة بول بوت غير الشرعية ، وتعترض على حق الحياة لأكثر من نصف أمة الخمير الذي استطاع أن يظلمت من المذابح . علاوة على ذلك فان المساعدة الانسانية الفعلية المقدمة الى كموتشيا تذهب جميعها الى القتل المجرمين لتساعدهم على تخريب نهضة الشعب الكموتشي .

لذلك فان جميع الحلول المتعلقة بمشكلة كموتشيا التي طرحت حتى اليوم فسي اطار الأمم المتحدة تنطلق من أساس متناقض يقوم على شرعية عصا بة بول بوت الاجرامية . فاذا واصلت الأمم المتحدة سيرها على هذا المنوال ستسوى قضية السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا خارج نطاق هذه المنظمة ، ولن يكون في ذلك سابقة موفقة للأمم المتحدة ، بل العكس من ذلك تماما . ونذكر في هذا السياق حرب الهند الصينية الأولى التي سويت - شأنها شأن الحرب الثانية - خارج الأمم المتحدة . وعلى أى حال من الأحوال فبلدان الهند الصينية الثلاثة تعرب عن خالص تقديرها للأمين العام لدوره واسهامه الشخصي في تعزيز التفاهم بين بلدان المنطقة .

منذ أن ظفرت الثورة الروسية بالنصر شهد العالم بزوغ بلدان ذات نظم اجتماعية مختلفة ، وتحررت مئات البلدان من الاستعمار وأصبحت ستقلة . وهذه هي قاعدة التطور التاريخي . ان بعض الزعماء يولعون بالتفاخر عينا بالحرية والتنوع في بلدانهم ، ولكنهم غير قادرين على قبول التنوع والحرية في العالم ، ويودون عدم الساس بالنظام العالمي القديم ، ويستخدون القوة في تحقيق هذا الغرض .

ان الحروب الساخنة كالحرب العالمية الثانية وحرب فييت نام ، والحروب الباردة التي شهدتها الخمسينات والستينات والثمانينات باتت جميعها غير قادرة على التصدي لهذه التطورات التاريخيه . ان سياسة السفن الحربية التي استخدمت في القرون السابقة أصبحت سياسة بالية ومحكوم عليها بالفشل .

ولا يبقى أماننا الا سبيل واحد هو التعايش السلمي بين البلدان ذات النظم الاجتماعية المختلفة ، واحترام حق الشعوب في تقرير المصير والتسوية السلمية للخلافات على أساس المساواة والاحترام المتبادل . وهذا ينطبق على جميع المشاكل الدولية والمشاكل الاقليمية ، وينطبق كذلك على مشاكل جنوب شرق آسيا .

الشيخ آل ثاني (قطر) : السيد الرئيس ، يسعدني ويسرني أن أتقدم لكم ابتداءً بخالص تهنئتي على الثقة الغالية التي نلتوها بانتخابكم رئيساً للدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، واختياركم لهذه المسؤولية الهامة التي أنتم جد يرون بها ، واني لعلى ثقة بأن خبرتكم الطويلة ومهارتكم الممتازة ستكونان لكم خير عون للقيام بأداء مهمتكم النبيلة ، والوصول بدورتنا هذه الى النتائج المرجوة التي نبذل في سبيل تحقيقها جميعاً كل الجهد والاخلاص . كما يسرني أن أتقدم بعظيم الامتنان لسلفكم المحترم السيد اميرى هولاي ، رئيس الدورة السابقة ، على ما بذله من جهد مشكور في ادارة أعمال تلك الدورة ، نال به تقديرونا جميعاً واعجابنا ، فله منا جميعاً جزيل الشكر والتقدير .

كما يطيب لي أن أسجل بغائق الاحترام شكرنا وتقديرونا للسيد الأمين العام للأمم المتحدة خافيير بيريز دي كوبيار على جهوده الطيبة والمخلصة التي بذلها وما زال يبذلها ، في سبيل تحقيق أهداف منظمتنا ، التي آمن بها كما آمننا بها جميعاً ، من منطلق انساني نبيل ، يرتفع به فوق كل العوائق والمشكلات التي تعترض طريق تحقيق هـذا الأهداف . ولعل خير دليل على حماس السيد الأمين العام وصدق عزيمته ، ما ورد

في تقريره عن أعمال المنظمة الذي شخص فيه بواقعية ما يحيط بالمجتمع الدولي من مشاكل ، وما يعتره من وهن يكاد يعصف به ويجره الى الهاوية ، وما ينبغي أن يكون للأمم المتحدة من دور فعال وإيجابي ، وما قدمه من حلول قيمة كوسيلة للعلاج .

كما انني أتقدم بكل الترحاب والتهنئة لدولة سان كريستوفر ونيفيس بمناسبة انضمامها بوصفها عضوا جديدا في هيئة الأمم المتحدة ، متمنيا لها كل التوفيق والسداد في سبيل تحقيق أهداف الأمم المتحدة النبيلة .

تمر السنون وتنصرم الأعوام ومشاكلنا الدولية قائمة كما هي ، ان لم تكن قدازادات سوا وتعمقدا . فالوضع في الشرق الأوسط كما هو لم يتغير ، وكذلك الوضع بالنسبة للحرب العراقية الايرانية ، واستمرار التدهور في أفغانستان وكبوديا ، والتوتر الشديد في أمريكا الوسطى ، وازدياد البطش العنصرى في جنوب افريقيا ، بالإضافة لما حل بالعالم من تدهور في المجالات الاقتصادية والاجتماعية .

ولعل من ناظرة القول أن الدول الكبرى تتحمل الجانب الأكبر من المسؤولية فسي جميع هذه النواحي ، حيث أنها تعمل وفي جميع الحالات على تغليب مصلحتها الخاصة على المصلحة الدولية العامة . ولقد اطلع العالم على استغلال تلك الأوضاع من قبل الدول الكبرى ، لا من أجل تسويتها ، بل لادراجها ضمن معادلاتها الاستراتيجية .

وما العجز الذي تواجهه الأمم المتحدة في تسوية هذه القضايا الا انعكاس أكيد للوضع الدولي العام ، حيث أصبحت هذه المنظمة الدولية تدفعها الدول الكبرى بشكل متزايد الى هامش الأحداث بدلا من أن تكون المحرك الأساسي والرئيسي لحلها .

ولعل أوضح مثال على ذلك هو القضية الفلسطينية ، والعالم جميعه يدرك أن كل ما يدور في الشرق الأوسط من مشاكل ، وما يحصل فيه من معضلات وقضايا ان هو الا نتاج طبيعي ومتوقع لهذه القضية . فهي لب ما يمس بمشكلة الشرق الأوسط ونخاعها . وأكبر دليل على وهي المجتمع الدولي بخطورة هذه القضية وأهميتها هو عقده لمؤتمر جنيف الدولي حول القضية الفلسطينية ، الذي عقد برعاية الأمم المتحدة وتحت اشرافها ، ليبرهن للعالم

أجمع أن استعمال القوة في احتلال أراضي الغير ، وانتزاعها من أهلها ، وتشريدهم في كل بقاع الأرض ، كل ذلك لا يعني أن أصحاب الحق سيسكنون ، وأن ذلك هو نهاية المطاف بالنسبة لهم .

ان دولة قطر لتؤيد وبكل قوة ما جاء في اعلان جنيف عن فلسطين وبرنامج العمل الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين والمشمطل على :
أولا : انسحاب اسرائيل غير المشروط من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشريف .

ثانيا : استعادة الحقوق الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف للشعب للفلسطيني بما في ذلك حق ابناؤه في العودة الى وطنهم ، واستعادة ممتلكاتهم ، وحقهم في تقرير المصير ، واقامة دولتهم المستقلة .

ثالثا : الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحييد للشعب الفلسطيني .

رابعا : الكف عن اقامة المستوطنات الاسرائيلية ، وازالة ما أقيم منها حتى الآن في الأراضي العربية المحتلة .

ان استمرار اسرائيل في تطبيق سياستها العنصرية تجاه الشعب الفلسطيني وفي استعمال سياسة الأمر الواقع من خلال العدوان المستمر ، لتثبيت منطقتها القائل بشغل العالم بالجديد لكي ينسى القديم ، لهو من أكبر التحديات التي تواجه منظمة الأمم المتحدة .

ولعل التأييد الامريكي لاسرائيل متمثلا في تجاهلها لقرارات الأمم المتحدة ، وبالذات قرارات مجلس الأمن ، وتزويدها المستمر بكل احتياجاتها من دعم عسكري ومالي ، هو الذي جعل منها قوة منفذة ، وأداة لتحقيق وتطبيق الاستراتيجية الامريكية في المنطقة العربية ، على حساب المصالح الشرعية لدول تلك المنطقة . ولعله غني عن القول أن نظرة عادلة لهذه القضية من قبل الولايات المتحدة الامريكية كقيلة بأن تعيد التوازن الى هذه المنطقة وتحل السلام فيها .

ان ما تعرض له لبنان الشقيق من اعتداء اسرائيلي على أرضه ، واجتياح عسكري له ، ليشكل وصمة عار في جبين الصهيونية لايزيلها الزمان . وان اسرائيل بفعلها غير الانساني هذا عرضت ، وما تزال تعرض بلدا عربيا للتمزق والضياع ، وما استمرار بقضاء قواتها في أراضيها الا دليل دامغ في وجهها يدل على عدوانيتها وفقدان عنصر الانسانية لديها .

انني باسم دولة قطر ، اطالب المجتمع الدولي أن يبذل كل ما بوسعه لكي يدين الكيان الصهيوني على فعلته الشنعاء هذه ، ويجبره على الانسحاب الكلي من الاراضي

اللبنانية ، بدلا من دعمه بآلة الحرب والدمار ، وتوفير الغطاء السياسي لممارساته العدوانية الشائنة . واننا نطالب بتطبيق قرارات مجلس الأمن القاضية بانسحاب اسرائيل العاجل وغير المشروط من الأراضي اللبنانية ، وتوقفها عن التدخل في شؤونه الداخلية ، وعدم اثاره القلاقل والفتن بين أبناء شعبه .
ونقف ، بكل الحزم والتأييد ، الى جانب استقلال لبنان ووحدة وسلامة اراضيه ، ليعود كما كان بلدا مستقرا مزدهرا .

ولعل ما قامت به المملكة العربية السعودية الشقيقة من جهود خيرة وسامع حميدة مشكورة في سبيل الحفاظ على وحدة لبنان وجمع شتاته ، وماتوصلت اليه من نتائج باهرة مشرفة ، من وقف لاطلاق النار بين الاطراف المتنازعة ، والانتقال بها من حوار الاسلحة والنيران الى طاولة المفاوضات ، ليدل دلالة أكيدة على قدرة المجتمع الدولي ، في حالة صدق نواياه ، على ان يجتاز الصعاب ويذل العقبات . واننا اذ نشيد بجهود المملكة العربية السعودية المخلصة ، لنتطلع آملين الى دعم الاسرة العالمية لتلك الجهود ، تأميننا لعودة الحياة والطمأنينة والاستقرار الى كل الاراضي اللبنانية والى جميع فئات الشعب اللبناني .

ان ما يدور من معارك على اطراف منطقتنا ليشكل لنا هاجسا مستمرا ، كيف لا وقد دخلت هذه المعارك ، وبكل أسف ، عامها الرابع أهلكت فيها الزرع والضرع وقضت على الأخضر واليابس .

ان استمرار هذه المعارك وتطورها لا يهددان الدول المتحاربة فقط ، وانما يهددان ايضا بصورة أكيدة دول المنطقة كلها ، كما يهددان بقعة حيوية وهامة بالنسبة للعالم أجمع .

ولقد بذلنا نحن ، من خلال مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، جهودا كبيرة ومخلصة عن طريق الاتصالات المتكررة التي قام بها معالي الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الاعلام بدولة الكويت ، ومعالي السيد راشد عبدالله النعيمي وزير الدولة للشؤون الخارجية بدولة الامارات العربية المتحدة

بكل من البلدين المتحاربين ، وكذلك فعلت منظمة المؤتمر الاسلامي ومنظمة الامم المتحدة . وما زلنا نأمل أن يكتب لتلك المساعي الحميدة النجاح ، وأن يتم التوصل لانتهاء حالة الحرب هذه .

واننا اذ نقدر التجاوب الذي أبدته الحكومة العراقية في سبيل التوصل الى حل لهذه القضية ، لندرجو من فوق هذا المنبر أن تستجيب الجارة المسلمة جمهورية ايران الاسلامية لهذه الجهود ، في سبيل التوصل لحل يحقق دماء المسلمين ، ولكي تتفرغ الدولتان لاعمار ما خربته الحرب ، وتساهما في السلام والأمن العالميين . ان دولة قطر ترفض رفضا قاطعا ومبدئيا حل مشاكل الخلافات بالقوة المسلحة كما تؤمن ايماننا مطلقا بحق جميع الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها ، ومن هذا المنطلق ، اننا نرجو آملين أن تكمل جهودات الامم المتحدة بالنجاح في اعادة الحياة الطبيعية الى افغانستان ، وأن تجلو جميع القوى الأجنبية عن ذلك البلد المسلم الصديق ، وتتاح لشعبه حرية اختيار النظام السياسي والاجتماعي الذي يناسبه ، وأن يعيش بالكيفية التي يريدونها ويختارها .

وكذلك فيما يتعلق بالوضع في جنوب افريقيا وناميبيا ، فانطلاقا من ايماننا بمبادئ الامم المتحدة ، فاننا ندين ممارسات النظام العنصري الحاكم في جنوب افريقيا ، وما يقوم به تجاه الأغلبية الوطنية من فصل عنصري وتمييز بين الأجناس ، ونؤكد مساندةنا لشعب جنوب افريقيا ، وحقه في نيل استقلاله الوطني ، ونؤكد كذلك دعمنا ومساندةنا للكفاح العادل الذي يخوضه شعب ناميبيا تحت قيادة منظمة سوابو ، مثله الشرعي الوحيد ، في سبيل الاستقلال وتقرير المصير ، كما نؤكد تأييدنا لدول المواجهة الافريقية ، وتضامننا معها في وقوفها أمام اعتداءات جنوب افريقيا المتكررة .

ان الظروف الراهنة التي يجتازها الاقتصاد العالمي تعتبر ثمرة طبيعية للسياسة الاقتصادية التي مارستها الدول الصناعية والدول الكبرى اذ اعتمدت تلك السياسة على النظر الى الامور من زاوية اقليمية بحتة ، بمعزل عن مصالح المجتمع الدولي ، ولم تأخذ في الاعتبار حقيقة الترابط والتكامل في العلاقات الاقتصادية الدولية اللذين هما شرط اساسي لازم لازدهار الاقتصاد العالمي بأكمله .

وان استمرار هذه الاتجاهات وعدم الالتفات للصالح العالمي العام سوف يعطي ، كما أعطى سابقا ، نتائج سلبية تؤثر على المجتمع الدولي بصورة قد تكون متعذرة العلاج مستقبلا ، تهدد بانهيار العلاقات الاقتصادية العالمية .

ان الوضع الحالي للاقتصاد العالمي قد ترك آثارا سلبية برزت بوضوح على أوضاع السوق البترولية ، مما أثر على مجموعة دول الأوبك ، وجعلها في وضع لا يمكنها من قبول التزامات مالية جديدة ؛ ولذلك فان دولة قطر ترى عدم خلق آليات تمويلية جديدة ، والاكتفاء بتقوية الأجهزة القائمة حاليا وتعديلها بما يتناسب مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي . ومع ذلك ، فان دولة قطر تبذل مع اخواتها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أقصى ما تستطيع من جهود ، لمساعدة الدول النامية ، وتعمل على زيادة سبل التعاون معها ، باعتبار ذلك هدفا انسانيا نبيلًا ، تحرص وتسعى اليه .

ولعله لا يفيب عن بالنا جميعا ما تواجهه تلك الدول النامية من تنخم ، وارتفاع
لا أسعار المواد المستوردة بالإضافة الى الدين المتراكمة .
لعل كل تلك القضايا والمشاكل ، التي استعرضناها آنفا ، تشكل بالنسبة لنا
هدوما انسانية يمكن علاجها ، والتوصل باخلاص النوايا وتغليب المصلحة العامة الى حلول
لها . ولكن الطامة الكبرى والمعضلة المخيفة بالنسبة لنا جميعا كجنس بشري على هذه
الارض ذلك التسابق المجنون نحو تصنيع وامتلاك آلة الدمار الجماعي من قنابل ذرية
وهيدروجينية وخلافها .

وما نمرنا لو اننا صرفنا وسخرنا هذه الامكانيات الهائلة نحو خدمة الانسان وتحسين
عيشه ، وصون مصيره ، واعمار الارض واصلاحها وتضييق الهوة بين البلدان الغنية والتي
مازالت في طور النمو . اننا مدعون جميعا لمواجهة تحد حقيقي وكبير تمثل في العلاقة
بين نزع السلاح وبين التنمية ، فهل نحن قادرين على قبول هذا التحدي ومستعدون
لقبله ؟

اننا نعلق آمالا كبيرة وعظيمة على منظمتنا الموقرة ، وأنا لنرجو مخلصين أن نوفق
جميعا لتحقيق تلك الآمال ، لنخلق مجتمعا ينعم الجميع تحت ظلاله بالامن والاستقرار
والسلام .

السيد اندرادى دياز دوران (غواتيمالا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

اسمحوا لي ، سيدى ، ان أعرب لكم ، باسم وفد غواتيمالا ، عن تهانينا بمناسبة انتخابكم
لرئاسة هذه الجمعية العامة . ان صفاتكم ومناقبكم الشخصية والمهنية ومعرفتكم الواسعة
بالمشاكل المطروحة للمناقشة في هذه المنظمة خير ضمان بأن أعمالنا سوف تتج بنتائج
ايجابية . وأود ان أؤكد لكم التعاون الكامل لوفد بلادى معكم في الاضطلاع بالواجبات
الدقيقة والهامة التي نيظت بكم .

وأود كذلك ان أعرب عن تقديرنا للعمل الممتاز الذى قام به السفير هولاي بوصفه
رئيسا للدورة السابعة والثلاثين .
وأغتنم هذه الفرصة لأحيي باسم وفد غواتيمالا صاحب السعادة السفير خافيير

(السيد اندرادى دياز
دوران ، غواتيمالا)

بيريزدى كوييار ، الامين العام ، على الجهود الضخمة التي يبذلها سعيا الى تحقيق السلم والتفاهم بين جميع الامم ، وهي مهمة يشجعه وفد بلادى على الاستمرار فيها بايمان متجدد بحارء هذه المنظمة .

وأود أن أتقدم بتحية خاصة يوجهها شعب وحكومة غواتيمالا الى المندوبين الممثلين لبلادهم في الامم المتحدة وأن أعتنم هذه الفرصة لتهنئة دولة سان كريستوفر ونيفيس وأن نرحب بها ترحيبا حارا بمناسبة انضمامها الى عضوية هذه المنظمة .

وأود الآن أن أشير الى أهم الجوانب ذات العلاقة بسياسات غواتيمالا الوطنية .
عند ما تولى الجنرال أوسكار اجرتو ميخيا فيكتور رئاسة الدولة في ٨ آب / اغسطس ١٩٨٣ أعلن ان إعادة التنظيم السياسي الذي بدأ في ٢٣ آذار / مارس ١٩٨٢ سيتم تدعيمه وذلك

" لتعزيز قواعد التعايش السلمي والعودة الى عطية مؤسسية تؤدى الى الممارسة الكاملة للحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والديمقراطية في إطار ثقافتنا المسيحية والغربية "

واننا

" ننتهي الى الامم الديمقراطية التي تؤمن بالنظم التعددية ، وتقدير المصير للشعوب ومبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الاخرى ."

وقال أيضا :

" ان الاتصال المباشر بمواطن الشكوى والاحباطات التي يحسها السكان الوطنيين ، من الفلاحين وغيرهم ممن يعيشون في مناطق النزاع ، يجعلنا ندرك الخلافات الكبيرة القائمة بين السياسة التي تقوم على الالفاظ البليغة وبين الواقع الذي تعيشه الاغلبية الكبرى من أهل غواتيمالا ."

وأخرف رئيس الدولة :

" وفي سعينا من أجل تحقيق الديمقراطية الكاملة ، فان تضحياتنا والدماة التي بذلها الكثيرون من أبناء غواتيمالا لها قيمة كبرى ."

ان حكومتى ، ادراكا منها للمسؤولية التي تقع على عاتقها عن قيادة البلاد نحو الديمقراطية الدستورية ، ستلتزم بالمبادئ التالية . انها ستدافع عن الحقوق الاساسية للشعب ، مثل الحق في الحياة ، والامن والعربة وستجرى الانتخابات التي تسمح بالتشاور الحقيقي مع الشعب ، وستحقق ظروفًا تتيج لابناء غواتيمالا حياة أفضل ، واحترام كرامتهم واتاحة الفرص امامهم لتلبية حاجاتهم الاساسية وتطلعاتهم المشروعة . وستدعم تنظيم الشعب بمختلف الوسائل ، بما في ذلك الدفاع المدني عن النفس الذي تطوّر كأسلوب فعال للمصالحة ، وقبل كل شيء التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات . وستعزيز هويتنا الوطنية والجذور الثقافية للمجموعات العرقية حتى نؤمن اشتراكها في تقدم غواتيمالا . وستؤمن الاستقلال الذاتي لاجهزة الدولة . ولن تتدخل السلطة التنفيذية في عمل السلطة القضائية على أى نحو ، وهذا نؤمن ان تأخذ العدالة مجراها مع الالتزام الدقيق بالقانون . وسنقدم التأييد غير المشروط للمحكمة العليا للنظام الانتخابي ، الامر الذي يضمن حرية الانتخابات . ولقد ألغيت بالفعل المحاكم الخاصة لتعزيز النظام القضائي في البلاد وضمان مبدأ الاجراءات القضائية والحق في الدفاع الشرعي عن النفس . وسيتم الاحترام المطلق للاستقلال الذاتي لجامعة سان كارلوس في غواتيمالا والجامعات الخاصة . وستضمن حرية العبادة والثروة الروحية والدينية لشعب غواتيمالا وستستخدم عقائد وتقاليد الشعب .

والمصادفة ، ان المظاهرات النخمة التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ غواتيمالا خلال زيارة قداسة البابا يوحنا بولس الثاني فهي اوضح دليل على الشعور الديني لدى شعب غواتيمالا .

وستعهد الحكومة الديمقراطية ، ليس بوصفها وسيلة للحفاظ على بعض المزايا لاقليات كانت لها سلطة تقليدية ، بسبب قوتها الاقتصادية ، وكان لها نفوذ عميق على النشاط السياسي ، بل بوصفها فرصة لجميع أفراد الشعب لان ينتخبوا بحرية دون غمغوط من أى نوع الذين يحكمونهم . والنسبة للاقليات فانها ستكفل لها الاحترام الفعّال لحقوق الانسان . وستعاقب الحكومة الذين يحاولون ، مباشرة أو بطريق غير مباشر ، تقييد

حقوق الانسان . وستؤيد احترام حرية التعبير وتعترف بالذو الذى قامت به وسائل الاعلام
في تقديم الآراء وتشكيل الرأى العام . وستؤيد كل عملية للتغيير الديمقراطي التدريجي
بهدف ضمان توزيع اكثر عدالة للثروة . وستعطى الاولوية في الاهتمام لمصالح المنتجين
الذين يزرعون الارض ولنقاباتهم أو تنظيمااتهم التعاونية أو المحلية التي تسعى الى تكامل
التنمية في غواتيمالا .

وفي سياق التغيير السياسي الذى بدأ منذ اقل من عام يتعين علينا ان نشير الى ان قوانين هامة صدرت في غواتيمالا ، تكرر مبدأ الاخذ بنظام تعدد الاحزاب باعتباره النظام الوحيد الذى يسمح لأم العالم بالوفاء بمثلها وتحقيق تطلعاتها الى الحرية والعدالة والرفاهية التي تستحقها .

وقد صدر قانون بتسجيل المواطنين ضمانا لحرية ونزاهة الانتخابات ، في سبيل اقامة حكم الشعب .

كما صدر قانون بالتنظيمات السياسية . وهذا القانون ضرورى للتوصل الى الهدف الاساسي للحكومة المؤقتة الا وهو خلق مؤسسات قانونية ونية سياسية تسمح للبلاد بالتوصل الى نظام دستوري حقيقي . وسيسمح لنا نظام التنظيمات السياسية هذا بأن نمارس نظاما ديمقراطيا سليما ، ليس فقط عن طريق ضمان حق الانتخاب ، ولكن ايضا عن طريق توفير الوسائل اللازمة لاجراء حوار وطني والمشاركة الفعالة من مختلف التيارات الايديولوجية ، وهو الأمر الذى يوفر الظروف الملائمة لاقامة السلام الاجتماعي الذى يحتاج اليه بقوة شعب غواتيمالا .

وفي هذا السياق تتفهم حكومة غواتيمالا انه من الضروري ان تتحول الى حكم دستوري في اقرب وقت ممكن . وهذا هو الهدف الاساسي للتغيير الذى بدأ في ٨ آب / أغسطس الماضي . وسوف يعلن عن اجراء الانتخابات في اذار / مارس ١٩٨٤ لتشكيل الجمعية التأسيسية الوطنية ، وستجرى الانتخابات لها في ١ تموز / يولييه ١٩٨٤ بحيث تجتمع هذه الجمعية السامية في ١٥ ايلول / سبتمبر من نفس العام . وسوف تجرى انتخابات عامة للرئاسة ولبنية اجهزة الدولة في ١٩٨٥ .

ان غواتيمالا مثل غالبية البلدان الممتدة في هذه المنظمة ، تسعى الآن لتحقيق تنميتها ، ومواجهة المشكلات المتصلة بهذا الامر . وتسعى حكومة بلادى لايجاد حل لهذه المشكلات . ان الفلسفة التي نعتنقها ونطبقها في مجال التنمية تقوم على مفهوم التنمية المتكاملة بهدف السعي الى تحسين الوضع المادى للسكان واحترام حقوق الانسان وصيانة حرته .

وطبقا لفهوم التنمية المتكامل هذا ، فاننا نسعى لايجاد نط يهدف الى حل
شكلات أمة غواتيمالا خطوة خطوة . ان حاجتنا في مجالات الاسكان والصحة والتعليم
والعمالة تحظى بأولوية قصوى ، وطينا الوفاء بها على وجه السرعة . الا ان انخفاض اسعار
منتجاتنا في الاسواق الدولية ، والدين الخارجى على بلادى ، وندرة العطة الصعبة ،
بالاضافة الى عوامل اخرى تؤثر كلها على ابنا غواتيمالا ، وتجعل عطية ايجاد حل لهذا
الحشد من مشاكل غواتيمالا امرا اكثر صعوبة .

والى جانب هذه العوامل التي اشرت اليها ، يجب ان نضيف المشاكل الناجمة عن
النشاط الهدام الذى ادى الى كارثة في بعض مناطق غواتيمالا الزراعية ، والذى ترتب عليه
انخفاض انتاج الموارد الغذائية وهجرة عدد كبير من سكان الريف الذين اضطروا الى اللجوء
الى المناطق الحضرية سعيا وراء الحماية . ان جماعات القمع والارهاب مازالت تلقى في بعض
المناطق مساعدات مالية والتمويل الخارجى . وهذا لا يمثل فقط تدخلا في شؤوننا الداخلية
ولكنه يمثل ايضا السبب في المعاناة والشقاء اللذين يعاني منهما مواطنونا المدنيون .

وسبب هذا النشاط الهدام العنيف فان بعض ابنا غواتيمالا قد اضطروا الى مغادرة
أرض الوطن ، واتجهوا بصفة خاصة الى المنطقة المتاخمة لحدود المكسيك مع غواتيمالا ، حيث
اقيم عدد من مخيمات اللاجئين . تكرر حكومة غواتيمالا القول بأنها ترحب بعودة هؤلاء
المهاجرين من ابنا غواتيمالا ، وهي تناشد هم العودة الى بلادهم طواعية ، لينضموا مرة
أخرى الى مجتمعهم الاصلي . ولكي نسهل عودتهم المنتظمة فقد طلبنا مساعدة الصليب
الاحمر في كل من غواتيمالا والمكسيك ، كما طلبنا معاونة الكنيسة الكاثوليكية والكنائس الاخرى
لتيسير هذه العطية . وعلى الصعيد الدبلوماسي ، فقد واصلنا المحادثات مع حكومة
المكسيك ، وابقينا على الاتصالات بفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين . وانضمت
غواتيمالا الى اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين ويسعدني ان اظن اننا اودعنا
صكوك تصديقنا عليها لدى الأمين العام للأمم المتحدة منذ بضعة ايام .

ان حكومة غواتيمالا على استعداد لبذل كل الجهود الممكنة لتحقيق العودة
الطوعية للاجئين غواتيمالا لانها مقتنعة بأن واحدا من اهم حقوق الانسان هو حقه في ان
يعيش في مسقط رأسه وهو حق لا يمكن لاي فرد ان ينكره عليه .

ان السياسة الخارجية لحكومة بلادى في الوقت الراهن هي سياسة مستقلة فيـر
منحازة تتميز بخصائصها . وهي سياسة تقوم على المشاركة النشيطة والحازمة من اجل تحقيق
السلم والتعايش السلمي في امريكا الوسطى . وسياسة بلادى تهدف ايضا الى تحقيق
السيادة لاسى قيم الانسانية الا وهي السلم والحرية والعدالة وكرامة الأم .

تستوحي سياستنا مثل الديمقراطية واحترام حقوق الانسان المدنية والسياسية
والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وتؤمن بالتعاون الدولي باعتباره عنصرا رئيسيا للاسراع
بالتنمية المتكاملة والمتناسقة للشعوب ولا زالة الظلم الاجتماعي الذي ينتشر في عالم اليوم ،
ولتحقيق التضامن مع القضايا العادلة . ان سياستنا تقوم على التمسك بمبادئ القانون
الدولي ، ولا سيما مبدأ حرية الامم وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، والسلامة
الاقليمية ، والتسوية السلمية للنزاعات الدولية ، وحق تقرير المصير للشعوب وتعزيز العدل
الاجتماعي الدولي .

تدرك حكومة غواتيمالا ان منطقة امريكا الوسطى تمر الآن بأشد فترات تاريخها
اضطرابا . وفي منطقة امريكا الوسطى ، تبذل غواتيمالا اقصى الجهود لضمان حل مشكلات
المنطقة بالطرق السلمية وعن طريق اتفاقات متعددة الاطراف .

من الضروري الاتفاق على اجراء حوار صادق امين لتسهيل المفاوضات بين بلدان
امريكا الوسطى . ولهذا يجب ان نتخلى عن افكارنا السياسية التحيزية ، وان نعمل على
ايجاد الصيغ والحلول التي تساعد في التوصل الى نتائج طموسة من اجل اعادة اقرار السلم
والامن في البرزخ .

تلهد بلادى دونا تحفظ مجموعة كونتادورا . ونشارك في اجتماعاتها ، ونحن نعتقد
انها محفل مناسب لتحقيق الاهداف التي ذكرتها . اننا نقر بجدارة مجموعة كونتادورا الواقعية
ونحببها طيبها ، ونعتقد ان استمرار جهود هذه المجموعة قد ادى الى احراز بعض النتائج ،
ونأمل في التوصل الى اتفاق شامل . وهذا هو السبب في ان وفد بلادى يرى انه من فيسر
الضروري الان ان تناقش مشكلة امريكا الوسطى في اى محفل دولي آخر .

وبسعدني ان ابلغ الجمعية العامة ان حكومة بلادى تكهد تماما وثيقة الأهداف
المنبثقة من الاجتماع الرابع لوزراء* خارجية مجموعة كونتادورا الذى انعقد في مدينة بنما في
اوائل الشهر الماضى .

وتمثل تلك الوثيقة خطوة هامة جدا في تقدم عملية المفاوضات وتضع أسسا قوية للتحالف الدائم . وهي خطوة على قدر كبير من الأهمية ويجب اعتبارها انجازا في مجال التوصل الى السلم . وبالطبع ، يبقى على بلدان أمريكا الوسطى وحدها ان تتخذ القرارات والصيغ للتوصل الى التسوية .

وغواتيمالا بلد مستقل غير جدا على سيادته ويتخذ قراراته بنفسه ، وهو لم يكن ولن يكون ، قاعدة مؤقتة للقيام بالتدخل العسكى ، كما ادعى بلد محدد ، كما ان غواتيمالا لا تعبر عن رأى أى من الدول العظمى وهو ما يقوم به ذلك البلد ولا تدافع عن مواقف الهيمنة . وسيستنا لا تقوم على توجيه الاتهامات غير الصحيحة أو استخدام تعابير الاهانة التى تقلل من قدر مستخدميها .

وتؤكد غواتيمالا مرة أخرى اخلاصها لعملية التكامل في أمريكا الوسطى ، كما تعتبر ان اعادة النشاط الاقتصادى للمنطقة مهمة حيوية ، وتؤمن تماما بأن مواجهة المشاكل الاقتصادية يجب ان تقوم بها الدول الخمس معا . وبقدر ما نتغلب على المشاكل الاقتصادية في أمريكا الوسطى ، سنتوصل ايضا الى التغلب على التوترات السياسية والاجتماعية . ان التقرير المشترك عن الوضع الاقتصادى والمالى في دول أمريكا الوسطى الخمس ، والمقدم حديثا الى الاتحاد الاقتصادى الأوروبى في بروكسل ، لهو دليل واضح على امكانية التعاون فيما بيننا عندما يتم تناول مسائل تشارك فيها البلدان الخمسة الشقيقة .

وغواتيمالا بوصفها بلدا من أمريكا اللاتينية تتضامن مع جميع شعوب القارة وتساهم بنشاط في المنظمات الاقليمية المتنوعة التى تضمن التعاون في مجالات متنوعة على مختلف المستويات . وتعتبر منظمة الدول الأمريكية الجهاز الاقليمى الذى يمثلها وهي أيضا محفل هام يجب ان يتم فيه دراسة وتحليل ومناقشة وحل المشاكل التى تثار في منطقتنا ككل . لقد وقعت بلدان أمريكا اللاتينية على معاهدة ثلاثى لوكوسادقت طيها ، وتقضى تلك المعاهدة بمنع ادخال الأسلحة النووية الى المنطقة لأن شعوبنا ترغب في السلم وتخشى الكارثة النووية التى قد تقضى قضا " مبرما على البشرية .

وتعاني غواتيمالا ، مثل غالبية الدول المثلثة في هذه الجمعية ، من آثار الاختلال الهيكلي في النظام الاقتصادى الدولى ، وهذا ما يؤدي الى تفاقم حدة المشاكل الاجتماعية والسياسية في الداخل . ان التدهور الحاد والمستمر في معدلات التبادل التجارى يضر ضررا بالغا باقتصادنا بحيث لا يمكننا وضع اى علاج له خلال الأجل القصير ، دون جهود مساندة البلدان النامية والمجتمع الدولى بأكمله .

وأود أن اشير الى ادراكنا للمشاكل الاقتصادية العديدة التي تؤثر على العلاقات الدولية . وعندما نشارك في المحافل الدولية المختلفة التي يناقش فيها ذلك الموضوع ، نهجد الصيغ والاقتراحات التي تهدف الى التغلب على مثل هذه الأزمة . وطى كل حال ، فاننا نلاحظ بقلق شديد أن الفرص لتحسين الحوار المتعدد الأطراف لم تستخدم بالكامل ونأسف لأن الدورة السادسة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية لم تحقق التوقعات المرجوة بشأن التوصل الى اتفاقات ذات منفعة جماعية ، وانه قد اصبح الى حد ما منبرا لالقاء البيانات التبريرية ، ما أدى الى تجاهل الواقع الراهن . والى احباط الرغبة في التوصل الى تدابير محددة .

وفيما يخص الوضع الاقتصادى في العالم ، فان الاتجاهات المتنوعة تتفق في تشخيصها للعلاج بأن ذلك لا بد أن يرتبط بمدى التقدم في استعادة النمو للبلدان النامية ، ومن ثم يجب الا نعتبر أن الانتعاش الاقتصادى للبلدان المتقدمة صناعيا هو الأساس الوحيد الذى يجب الاستناد اليه .

وتؤثر الاضطرابات في الاقتصاد العالمى على جميع الدول بدرجات متفاوتة ، ولها تأثير كبير على القيم المشتركة للرفاهية العامة والعدالة والامن والسلم . ان أى معيار آخر سيستجيب لمصالح خاصة جدا لبعض البلدان ، نظرا لأن الغالبية العظمى تؤيد الحوار ، والتحليل الموضوعي والمفاوضات المباشرة في مواجهة المشاكل المشتركة ، وتبحث دائما عن العمل المحدد الذى قد يساهم في التخلص من الضغوط بمختلف انواعها .

وفي هذا المجال فان غواتيمالا لا تنتمي الى العالم الثالث الذى تشاطر في قضيتيه
وهما التنمية والسلم . وهي تشارك في المبادرات الرامية الى القضاء على جميع أشكال التفاوت
واللا مساواة ، وتسمى للقضاء النهائي على الجوع ، والفقر ، والمرض الجهل . وهي على
استعداد لمساندة قدرة البلدان النامية على العمل لتحقيق اهدافها في اطار التعاون
الاقتصادى والاجتماعي . وفي هذا الخصوص نؤكد على المضمون الاقتصادى لحقوق الانسان
ونوجه الاهتمام اليه ، حيث لا يمكن سارتها بالكامل من جانب الشعوب الا اذا توفر لديها
الغذاء والسكن والملبس والتعليم والصحة ، أى بعبارة أخرى حقوقها الأساسية .

وتبدل غواتيمالا بصفتها عضوا في السوق المشتركة لأمريكا الوسطى جهودا للحفاظ
على نظام التعاون دون الاقليمي وتدعيمه بالرغم من الصعوبات السياسية والاجتماعية التي
تواجهها وهذه الرغبة في التكامل نجدها على المستوى الاقليمي والدولي ، ونحن نشارك في
تلك النشاطات التي تكن شعبنا من الحصول على موارد افضل تمكنه من تحقيق أهدافه
الانمائية .

وتتصف اليوم العلاقات الاقتصادية والنقدية والمالية والتجارة للعالم بتمييز واضح
ومعاطة غير عادلة للبلدان النامية . وساهم ذلك في اضعاف اقتصاداتنا ، ازدياد
الاختلال في موازين المدفوعات ، بالاضافة الى التكلفة الباهظة لخدمة الدين الخارجي ،
وتزايدت المديونية وما يترتب عليها من آثار مثل تزايد التبعية ، بالاضافة الى عدم الوضوح
من جانب العديد من البلدان الصناعية في معالجة المشاكل التي تؤثر كثيرا على بلدان
العالم الثالث .

ولدى امريكا اللاتينية مستوى مرتفع جدا للدين الخارجي ، وحتى يمكن خدمة هذا
الدين فهي تحتاج لمساعدة وتفهم البلدان الصناعية والمؤسسات المصرفية والمالية الدولية
والخاصة . ويجب أن تكون هناك معاملة تفضيلية لمد آجال الديون وتخفيض أسعار الفائدة
الى مستويات معقولة . ويجب قيام امريكا اللاتينية بعمل مشترك على المستوى الدولي حتى
يمكن اجراء مفاوضات عادلة ومنصفة تحافظ على سيادة وكرامة بلادنا وأيضاً لتسمح باتخاذ
اجراءات جديدة وتحافظ على معدل الاستثمارات العامة حتى لا يتوقف التقدم وهو أساسى

بالنسبة لشعبونا . وتعتقد غواتيمالا ان المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (سيلا)
التي انشئت حديثا يجب ان تكون الاداة التي تعبر عن رد الفعل الاقليمي على الأزمسة
الاقتصادية العالمية .

وتواجه أمريكا اللاتينية تلك الأزمة بتعديلات حادة في اقتصادها ، وبتكاليف اجتماعية
واقتصادية باهظة . وحتى الآن تتشى غالبية النتائج مع التضحيات المقدمة . ويجب ان يسمح
نموذج جديد للتنمية باجراء تغييرات كبيرة في العلاقات الاقتصادية . ان تنشيط الاقتصادات
سيكون عديم الفائدة في التغلب على الحالة التي تعاني منها بعض بلادنا ما لم تصحبه
تغييرات جوهرية في مجال السلع الأساسية وفتح الأسواق ووقف الحماية وفي السياسات
التجارية وفي تحويل الموارد المالية والتكنولوجية .

لقد اتخذت حكومة بلدى مجموعة من التدابير الداخلية في مجال حقوق الانسان رحب بها مواطنونا بحماس شديد ، وقابلها المجتمع الدولي بارتياح .

ان حكومتي - وقد علمت ان بعض مواطني غواتيمالا قد أغرتهم وخذعتهم قوى التخريف - أصدرت قرارا بمنحهم العفو السياسي الشامل للسماح لهم بالعودة الى مجتمعهم لينضموا اليه كمواطنين صالحين مرة أخرى . وقد حقق العفو الشامل نتائج مشيرة ، حيث طلبت أعداد فقيرة من سكان المناطق الريفية حماية السلطات لها ولأسرها ، وهذا يشكل خطوة أساسية نحو الوثام الوطني . وقد تقرر كذلك تعزيز الضمانات الفردية الواردة في النظام الأساسي للحكومة الفيدرالية بأن يتمتع كل فرد بحماية القانون واجراءاته .

ان مسألة حقوق الانسان لم تعالج دائما بالموضوعية والاعتدال اللازمين في الأمم المتحدة ولأسباب سياسية ، أدينت دول مختلفة في كثير من الأحيان دون مبررات كافية لسبب وحيد هو أنها لا تتمتع بحماية التحالفات العسكرية أو السياسية أو التجارية القوية . ولذلك لاحظنا أن بعض الدول التي تنتهك حقوق الانسان انتهاكا صارخا لم يتم مجرد الاشارة اليها ، ناهيك عن اللوم العنيف والعقاب بسبب هذه الانتهاكات . وقد أدى هذا الوضع الى اضعاف القوة المعنوية للأمم المتحدة ، وأثار بعض الشكوك بشأن حيادها عند تناول المسائل المتعلقة بحقوق الانسان .

ونحن نعتقد أن من واجب حكومات الدول الأعضاء في منظمة الامم المتحدة أن تضمن احترام الحقوق الثابتة لكل انسان في أن يدلي برأيه بشأن تحديد واختيار الذين يواجهون مصائره والنظام الأيديولوجي الذي يوجب في الحياة في ظلّه . لذلك ، من الضروري حماية حق الانتخاب والسماح بتعدد النشاط السياسي التنافسي حتى يتمكن الأفراد من ان يختاروا بصدق وحرية ومسؤولية ، من يواجهون مصائره ، ويسعون الى تحقيق الصالح العام . ان النظام الأساسي للحكومة السارى في غواتيمالا يحمي ويضمن ممارسة الفرد لحقوقه كاملة فضلا عن حقوق الانسان الاجتماعية .

ان حكومتي تشاطر الرأي القائل بأنه يتعين على المجتمع الدولي ان ينهض بأصابعه حقوق الانسان ويحميها . ولذلك سمحت بلدى بزيارة مثلي لجان حقوق الانسان

المنبثقة عن منظمة الدول الأمريكية وعن الأمم المتحدة وغيرهما من المنظمات غير الحكومية والجماعات المعنية بحقوق الانسان لها ، وقد تمت لها التسهيلات . وقد قامت بزيارة بلدى ايضا شخصيات مرموقة وصحفيون ومراسلو صحافة أجنبية كثيرون ، وأتيحت لهم الفرصة جميعا للتعرف على حقيقة الأوضاع في بلدنا .

وفي الفترة من ٢٥ حزيران / يونيه حتى ٤ تموز / يوليه من هذا العام ، كان الزائر الأول لبلدنا هولود كولفيل دى كولروس ، المقرر الخاص الذى عينته لجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان والذى كلف باعداد تقرير بشأن حالة حقوق الانسان في غواتيمالا . وقد مكث الزائر الموقر عشرة ايام في بلادى ، أمضى أربعة أيام منها في مناطق المرشعات وهاشبين سكان تلك المناطق الذين كانوا ضحايا لأنشطة التخريب .

وفي ١٥ تموز / يوليه من هذا العام ، وصلت بعثة البرلمان الأوروبي الى غواتيمالا واتيحت لها الفرصة للتعرف على الجهود التي تبذلها الحكومة للاسراع في عطية التنمية التكاملية والمتناسقة وكذلك التأكد من احترام حقوق الانسان والتعرف على الخسوط والمشروعات التي تم تنفيذها في مرشعات غواتيمالا ، وهي أفقر مناطق بلدى ، ولذلك كان من الضروري ان تكون لها الأولوية .

وهل عكس البلدان الأخرى ، ليس لدينا ما نخفيه عن المجتمع الدولي ، اننا ننتهج سياسة الابواب المفتوحة لبيتسنى لكل فرد أن يتحقق من أنه لا توجد في الوقت الحالي أية اسباب تدعو الى التشكيك في حالة حقوق الانسان في غواتيمالا .

ويود وفدى أن يكرر تأكيد ه أمام هذه الجمعية لحقوق غواتيمالا على اقليم بليز ، واعتراضها على الاستقلال الذى منحه المملكة المتحدة لبليز من جانب واحد . ونا عليه ، فان حكومة غواتيمالا تتسك بموقفها الحازم المتثل في عدم اعترافها ببليز كدولة ، ولا بالحدود البرية او البحرية المزعومة . وتعرب حكومة غواتيمالا مرة أخرى عن استعدادها للاشتراك في أية محادثات قد يتطلب الأمر اجراءها ، ولمواصلة تفاوضها مباشرة مع المملكة المتحدة سعيا ليجاد حل لهذه المشكلة ، يأخذ في الاعتبار

مصالح جميع الاطراف المعنية . وتعتقد حكومة بلادي أن النزاع بشأن اقليم بلـيز
ينبغي حسمه عن طريق اجراءات التسوية السلمية وفقا لقواعد القانون الدولي ، وعلى
هذا الأساس لا يمكن للمملكة المتحدة أن تتهرب من التزاماتها ازاء غواتيمالا .
ويسر حكومة غواتيمالا أن تعلن أنها وقعت على اتفاقية الامم المتحدة لقانون
البحار . وانها على اقتناع بأن هذا الصك القانوني يوفر الوسائل الصحيحة لتنظيم
مصالح جميع البلدان في هذا المجال .
واسم وفدى ، أود أن اكرر أمام الجمعية الاعراب عن قلقي البالغ ازاء عدم
حسم مشكلة أفغانستان . ويؤي وفدى ان وجود قوات الاحتلال في هذا البلد ينتهك
المبادئ الأساسية التي كرسها القانون الدولي ، ويعرض السلم للخطر ، ويهدد على نحو
خطير حق الشعوب في تقرير مصيرها وبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية
للبلدان الأخرى . ونود أن نعرب عن تأييدنا للجهود التي يبذلها الامين العام
لايجاد حل سلمي لهذه المشكلة ولتهيئة الظروف التي تسمح للاجئين الأفغان بالعودة
الى ديارهم .

وفيما يتعلق بمسألة توحيد كوريا ، يعتقد وفدى ان هذه المسألة ينبغي
ان تحل بواسطة الكوريين أنفسهم عن طريق المفاوضات المباشرة . فالحوار المفتوح بين
حكومتي شمال وجنوب كوريا من شأنه أن يؤدي الى التوصل الى خيارات تسمح في النهاية
بتحقيق التوحيد لشطري كوريا بأسلوب سلمي . كما ان اعادة بناء الثقة المتبادلة
سيخفف من حدة التوتر في شبه الجزيرة . ونحن نناشد حكومتي كوريا الشمالية والجنوبية
مؤازرة جهود الامين العام لهذه المنظمة في تقديم مساعيه الحميدة للمساعدة على ايجاد
حلول للمشكلة الكورية . وينبغي على الامم المتحدة ألا تقف مكتوفة الأيدي أمام
هذه المشكلة .

ان غواتيمالا لا تلتزم التزاما عميقا بالسلم . ولذلك ، فهي ترى أنه من المناسب
ان تعرب عن قلقها في هذه الجمعية ازاء مسألة تتسم بالأهمية البالغة للسلم والأمن

في العالم . لقد دخل سباق التسلح ، لا سيما في المجال النووي ، مرحلة تصاعد جديد وخطير . وفي حين أن حيازة واستخدام الأسلحة والتكنولوجيا النووية تقع أساسا تحت سيطرة الدولتين العظميين الرئيسيتين ، يرى وفدى ان تحديد الأسلحة في هذا المجال ينبغي أن يطبق أيضا على القارة الأمريكية . وفي النظام القائم بين الدول الأمريكية ، لدينا معاهدة ثلاثيلوكو ، التي تشترك فيها غواتيمالا ، وهي صك يهدف الى الحيلولة دون دخول أمريكا اللاتينية في سباق تسلح من هذا النوع .

عندما أشرت الى مشاكل أمريكا الوسطى ، ذكرت ان أحد البنود التي ناقشها وزراء خارجية أمريكا الوسطى ومجموعة كونتادورا كان يدور حول سباق التسلح في المنطقة وعن الزيادة في الأسلحة الحديثة المتقدمة في منطقة أمريكا الوسطى التي من شأنها أن تقاوم الموقف وتزيد تعقيد ، مع ما لذلك من عواقب وخيمة على عملية التنمية في بلدان تلك المنطقة ، حيث يستنفذ سباق التسلح الكثير من الموارد المحدودة المتاحة ، الضرورية للوفاء بالحاجات الأساسية لشعوب منطقة أمريكا الوسطى .

ان الموارد الاقتصادية التي تخصصها الدولتان العظميان الرئيسيتان لنفقاتهما العسكرية ولزيادة ترسانات الأسلحة الخاصة بهما اذا ما كرست لبرامج المساعدات للدول النامية فما لا شك فيه أن حالة الانسانية سوف تصبح مغايرة تماما .

لقد أدى سباق التسلح في أمريكا الوسطى الى الاتجار غير المشروع بالأسلحة لاستخدامها في أنشطة هدامة . وقد بحث هذا الموضوع في اجتماع وزراء خارجية أمريكا الوسطى ومجموعة كندا ورا عند مناقشة سباق التسلح في المنطقة .

وفيما يتعلق باسقاط طائرة كوريا الجنوبية ، يود وفد غواتيمالا أن يكرر ما قاله بشأن هذا الموضوع الهام في مجلس الأمن من أن اسقاط طائرة الخطوط الجوية الكورية من جانب الاتحاد السوفياتي ليس له أى مبرر مهم كان وأنه يشكل عملاً سخيلاً يستحق الشجب ويعرض أمن الطيران المدني الدولي للخطر .

ان الحماس من أجل حماية السيادة لا يجب أن يؤدى بأى بلد ، مهما كان قويا ، الى حد عدم احترام أرواح بشرية عزلاء في وقت يستخدم فيه الناس الطيران التجارى معتبرين أنفسهم في حماية القواعد الدولية التي تحكم الطيران المدني .

يعتقد وفدى أن هذا الموضوع يجب أن تقوم بدراسته الأجهزة المعنية في الأمم المتحدة ، ويجب أن تقدم الأطراف المعنية مباشرة بهذا الحادث تعاونها الكامل من أجل التحقق مما حدث بالضبط . ولا يمكن لغواتيمالا الا أن تدين بشدة هذا الحادث الغطيح .

وفيما يتعلق بالاجراء العسكرية البريطاني في جزر ملفيناس ، تؤكد غواتيمالا موقفا الدعم والتضامن مع جمهورية الأرجنتين . وهي تعترف بالحقوق المشروعة لهذه الدولة الشقيقة على هذه الجزر وتعبر عن قلقها العميق ازاء اقامة قواعد عسكرية بريطانية في جنوب الأطلسي ، مما يثبت رغبة المملكة المتحدة في حل هذا النزاع بالقوة .

ان وفدنا ان يدرك أن الابقاء على الأوضاع الاستعمارية في القارة الأمريكية أو في أى مكان من العالم أمر لا يتفق مع مثل السلام العالمي التي تعترفها الأمم المتحدة ، يعرب عن الأمل بأن حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة سوف تستأنفان المفاوضات وسوف تجسدان حلا سلميا في أقرب وقت ممكن . وفي نفس الوقت ، نحن نرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة السيد خافيير بيريز دى كويلار ، في مهمة الساعي الحميدة لمساعدة الأطراف على تحقيق ذلك الهدف .

ان استمرار النزاعات وتفجر صراعات عسكرية جديدة في مختلف مناطق العالم يزيد التوتر الى حد كبير ويعرض السلم الدولي للخطر . ولا يمكن للأمم المتحدة أن تظل غير عابئة ، بل يجب أن تعمل وفقا للميثاق ، حتى يتغلب المجتمع الدولي على خطر نشوب صراع واسع النطاق اذا لم توجد حلول اقليمية ، أو عندما لا تجرى محاولات لايجاد تلك الحلول .

وفيما يتعلق بمشاكل الشرق الأوسط ، فان غواتيمالا تتمسك دائما بموقف واضح هو احترام استقلال دولة اسرائيل والاعتراف به . وفي نفس الوقت ، نحن نعتبر أن طموحات الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والتوطن في أرضه يجب أن يساندها المجتمع الدولي ، اذا ما كنا نرغب في أن يعود السلم والأمن الحقيقيان الى المنطقة . لقد أصابنا القلق وتأثرنا كثيرا للمعناء الذى يكابده الشعب اللبناني ، الذى ظل لسنوات عديدة ضحية للمعدوان والعنف . ونعتقد أنه يجب أن تتاح الفرصة للبنان لتقرير المصير ، كما يجب سحب القوات الأجنبية التي حدثت من سيادة لبنان الى حد كبير ، وذلك في أقرب وقت ممكن وبأسلوب منظم . ويجب أن تحترم كل الأطراف وقف اطلاق النار الذى تم الاتفاق عليه لتفادى المزيد من اراقة الدماء .

ولا تستطيع غواتيمالا أن تظل غير مكترثة ازاء سياسة الفصل العنصرى التي تمارسها حكومة جنوب افريقيا . وليس من المتصور في هذا الزمان أن يرى العالم تدابير العزل العنصرى لا تزال سارية ، وهي تدابير تجرح جرحا عميقا . ونحن نأمل باخلاص أن تسزول هذه السياسة العنصرية السخيفة الظالمة الى الأبد .

وتعتقد غواتيمالا أن الأمم المتحدة تواجه أعظم تحد في تاريخها . ان الأمم المتحدة التي هي أكثر من مجرد محفل مفتوح للحوار المستمر ومركز للمداولات والمناقشات لا يتناول فقط المسائل السياسية بل يعالج أيضا أمورا اقتصادية واجتماعية وثقافية ، يجب أن تكون مرة أخرى اداة فعالة لتحقيق الانفراج والسلم .

ان المساواة في السيادة بين الدول تفترض سيقا تمتع كل عضو في هذه المنظمة ، بنفس الحقوق ونفس الالتزامات ، ولهذا السبب من الضروري التحلي بقدر كبير من المسؤولية والموضوعية والتضامن . وهؤلاء الذين يرون في الأمم المتحدة مجرد منبر عال للدعاية هم مخطئون الى حد كبير ويضرون بالمنظمة . فيجب أن تسترد الأمم المتحدة سلطتها المعنوية . ان وزنها وسريان قراراتها سيتوقفان على مدى تمشي تصرفاتها مع المبادئ والقيم السواردة في الميثاق .

ولا تزال الأمم المتحدة تعتبر مفارة الأمل في عالم مظلم يزعجه صراع الشرق والغرب الذى يهدد بنشوب كارثة نووية لا يمكن وصفها .

ان النزاعات الاقليمية والداخلية في العديد من البلدان النامية ، التي تستغلها أحيانا الدول الراغبة في الهيمنة ، تعتبر عوامل تؤدي الى تدهور الموقف العالمي . ويجب أن تضع الانسانية حدا لموجة العنف القالت العنان ، وأن تمنع التفكير في مصيرها . ان الانسان ، وهو أسمى مخلوق على وجه الأرض ، بما له من خصال وفضائل ، ومشاعر وعواطف ، وما أوتي خاصة من ذكاء يسمح له باستخدام المنطق والعقل والتمييز بين الخير والشر ، عليه واجب اخلاقي بأن يتعلم احترام عزة وكرامة زملائه من البشر ، وأن يحترم داخلها وخارجها المعايير الأولية للتعامل السلمي . ان التهديد والقهر والقوة يجب أن تستبعد كأدوات لفرض النظم الأيد يولوجية . ويجب الحفاظ على الحقوق الفردية والاجتماعية للانسان حتى يمكن لكل البشر أن يقرروا مصيرهم بحرية ومسؤولية بأسلوب يتفق مع حقوق الآخرين . ان الطبيعة البشرية لا يمكن اخضاعها او استعبادها ، ولهذا لم تدم الدول الشمولية الا فترات وجيزة على مدى التاريخ . ان الكائنات البشرية لها حق موروث في التنمية الكاملة ، وعلى الدولة والمجتمع الدولي أن يضمنوا الحماية الكاملة لهذا الحق .

السيد خاطري (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى الرئيس ، يشرفني أن أنقل لكم ولباقي الممثلين تحيات جلالة الملك بيريندرا بير شاه ديف ، وتحياته الخالصة بنجاح الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة . وان أتقدم لكم بأحر التهاني ، سيدى ، على انتخابكم لهذا المنصب العالي ، ألا وهو رئاسة الجمعية العامة ، يشعر وفد بلادى بالثقة في أن الجمعية العامة ، تحت قيادتكم الكفا والرشيدة ، لن تواجه أى صعوبة في تحقيق أهدافها المرجوة .

وأود ، في الوقت ذاته ، أن أسجل تقدير وفد بلادى العميق للسيد امرى هولاي ، الذى قاد أعمال الدورة الماضية للجمعية العامة بحيادية ومهارة . ونتقدم بتهانينا لسان كريستوفر ونيفيس ونرحب بها باعتبارها العضو الجديد فى أسرة الأمم المتحدة .

وأود أيضا أن أنتهز الفرصة لأشيد بالسيد خافيير بيريز دى كوبيار ، الأمين العام للأمم المتحدة ، على قيادته المثالية واسهامه في سبيل قضية السلم والتنمية الدوليين* . اننا نجتمع هنا اليوم ، يربط ما بيننا التزامنا المشترك بمبادئ ومقاصد الأمم المتحدة لنعمل بانسجام من أجل تعزيز السلم والتفاهم والتعاون بين الشعوب . لقد كان ذلك عهدنا الذى قطعناه على أنفسنا والذى جسده ميثاق الأمم المتحدة ونكره كل عام في هذه القاعة ذاتها . ومع ذلك ، فاننا عندما نستعرض الحالة الدولية الراهنة نلاحظ على الفور الهوة بين ذلك العهد الذى قطعناه على أنفسنا وما أنجزناه بالفعل . ففي كل مجال من مجالات المصالح الحيوية ، سواء أكانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية ، نجد التناقضات واضحة وجلية . لقد انحرفنا ، عبر السنين ، انحرافا كبيرا عن ذلك الطريق بحيث بات العالم يجد نفسه ، في ١٩٨٣ ، مواجهها حالة نرفب جميعا في تجنبها .

ورغم ما بذل من أفضل جهود هذه المنظمة ، لا تزال رياح المواجهة الباردة تواصل اجتياحنا بقوة متزايدة . وبالمثل ، بينما نجد أن سباق التسلح المحموم قد أثار شعورا عميقا باليأس والخطر في كل مكان ، نجد أن ازدياد الحروب والتدخلات يتحدى صلب

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سنكلير (غيانا) .

المبادئ التي نلتزم بها جميعا ونرفع لواءها . وما لا يقل خطورة عن ذلك الهوة الواسعة بين الشعوب الغنية والفقيرة والتي تعقدت بشكل أكبر نتيجة لاجام الشمال عن الدخول في حوار ذي مغزى .

ان عدم توفر الارادة السياسية للتغيير مع تغيير الوقائع هو ما يمكن أن يعزى اليه التسبب في مشاكلنا الحاضرة . ان الخطر المتأصل في هذه الاتجاهات بيد وجليا في أكثر من مجال بالنسبة لتكديس الأسلحة . ونحن ندرك جميعا الخطر الذي لا يمكن التكهن بمدها اذا ما استمر النزاع المسلح في هذا العصر النووي ، واستمر سباق التسليح في التصاعد بسرعة هائلة وبطريقة طاغية كما لو كان درعا للخلاص لا أداة للفناء .

اننا نلاحظ بخيبة أمل عميقة أن المفاوضات في لجنة نزع السلاح بشأن نقاط الأولوية التي تم تحديدها في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح يسودها الجمود تقريبا . وان الاتفاقات بشأن الحظر الشامل للتجارب النووية لم تفض الى نتيجة ملموسة بعد ، رغم ازالة العقبات التقنية . ويغض النظر عن الرأي العام العالمي والالتزامات المحددة التي قطعتها على نفسها الدول النووية الكبرى بموجب الاتفاقات الدولية المختلفة ، وخاصة معاهدة عدم الانتشار النووي ، فانها استمرت في تنمية ترساناتها النووية رأسيا وأفقيا . وبينما نرحب بالمحادثات الجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن الاسلحة الاستراتيجية النووية والقذائف النووية المتوسطة المدى ، فاننا نشعر بالانشغال نظرا لعدم تحقيق تقدم فيها وللطريقة التعويقية التي تجري في اطارها تلك المحادثات . اننا نحث لذلك الدولتين العظميين الرئيسيتين على مضاعفة جهودهما لتحقيق تقدم ملحوظ لا يقتصر على المجال النووي فحسب ، بل يتعداه الى بذل المساعدة والتعاون للتوصل الى معاهدة بشأن منع الاسلحة الكيميائية والبدء باتخاذ تدابير تهدف الى وقف انتاج ونقل الاسلحة التقليدية الى أجزاء أخرى من العالم .

وفي السياق الأخير ، فاننا قد شهدنا بأسف كبير أن هناك المزيد من الشعوب في العالم النامي تظهر رغبة متزايدة في تسليح أنفسها بمعدل يفوق بكثير معدل البلدان المتقدمة النمو ذاتها . ان هذا الأمر لا يضعف موقف العالم الثالث بشأن مسألة نزع السلاح

فحسب ، بل ويفرض أيضا قيودا حادة على مواردها المحدودة . وعلى النقيض مما تقوله بلدان العالم الثالث نفسها ، فان ذلك يساعد على زيادة تدفق الاموال في الاتجاه المعاكس ، أي ، من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو . فضلا عن ذلك ، فان تكديس الاسلحة هذا من شأنه أيضا أن يولد التوتر غير المرغوب الذي يسهم في تعاضم زعزعة الاستقرار في المنطقة .

ان تكديس الاسلحة الحديثة ، وخاصة وجود وتكديس الاسلحة النووية ، لا يمثل خطرا متزايدا على بقاء البشرية ذاته في زمن الحرب فحسب ، بل ينحو أيضا الى تقويض المناخ العام للأمن ويعمل على تفسخ الأولويات الاجتماعية والاقتصادية في أوقات السلم . ونظرا للوعي الحاد بهذه الآثار الخطيرة ، فان وفد بلادى يشاطر العديد من الوفود الاخرى التأكيد على الحاجة الملحة لوقف سباق التسلح دون أى تأخير . ويجب علينا ، بكل اخلاص وجدية ، أن نبدأ تلك العملية الرامية الى خفض وازالة الاسلحة النووية تحت الاشراف الدولي الفعال وآليات التحقق . ولا بد أن تتبع ذلك خطوات مماثلة في مجال الأسلحة التقليدية حتى نحقق هدف نزع السلاح العام والكامل . ونظرا للعلاقة المتبادلة الوثيقة بين نزع السلاح والأمن الدولي ، فمن الجوهرى بالنسبة لنا جميعا عندما نستمر في عطية نزع السلاح أن نوجه جهودنا لتعزيز مناخ الامن لجميع الدول على أساس من تبادل الاحترام والثقة . وان نطالب أيضا بتحقيق تسوية الخلافات عن طريق الوسائل السلمية ، وأن يصحب ذلك تطبيق التدابير الفعالة لحفظ السلم واقامته .

وبينما نجد أن تكديس الاسلحة يشكل استفزازا يتحدى بنية السلم في العالم ، فاننا نعتقد أيضا أنه ما لم تتسك الشعوب بالقواعد الأساسية للسلوك الواردة في القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ، فان تهديد السلم والأمن الدوليين سيظل مستمرا دون هوادة .

وانها لمأساة عصرنا ان تنتهك القواعد الأساسية جدا للسلوك الدولي باستمرار على حساب الرفاه الانساني . ويعتبر وفد بلادي حادثة الطائرة الكورية التي وقعت مؤخرا وما نجم عنها من فقدان الارواح البشرية حادثة مؤسفة ، ويستهن بشدة التوترات التي تولدت عن ذلك الحادث .

ان الاستهانة الكاملة بمبادئ العلاقات بين الدول . تعد مصدرا للتوتر والاضطراب في أماكن عديدة من العالم . واذ نستسلم لاغراء السعي الى كسب قدر أكبر من القوة والنفوذ ، نميل الى ان ننسى انه ما من أمة تقبل ، في هذا العصر الخضوع لأحد ، ناهيك عن تحطه ، أيا كانت جسامه المعاناة والتضحية . ان المطامح المشروعة لجميع البلدان والشعوب في ان تبقى مستقلة وفي ان تحتفظ بهويتها الوطنية لا يمكن انكارها الا على حساب تعريض السلم والاستقرار في المنطقة ذات الشأن وفيما حولها الى خطر دائم . واستنادا الى هذا المفهوم يقيم وفدى الأزمات الحالية القائمة في الشرق الأوسط وجنوب آسيا وجنوب شرقي آسيا والجنوب افريقي وأمريكا الوسطى .

ان الحالة في أفغانستان لا تزال تشغل بال المجتمع الدولي . ومن الضروري سحب القوات الاجنبية من ذلك البلد من أجل اعادة الامور الى وضعها الطبيعي ، وحتى يستطيع الشعب ان يمارس حقه الثابت في تقرير المصير . ونيهال تؤيد تأييدا ثابتا جهود الأمم المتحدة ، لاسيما جهود الممثل الخاص للأمين العام ، السيد ديبغو كورد وفيس ، الرامية الى تحقيق تسوية سياسية في أفغانستان عن طريق التفاوض .

وفيما يتعلق بالحالة في كموتشيا نعرب عن أسفنا العميق لعدم احراز أى تقدم رغم الجهود التي بذلها المجتمع الدولي لايجاد تسوية سياسية . ونود مرة أخرى ان نحث جميع الأطراف المعنية على ان تنضم الى جهود الأمم المتحدة والمؤتمر الدولي المعنسي بكموتشيا لتحقيق انسحاب القوات الأجنبية كافة من البلد ، وبالتالي تمهيد الطريق لتسوية سياسية عادلة للمشكلة .

وفي الشرق الأوسط ، لا تزال الحالة متقلبة أكثر من أى وقت مضى . لقد أعرب وفدى بشكل متكرر عن اقتناعه بأن على الحل الشامل والعادل والدائم للمسألة أن يأخذ في الاعتبار المبادئ الأساسية الثلاثة التالية : أولا ، انسحاب اسرائيل من الأراضي التي

احتلتها منذ ١٩٦٧ ؛ ثانيا ، احترام حق جميع الدول في المنطقة ، بما في ذلك اسرائيل في العيش في سلم داخل حدود آمنة ومعترف بها ؛ ثالثا ، الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في انشاء دولة منفصلة . وتؤمن حكومتى بأن اشتراك الشعب الفلسطيني مثلا بمنظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي الوحيد ، ضرورى في أية مفاوضات تهدف الى تحقيق حل شامل لشككة الشرق الأوسط .

ان شككة الشرق الأوسط تتعرض أيضا لتعقيد أكبر بسبب المحاولات المتكررة للنيل من سيادة لبنان وسلامة أراضيه والحيلولة دون تحقيق الانسجام الداخلي فيه وازعاف أمن شعبه . وستؤيد نيبال أية خطوة ترمي الى استعادة لبنان لسيادته الشروعة والكاملة على كامل أراضيه على أساس مبدأ عدم التدخل في شؤونه الداخلية وانسحاب جميع القوات الاجنبية .

ويود وفدى بالمثل ان ينتهز هذه الفرصة ليجدد مناشدته لكل من ايران والعراق وهما بلدان عضوان في حركة عدم الانحياز ، ان ينهيا الحرب بينهما وان يعملتا على التوصل الى تسوية سلمية لخلافاتهما .

ولما كانت مناطق النزاع تستدعي اهتمامنا العاجل ، من الحتمي في الوقت نفسه ازالة أسباب التوتر من المناطق الأخرى المشحونة بالأخطار على السلم والأمن الدوليين . وجنوب افريقيا تبقى واحدة من بؤر التوتر في العلاقات الدولية . ان نظام الأقلية في جنوب افريقيا يرفض بعناد الاعتراف بحق الشعب المقهور في تقرير المصير وحكم الأقلية . وقد أدانت نيبال باستمرار النظام البشع للفصل العنصرى باعتباره اهانة للعالم المتحضر . ونظم صوتنا مرة أخرى الى صوت المجتمع الدولي في حث مجلس الأمن على اتخاذ تدابير فعالة بموجب الفصل السابع من الميثاق .

وبالمثل ، أدى رفض جنوب افريقيا التعاون مع الأمم المتحدة في تنفيذ خطة اجراء انتخابات حرة وعادلة في ناميبيا تحت اشراف الأمم المتحدة الى تأخير حصول الاقليم على استقلاله في موعد مقرر . ونكرر هنا معارضتنا التامة لأية مخططات تضع استقلال ناميبيا رهن اجراء تغييرات في أوضاع بلدان اخرى . ونحنما تؤكد حكومتى مجددا تأييدنا لشعب ناميبيا وممثله ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، نحث كذلك مجلس الأمن وأعضاء

فريق اتصال الدول الغربية الخمس على تكثيف الجهود من أجل التنفيذ المبكر لقرار مجلس الأمن من ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذى يمثل الأساس الوحيد المقبول دوليا لحل المشكلة . وفي هذا الصدد تؤيد حكومتى أيضا المهادرة التى اتخذها الأمين العام مؤخرا . ونحن على ثقة من أن دولا أخرى ستتكتف فى تأييد الخطوة الجريئة التى اتخذها .

وفىما يتعلق بمسألة قبرص لا نزال نؤمن بأن أى حل لتلك المشكلة لابد ان يقوم على أساس احترام استقلال قبرص وسلامة أراضيها وعدم انحيازها . وان تأخذ نيهال هذا فى اعتبارها ، تؤيد المحادثات الجارية بين الطائفتين برعاية الأمين العام ، تشيا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

لا تزال حكومتى عند رأيها بأن طموحات الشعب الكورى فى الوحدة الوطنية يجب ان تتحقق بسلم ودون تدخل خارجي .

ان التطورات الاخيرة فى منطقة الكاريبي وامريكا الوسطى سببت لنا نفس القدر من القلق . لذلك يؤيد وفدى قرار مجلس الأمن ٥٣٠ (١٩٨٣) الذى يؤكد حق جميع بلدان المنطقة فى العيش فى سلم وأمن ، ودون أى تدخل أجنبي . وفى هذا الصدد نرحب أيضا بهادرة بلدان مجموعة كونستادورا .

وكما يهدد عدم الاستقرار فى منطقة ما السلم والأمن فى مناطق أخرى من الكرة الأرضية ، فى عالمنا المتكافل الحالى ، كذلك فان التفاوت وعدم التساوى الاقتصادى فيما بين البلدان يتركبان أثرا سلبيا على البيئة الدولية .

ورغم أن تصور الهيكل الاقتصادي في الماضي عن مواجهة التحدي الحالي أمر معترف به تماما ، فقد وصلنا حاليا الى طريق مسدود في عملية تطوير نظام اقتصادى دولي جديد بسبب الازمة المالية التي يواجهها الذين يستفيدون من الوضع القائم . لذلك ، فان التحرك لاعادة هيكلة نظام عالمي للمستقبل بشكل يتناسب مع تغير الحقائق الدولية ، يجب ان يكون عاجلا لارساء اساس نظام اقتصادى دولي سليم .

ان المعدل العالي للتضخم ، والسياسات الحمائية ، والمعجز عن احراز تقدم في المفاوضات بشأن مجالات حرجية ، قد أدت كلها الى تفاقم الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية التي تجد نفسها في موقف خطير فعلا . ان المشاكل التي تواجه البلدان النامية ، وبصفة خاصة غير الساحلية والبلدان الاقل نموا بين البلدان النامية ، مشاكل ذات طبيعة هيكلية وتتطلب اتخاذ تدابير خاصة وعاجلة للتغلب على القيود التي تعوق تطورها الاقتصادي الاجتماعي . وبرنامج العمل الجديد الجوهرى الذى اعتمده مؤتمر الامم المتحدة المعنى بأقل البلدان نموا نتيجة من نتائج هذا الادراك . ونحن نحث على التنفيذ الفورى والكامل لبرنامج العمل .

لقد استقبل بلدى ما انتهى اليه مؤتمر الاونكتاد السادس من نتائج بمشاعر مختلطة . فقد توقعت نيبال ان تستجيب البلدان المتقدمة النمو ، بطريقة ايجابية ، لمشروعات القرارات التي قدمتها مجموعة السبعة والسبعين بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بجميع المجالات الرئيسية الثلاثة : السلع الأساسية ، وتجارة البضائع والخدمات ، والقضايا التمهيلية والنقدية . ونحن نقدر اعتراف البلدان المتقدمة بحدّة وخطورة المجموعة الكبيرة من المشاكل التي يتعين على البلدان النامية ان تواجهها في مجالات التجارة والتنمية والنقد والتمويل والتكنولوجيا والقضايا الاجتماعية والمؤسسية وما لتلك المشاكل كلها من أثر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية . الا ان تعبير البلدان متقدمة النمو عن التعاطف والقلق في ميدان الاجراءات العلاجية لم يأت مصحوبا بارادة سياسية على نفس الدرجة من القوة . وقد اصابنا هذا بخيبة الأمل ، لان التصلب في التسك بالمواقف بهذا الشكل لن يسهم بشئ في نمو التجارة العالمية ولن يساعد على تعزيز تبادلية المصالح بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية -

وسع ذلك ، فاننا سمعنا ، بوصفنا بلدا من اقل البلدان نموا ، لان قرارا توفيقيا قد يوضع ، ويمكن فيه لبلدان المجموعة (با) ان تقبل صيغة تدعو الى تحقيق هدف ال ٥٠ ر. في المائة كمساعدة انمائية رسمية لاقل البلدان نموا ، " بحلول عام ١٩٨٥) أوفي أقرب وقت ممكن بعد ذلك " . وقد قدرنا ايضا استجابة البلدان متقدمة النمو لطلبات أقل البلدان نموا بتحويل قروض المساعدة الانمائية الرسمية الى منح على اساس كل حالة على حدة على سبيل التنفيذ السريع لبرنامج العمل الجوهري الجديد .

كما نود أن نركز هنا على انه لا ينبغي تضييع أية فرصة من الفرص التي ينتظر الجميع - البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء - أن يجنوا عن طريقها نصيبا عادلا من الثروة الناجمة عن التجارة العالمية والتنمية .

وفي الوقت الراهن من عدم الاستقرار الاقتصادي ، يعتقد وفد بلادي أن الطرق مفتوحة بالفعل لاغراض التنمية ، فضلا عن احتمالات المستقبل للام ، التي ينبغي ان تتسع ان الموارد الضئيلة المتاحة الآن للهيئات المتعددة ، مثل برنامج الامم المتحدة الانمائي ، لا تشجع عملية نمو البلدان النامية . وعلاوة على ذلك ، فان الاخفاق في احراز تقدم في تنفيذ خطة عمل نيروبي ، التي تتصور تحولا منظما لمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وبرنامج فيينا للعلم والتكنولوجيا ، قد اضافا المزيد من الاحباط الى احباطات البلدان النامية . ان الرؤية القصيرة النظر للحاضر ينبغي الا يسمح لها بأن تعوق الاحتمال والتوقع في المستقبل لقيام تعاون ذي مغزى .

وفي ضوء الحقائق الاقتصادية الحالية يتخذ التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية اهمية عظمى . ونحن مقتنعون بالحاجة الى اتخاذ تدابير ملائمة لضمان التعاون الفعال المتبادل بين البلدان النامية ذاتها ، واتساقا مع روح التعاون بين الجنوب والجنوب . وافقت مؤخرا كل بلدان جنوب آسيا السبعة ، في اجتماعها الذي عقد على المستوى الوزاري على بدء برنامج للتعاون الاقليمي في مختلف مجالات المصلحة المشتركة والمنفعة المتبادلة . ونحن الآن في بداية عملية ، نأمل ان تستمر في النمو ، بمرور الوقت ، في الروح وسجلات التعاون وبذلك تسهم في رفاهية واستقرار المنطقة بكاملها .

وقد كان انعقاد مؤتمر القمة السابع لبلدان عدم الانحياز في نيودلهي في مطلع هذا العام بازا* تلك الخلفية القائمة للموقف الاقتصادى والسياسى الدولى ، ولقد وجد ما يشعر به ١٠١ بلدا مثلت على أعلى مستوى ، من قلق والتزام التعبير عنهما في الاعلان الختاسى لذلك المؤتمر . وسوف تستمر حملتنا المقدسة من أجل سلم قائم على العدالة السياسية والاقتصادية ، حتى اليوم الذى تشعر فيه كل امة انها آمنة في استقلالها ، والى ان تشارك كل الشعوب في منافع التنمية .

ان العالم غير المنحاز يسعى لتحقيق هذا الهدف ، ليس ككتلة منفصلة ، بل كقوة معنوية وسياسية ، تعمل بالتنسيق مع منظومة الامم المتحدة . ان الامم المتحدة ، بمبادئها المحددة خير تحديد وهياكلها الدائمة وعضويتها العالمية ، تتمتع بالمهابة اللازمة والشروط المسبقة للعمل كأداة مثالية للسلم . ونيبال ، التي تؤمن تماما بمبادئ ومقاصد هـــــــــ المنظمة ، سوف تستمر في تأييد جميع التدابير الرامية الى تعزيز الفعالية والقدرة التشغيلية للامم المتحدة في جهودها لخلق عالم أفضل وأكثر امانا ، كما ورد في الميثاق .

وعند هذه النقطة لا يسعني الا ان اعبّر عن تقديرنا الكبير لما قدمته الينا مختلف الهيئات والوكالات المتخصصة التابعة للامم المتحدة من دعم ومساعدة في جهودنا من أجل التنمية . وتعتقد نيبال انه لا يمكن ان يكون هناك بديل للامم المتحدة في تحقيق اهداف السلم والامن الدوليين والنهوض بقضية الانفراج وساره ونزع السلاح والتقدم الاجتماعى والاقتصادى لجميع الشعوب .

ان رغبتنا القصوى في السلم والتنمية تتجسد في اقتراحنا باعلان نيبال منطقة سلم . وهذا الاقتراح لا يتفق فقط مع اخلاقنا الوطنية التقليدية وانما يتفق ايضا مع مبادئ عدم الانحياز ومقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة . ان اقتراح منطقة السلم لن يساعد فقط على ارساء السلم على اساس مؤسسى في بلدنا ، بما يمكننا من مواجهة التحديات المتزايدة للتنمية في جو من السلم والاستقرار ، بل وسيسهم ايضا في قضية السلم والاستقرار في المناطق المجاورة . وانتهاز هذه الفرصة لاشكر جميع البلدان التي ايدت اقتراحنا .

وختاما ، اسحوالي ، مرة اخرى ، ان اعيد تأكيد دعونا للمثل الواردة في ميثاق الامم المتحدة ، ان الاداة الحساسة التي انشئت من أجل الحفاظ على السلم والاستقرار ، التي انشأها آباؤنا المؤسسون منذ حوالي .٤٥ عاما ، لا يزال لهادور رئيسي تلعبه في الواقع المتغير لعصرنا . ولدى كل الامم ما تقدمه من اسهامات ذات مغزى في غار ذلك الجهد . ولن يتخلف بلدى عن العمل من اجل ايجاد هيكل باق للسلم ، وهو أمر حيوى للغاية لبقاء الجنس البشرى .

السيد غونزالز الزينا (باراغواي) (ترجمة شغوية عن الاسبانية) : السيد الرئيس ، أود أن أبدأ بالأعراب نيابة عن وفد باراغواي ، عن الاغتيال الذي تلقى به وفدي نياباً انتخاب سعادة السفير خورخي ايويكا ، ممثل بنما ، لرئاسة هذه الدورة للجمعية العامة ، وهي ، دون شك ، أهم محفل عالمي ، وسوف يكون لقيادته الذكية التي يحق لنا أن نتوقعها من مواهبه المتميزة تأثيرها الايجابي على أعمال هذه الدورة .

ان مشكلات العالم اليوم معقدة ومثيرة للقلق ، الأمر الذي يجعل عمل هذا المحفل مهمة شاقة ، ينبغي الاضطلاع بها ان كان لنا أن نجعل الحوار يتواصل ، ونحفز الاهتمام بحلول ليست عادلة فقط بل ومؤدية أيضا الى دعم الثقة في هذه المنظمة بما يبرر ما تعلقه الشعوب عليها من آمال وتوقعات . ان للرئيس مؤهلات متميزة ورفيعة مستمدة من خلفيته نبيلة ، وكنا أمل في أن تضمن قيادته الحكيمة لأعمالنا النجاح في هذه الدورة الثامنة والثلاثين .

لقد مرّ ثمان وثلاثون عاما منذ مؤتمر سان فرانسيسكو ولم يخلص العالم نفسه بعد من المشكلات ، ولم يكن لأحد أن يتوقع منه شيئا كهذا ، لأن ذلك ، في ضوء الحالة الانسانية ، سيكون بمثابة افتراض امكانية تحقق المجتمع الطوباوي . ومع ذلك ، علينا أن نعترف بأنه قد اقيمت أساقل معنوية كخطوة نحو اقامة ذلك الصرح ، وأن الانتهاكات والسلبيات ، والسلك الانتكاسي ، ومعارضة التعايش في مجتمع العالم لم تمر دون أن ننتبه اليها . وقد احدثت كل تلك السلبيات ردود أفعال ، فأثارت النقد والادانة ، أو ولّدت التضامن ، تبعاً لمقتضى الحال . ونتيجة لذلك ، تحدد وعمّق وعي عالمي بالاستقبل الذي ينبغي أن نؤمن به ، حتى نبذل المزيد من الجهد لصنع السلم ونمهد الطريق لمقدم مستقبل أفضل وأكثر تساوقاً مع ما يقبله المنطق ، بأمل أكبر في أن مثل العدالة ، والحرية ، وتكافؤ الفرص ستتحقق لكل الأمم بروح من الانفتاح حتى يمكننا ، بالجهد المشترك أن نضيّق من هوة اللامساواة الطادية في اطار من التعاون والتكامل .

ان مصادر التوتر تتعاقب والمشكلات تتضاعف وتزداد تعقداً ، والاخطار تتخذ أبعاداً أوسع لا تارة الفزع ان تنطوي على خطر اشتعال لا يمكن التكهن بها . ومع ذلك ، نشعر بالارتياح للتصميم على عدم التواني في جهودنا من أجل التوصل الى اتفاقات تحل المشكلات أو النزاعات بأقل تضحية ممكنة . بل وأن ذلك الموقف المواتي تجاه التفاهم السلمي يتأكد ، حتى بمعنى سلبي ، عندما يمكن الابقاء على هذه المشكلات والنزاعات المستمرة بلا نهاية عند مستويات يمكن السيطرة عليها ، انتظاراً للخطة المناسبة لاقتلاعها من جذورها . تلك حقيقة جديدة بالدراسة لأنه ما من حالة يمكن أن تستمر الى ما لا نهاية على ما هي عليه ، لأن الصبر والأمل والثقة متى تمثل جزأؤها في الاحباط وخيبة الأمل القاسية ، يمكن أن تنقلب الى ما يؤدي الى الأخذ بعلاجات ستيثسة .

وخلال ٣٨ عاماً من وجود المنظمة كان هناك العديد من النزاعات المحلية التي أشاعت الاضطراب في عصر يمكن تعريفه عالمياً بأنه عصر سلم وتنمية ، بالرغم من بعض ضروب التضارب والتناقض التي لم تكن دائماً موقوتة أو سطحية في مداها . ولهذا ، لا بد أن نعترف أن من الضروري ، أكثر من أي وقت مضى ، التغلب على النزاعات المحلية والاقليمية ، وتنمية التعاون في الوقت ذاته ، حتى يمكن - اذا ما ضافرننا جهودنا وضاعفناها - ، أن تصبح التنمية والسلم سمة مشجعة تميز البلدان والمناطق ، خاصة تلك المناطق والبلدان التي تحتاج الى ذلك لكي ترقى الى مستوى كريم في اطار المجتمع العالمي . وفي هذه العطية ، التي لا يجب أن تتأخر - وليست هذه المرة الأولى التي قيل فيها ذلك - تتحمل البلدان الصناعية المتقدمة ، لاسيما الدول العظمى ، التي تكون فيم بينها أقلية مميزة في الأسرة العالمية للأمم ، مسؤوليات خاصة ، تتدرج من خلق مناخ من الهدوء والثقة ، والساعدة والتعاون ، الى تعويض نواحي النقص والقصور ، بما يمكن العالم النامي ، الذي يضم الكثير من الأمم في مختلف القارات ، من أن يأخذ طريقه الى التحرر من اليأس ، والجهل ، والمرض ، والدوران في الطاحونة اليومية لعيش الكفاف ، ويضع حدا لاعتماده الاقتصادي على السلع الأولية ، حتى تتمكن أمه من تنفيذ خططها الخاصة بالتحديث المتكامل بسهولة أكبر ومزيد من الدعم الاقتصادي .

ونحن نعبر في كل هذا عن أفكار نابغة من الشعور بالاحباط أو عدم الرضى .
 فالامر في بلادى على العكس من ذلك ، . . . ان أن عطية التنمية الاقتصادية والاجتماعية تسير
 قدما في بلدى بصورة مرضية منذ عدة عقود . ومن هنا فان بلدى ، حتى وان تعين عليه
 أن يواجه تغيرات سلبية في الحالة العالمية ، لن يشعر ، على الأقل ، بما لتلك التغيرات
 السلبية من آثار تشل التقدم الاقتصادى ، لأن قوة الدفع التي اكتسبناها والتغيرات التي
 حققناها جعلت بلدنا في وضع أفضل يمكنه من مواجهة تحديات أكبر . وهذه هي الميزة
 الأساسية لحكومة الجنرال الفريدوستروسنر ، الذي حفزت سياسته الانطاعية اهتمام ومشاركة
 المواطنين ، مع ما لذلك من أثر جانبي تمثل في تعزيز السلم ودعم الاستقرار السياسي .
 وفي هذا الجو سار العمل الحكومي والعبادة الفردية في تناسق أكبر مما تا أكثر فعالية ،
 مما أدى الى استخدام أفضل لمواردنا المحدودة . وهذا الواقع ، الذي تؤكد الحقائق
 والجو العام السائد في البلاد - أى الأمان والثقة بغير تقلبات - هو الذى أضفى
 المصداقية على الحالة في بلدنا واجتذب التعاون الدولي الذى نعلق عليه أهمية كبرى
 ونود له أن يستمر .

الا أن المهم أساسا - وهذا أيضا لا بد من التسليم به - انه كانت هناك ارادة للعمل ، وشروع في اتخاذ القرار . ولقد حظي ذلك بتعاطف واحترام منظمات التعاون والتمويل الانمائي على الصعيدين العالمي والاقليمي . ان نمو باراغواي الاقصادي ظل أعلى نمو اقتصادي في أمريكا اللاتينية ، اذ بلغ معدله ٨١ر٥ في المائة في الفترة بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٢ . الا أنه بدأ الآن يواجه الصعوبات الناجمة عن الأزمة الاقتصادية العالمية . ولكن اذا ما استمرت المساعدة الضرورية وتوافر الدعم الاضافي الناتج عن تطور اقتصادنا ذاته ، فان جمهورية باراغواي تأمل أن تظل على مستوى مسؤولياتها فتمر بهذا الاختبار دون أن تضطر الى تأجيل توقعاتها لمرحلة جديدة من تحديث بنيتها الأساسية ، من خلال زيادة في انتاج الماشية ، وبفضل المنجزات الأولى للتنمية الصناعية ، والآفاق الجديدة للتكافل الاقليمي في الطرف الجنوبي ، وتوافر قدر وفير من الطاقة الكهربائية المولدة من المحطة ثنائية الجنسية في " اتيايبو " لتوليد الكهرباء من المصادر المائية ، التي ستبدأ تشغيلها في العام المقبل . ونحن نعلم انه حتى مع توافر هذه العوامل المتينة ، لن يكون الأمر يسيرا ، لكننا نتحدث عن منجزات ايجابية ذات قيمة باقية . ونحن على قناعة بأن الأحوال سوف تتحسن في العالم بأسره ، مما سوف يسمح لبلدنا بالدخول في مرحلة جديدة أخرى في ظل ظروف افضل وامكانات أفضل فيما يخص المستقبل .

ان هذه القدرة على السلم ، وهذا التفاني من أجل التنمية في ظل مناخ سياسي سليم بمنجاة من التطرف والعنف ، والفوضى السياسية والاجتماعية يتيحان لجمهورية باراغواي أن تأتي الى هذه الهيئة بكل ثقة لتعلن عن ايماننا بهذه المنظمة ، وبقيننا من أن الوقت سيواكب الأحداث والتجارب ، وايماننا بما تستخدمه هذه المنظمة من أدوات سلمية فيما تقوم به من عمل لولاه لبات أمنا المزعزع محفوقا بقدر من المشاكل أعظم ، بل وربما انهارت تحت وطأة الآثار الثقيلة لأزمة أو أخرى . وكمنظمة عالمية ، تصبح الامم المتحدة بشكل متزايد مثقلة للعالم بأسره . فعدد الدول الأعضاء في زيادة مستمرة . وعلينا اليوم أن نرحب بانضمام دولة حديثة الاستقلال ، حصلت على حقها في احتلال

مقعد بين نظرائها في هذه المنظمة وهذه الجمعية ، وأعني بها سان كريستوفر ونيفيس ، ونقدم لها تمنياتنا القلبية لأننا أضفنا نجما جديدا الى كوكبة الامم المتحدة ، ولأن أسرة الامم الامريكية قد وسعت وعززت .

ومع ذلك ، فهناك سحب عاصفة تتجمع وتزداد قتامة . ومن الواضح أنني أتكلم عن سباق التسلح الذى يمكن ، في ظل التقدم التكنولوجي الحديث أن يصل بمخاوفنا الى ما نخشاه بالفعل . وهناك احتمال مشجع يعطينا بعض الأمل وان لم نجد بعد ما يؤكد صراحة - هو رغبة الدولتين العظميين الرئيسيتين في الحد من أسلحتها النووية . وذلك بطبيعة الحال يبعث على ارتياح بقية بلدان العالم ، لأن الحقيقة والتي نعلنها هنا في الجمعية العامة للامم المتحدة أن زمام العلم الذرى وما ينطوى عليه من احتمالات مرعبة في مجال الحرب والتدمير حكر على القوتين العظميين الرئيسيتين ، وبشاركهما بنصيب في ذلك عدد قليل جدا من الدول الصناعية المتقدمة ، الا أنه فيما وراء تلك الدائرة المحدودة ، لا تتوافر للدول الأخرى والحشود البشرية هائلة العدد التي تعيش فيها الموارد الكافية لتأمين بقائها - ان وقعت الكارثة النووية التي نرغب مخلصين في تجنبها .

ان سباق التسلح الذى تخوض بعض البلدان النامية غماره يعد هو الآخر ضربا من الافتقار الى راحة العقل . فبرامجها في هذا المضمار لا يبداً وأنها تستلهم اعتبارات دفاعية محضة . ان الأسلحة التقليدية - وهي تقليدية لكنها متطورة للغاية - تتكدس تكديسا مستمرا في ترسانات بلدان من المفروض أن تكون احتياجاتها الأولية بعيدة كل البعد عن التسلح . ودون ان نكون راغبين في التقليل من أهمية أمن وسيادة الدول ، مع ما يستحقه من احترام تام واهتمام كبير ، لا يسعنا أن نغفل حقيقة انه بالمضاربة بهذه القيم ، وفي معرض محاولتها السعي الى أولويات بعيدة كل البعد عما يتيح الواقع ، تضحى بعض البلدان ، في سبيل الحصول على أسلحة لا تستطيع استخدامها بكفاءة أو حتى صيانتها ، بالاحتياجات الأساسية لشعبها كالتغلب على

الجوع والقضاء على الفقر ، وهو ما ينبغي أن يكون الخطوة الأولى لتعبئة الضمير الجماعي لبلوغ هدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وأيا كان مستوى التسلح ، فانه بمجرد أن يصبح ميدانا لسباق محوم غير متحكم فيه أو ممعنا في الاستفزاز ، لا يؤدي - كما أكد وفدنا في مناسبة أخرى - الا لاثارة الشكوك والمخاوف والمنافسة العقيمة بين الدول . وكما قيل بحق في تلك المناسبة ، ان مجرد تكديس الأسلحة ، والتنافس بين الدول للحصول عليها أدى الى ظهور دعاوى الحرب ، وهو ما لا يمكن أن يؤدي الا الى خوض تجارب أليمة .

ان شعب جمهورية باراغواي ، التي يحمل تاريخها شاهدا دمويا على آثار حربين دوليتين ، لا يخاف الحرب ، لكنه يحب السلم ولا يطوى الجوانح على أحقاد تجاه أحد . ان الحكومة الدستورية تحت رئاسة رجل دولة عسكري بعيد النظر هو الجنرال الفريد وسترويسنر ، أكدت - تحت قيادته - في تعبيرها عن هذه العناصر الأساسية لروح باراغواي الوطنية ، على التنمية ، والاندماج المادي لمختلف أنحاء البلاد ، والاصلاح الزراعي ، وزيادة انتاج تربية الماشية ، والمشاركة الديمقراطية للشعب في توجيه سياسة بلده . وقد فعل ذلك من ادراك لكون ذلك أفضل درع للسلم ، والعنصر الأول في تنمية الأمة ، باعتبار التنمية تعزيزا لهويتها الدولية وزيادة قدراتها على كسب الاحترام والتقدير .

وبفضل دستورها الشرعي الذي جاء كثمرة مداوات حرة لكافة الأحزاب السياسية ، وحكومتها الجمهورية الديمقراطية المثلثة التي تلجأ الى الشعب بشكل دوري لممارسة حقه السيادي في تشكيل واقامة حكومته من طريق تعدد الخيارات والأصوات ، وبفضل كل الزخم المكتسب من مرحلة من التعايش السلمي العشر ، تمكنت جمهورية باراغواي من أن تحقق خلال السنوات الأخيرة مستوى للتنمية لم يسبق له مثيل ، من خلال مجهود تم فيه تجميع ضخم للمبادرات والأعمال الحكومية ، والمشاركة المباشرة من جانب الشعب في أشكال متنوعة من التعاون وكذلك الخدمات المدنية التي تقدمها القوات المسلحة

في الانشاءات الخاصة بالبنية الأساسية كالكبارى والطرق وشبكات المواصلات ، والحملات الصحية ومحو الأمية ، وتوطين أسر الفلاحين في مناطق شملتها حديثا خط التنمية .

وتتضح الأهمية القصوى لما تقوم به القوات المسلحة من عمل في المجالات المدنية في تكامل منطقة الجراندي شاكو مع باراغواي، وتنفيذ برامجها الانمائية ، ودعم المستوطنات الجديدة ، وانشاء مستوطنات مستقرة ومنشآت لتربية الماشية ؛ كما انه ينبغي ان نسلط الضوء بشكل خاص على الاشتراك المحدد للبحرية على ضفاف نهر الباراغواي ، واشترك الجيش وسلاح الطيران في أنشطة عديدة بغناطنا الداخلية الشاسعة . فقد استخدمت شبكات الطرق وخدمات الهاتف والبرق في القيام بما تطلبته الاحتياجات التي جدت في مجال التنمية .

وبغية الإبقاء على موقفها كعامل ثابت في المجتمع الدولي ، ضمنت باراغواي في دستورها الصادر ١٩٦٧ مادة رقم ٩ تنص على قبول الجمهورية بمبادئ القانون الدولي ، وادانتها لحروب العدوان والغزو ، وكل اشكال الاستعمار والامبريالية ، وموافقتها على الحل السلمي للمنازعات الدولية باللجوء الى وسائل قانونية ، واعلان احترامها لحقوق الانسان وسيادة الشعوب ، وتطلعها الى العيش في سلام مع كل الأمم ، والمحافظة على علاقاتها الودية معها ، وكذلك علاقاتها الثنائية والتجارية على أساس من المساواة القانونية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها .

والتزاما بهذا الموقف ، يود وفدنا ان يعرب عن تأييد باراغواي لكل الجهود الرامية الى استئصال النزاعات وتيسير الاتصالات بحيث يمكن لاطراف أي نزاع ، معالجة المشكلة بشكل ايسر على اساس ثنائي حيثما امكن ، باعتبار ذلك أفضل الطرق واكثرها فعالية ، وحيثما تعذر ذلك ، امكن اللجوء الى العمل متعدد الأطراف الذي لا يمكن أن يكون عقبة في وجه تسوية مباشرة بل ، على العكس ، قد يجعلها ايسر ، بسبب توافر المؤتمرات الودية الدافعة الى المصالحة من جانب الأطراف الأخرى . وانطلاقا من هذا الفهم يكون من العدل ان نقرظ الكد والمثابرة والحسب التي اتصف بها دائما نشاط الأمين العام ، الشخصية البارزة من بيرو ، السيد خافيير

بيريز دى كوبيار ، في معرض تعزيره وحفزه لكل المبادرات التي اتت الى مائدة المفاوضات بأصعب المشكلات ، وما قدمه من توصيات بحلول سلمية من خلال هيئات الامم المتحدة أو من خلال المساعي الحميدة لمجموعة من الأمم أو اتصالات مباشرة لتقريب وجهات النظر المختلفة . فتلك مهمة لم تكن يسيرة على الاطلاق ، بل تبدو في أحيان كثيرة مستحيلة ، لكن الأمين العام يتصف بارادة لا تكل في خدمة السلام والتوافق الدولي . ويود وفد بلادي ان يعرب عن امتنانه لذلك ويحث الأمين العام على الاستمرار في وضع قدراته الباهرة وتكريسها في خدمة الامم المتحدة من أجل عالم افضل واكثر عدالة .

ومع ذلك ، فمهما كان الايمان والتفاؤل اللذان يمكن التحلي بهما بازاء خلفية متصفة بالهدوء ، فان المسؤولية بالغة الضخامة للامم المتحدة وما تتصف به وظائفها من حساسية وتعقد ينبغي ان نسلط الضوء على ما تفرضه المشاكل الجديدة التي تطرأ من حاجة للانتباه اليها في وجود مشاكل أخرى باقية رغم الجهود المستمرة المبذولة لحلها ، وعلى التعقيدات التي يمكن ان تفضي ، بسهولة ، ببعض النزاعات التي قد تكون بسيطة ومحدودة في منشأها وميسرة الحل فيما يبدو ، الى حيث تنقلب الى مشاكل شائكة وخطيرة .

وتصورنا لما نقول وتدليلا على الاهتمام الذي توليه جمهورية باراغواي للمشاكل العالمية ، يود وفدنا ان يشير الى مسائل بعينها اضطرت باراغواي الى اتخاذ مواقف معينة في ظل ظروف حساسة ودقيقة ذات اهمية دائمة .
واشير اولا الى مسألة مالغيناس التي خاضت بشأنها جمهورية الارجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية حربا قصيرة ودموية في الأراضي الباردة للارخبيل الذي يحمل ذلك الاسم في المياه الجنوبية . لقد نوقشت تلك المسألة

مناقشة واسعة النطاق في ساحة مجلس الأمن أولا ، وبعد ذلك في الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة*** .

وقد اشتركت جمهورية اوروغواي من خلال ممثلها في مناقشة ذلك البند في كل من هيئتي الأمم المتحدة . ولا يوجد ما يعبر عن موقف بلادي اصدق تعبير مثل بيان السفير غوانزاليز ارياس في تلك المناسبة ، حيث اعلن :

" ان تقليد بلدي السلمي الطويل ، فضلا عن مشاعر التضامن مع الدول الصديقة ، قد الزما وفد بلادي بأن ينضم الى الدول التي تقدمت بالتماس ادراج بند مسألة جزر مالفيناس ، وايضا الى الدول التي شاركت في تقديم مشروع القرار A/37/L.3/Rev.1 .

" وكعضو مؤسس للامم المتحدة ويحترم المبادئ والمقاصد الواردة في ميثاق منظمتنا ، فاننا نشعر بمسؤولية وواجب المشاركة في هذا الموضوع بغية الاسهام في البحث عن حل سلمي لنزاع بين دولتين تربطنا بهما أفضل علاقات الصداقة والتعاون .

" وكما هو معروف ، فان الأمم المتحدة بدأت بحث هذا البند في ١٩٦٥ خلال الدورة العشرين للجمعية العامة من أجل حل النزاع حول السيادة على جزر مالفيناس بين جمهورية الارجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، بالوسائل السلمية كما يبدو من الأحكام التي صيغ بها قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د - ٢٠) .

" عندما أخذت بعض الفقرات في القرار ٢٠٦٥ (د - ٢٠) مبادئ تم النص عليها

في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) والمعروف بأنه الأساس في مسألة تصفية الاستعمار ، فقد ظهر جليا ان مبدأ حق تقرير المصير لا ينسحب على النزاع

*** عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

الخاص بجزر مالفيناس ، اذ ان هذه الجزر تعتبر اقاليم محتلة ، وبالتالي فان مبدأ وحدة الاراضي هو العامل الآساسي رغم ان الأحكام ، يجب بالطبع ، أن توضع من أجل حماية مصالح سكان الجزر البريطانيين .

" ان نفس حجج ومقاصد القرار ٢٠٦٥ (د - ٢٠) هي التي أوجت

بمشروع القرار المطروح علينا اليوم من قبل عشرين دولة من امريكا اللاتينية .

" ان مشروع القرار هذا محاولة للابقاء على توازن مصالح كلا الطرفين ،

والشروع في مفاوضات في ظل المساعي الحميدة للأمين العام بغية التوصل

الى حل سلمي لوضع صعب مر عليه قرن ونصف من الزمن . انه لا يحاول

أن يفرض حلاً مناقضة لمبادئ الميثاق ، ويفسح مجالاً واسعاً للتفاوض

حول كافة الجوانب الرئيسية للمشكلة بنفس الشكل الذي اثرت به منذ

١٩٦٥ . (A/37/PV.54 ص ٥٢ و ٥٣ - ٥٥) .

وفي دراسة لطبيعة المشكلة فيما يتعلق بعملية التصويت عليها ، استطراداً وفدناً

شارحاً :

" ليس هناك شك في اننا نتناول مشكلة لا تتعلق بتقرير المصير

بل هي نزاع يتعلق بالأراضي بين دولتين . والدليل على ذلك هو اعتماد

القرارين ٣١٦٠ (د - ٢٨) و ٤٩/٣١ في ١٩٧٦ ، اللذين تم اعتمادهما

بتوافق الآراء .

" ان الحقائق التاريخية المتعلقة بملكية جزر مالفيناس معروفة لنا

جميعاً ، ولن أحاول أن ادخل في تحليل تفصيلي عنها ، رغم انها واضحة

من خلال السياق العام للمفاوضات . (المرجع السابق ص ٥٣ - ٥٦ و ٥٨)

هذا ما ابرزه سفير باراغواي فيما خلص اليه بشأن تلك المسألة .

" ولا توجد أي محاولة الآن لتغيير الأسس التي تمت عليها المفاوضات منذ البداية ، ولا أن نقبل أن يعوض مرور الوقت عن القصور المبدأي لحجة أحد الاطراف . ان بلادى لا تعترف أبدا باستخدام القوة أو بالاحتلال العسكري كوسيلة لاكتساب الاراضي . ولا يمكن لمرور الوقت أن يغير من الطبيعة غير الشرعية لمثل هذا العمل . ان قبول مثل هذه الاعمال سيكون بمثابة فرض أوضاع استعمارية ، اذا نحن قبلنا بها سنكون متكرين للمعنى الحقيقي للقرار ١٥/١٥١٤ ، الذي ببعبه وترجمته ، ويجب أن أكرر ، قد جاء واضحا في ممارسة الامم المتحدة ، ليس فقط في حالة جزر مالفيناس ، ولكن في حالات أخرى مشابهة أيضا .

" اننا نعتقد باخلاص انه يمكن للمفاوضات أن تقدم حلوًا ايجابية ، ونحن على ثقة من نضج البلدين المشتركين في هذا النزاع . ان الـدرس القاسي الذي تمخض عن هذه المواجهة العسكرية في جنوب الاطلسي ، لا بد من أن يساعدنا على أن نفهم ، بشكل حاسم ، بأن استخدام القوة لا يجلب ولا يمكن ان يجلب حلوًا عادلة أو نهائية " (المرجع نفسه ، ص ٥٦) . ان جمهورية باراغواي تساند القرار الذي صوتت عليه بالايجاب ، وهو يتكون من النقاط الثلاث التالية : اذ

" طلبت الى حكومتي الارجننتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية أن تستأنفا المفاوضات بغية التوصل ، في أقرب وقت ، الى حل سلمي للنزاع على السيادة فيما يتعلق بجزر مالفيناس ؛ ورجت من الأمين العام ان يضطلع ، على أساس هذا القرار ، بمهمة جديدة للمساعي الحميدة قصد مساعدة الطرفين على ايجاد الحل المطلوب في الفقرة ١ أعلاه واتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض ؛ كما رجت منه أن يقدم

تقريباً إلى الجمعية العامة ، في دورتها الثامنة والثلاثين ، بشأن التقدم المحرز في تنفيذ القرار ؛ " .

انتقل بعد هذا إلى إعادة توحيد شطري كوريا . ان هذه المشكلة بطبيعتها تؤثر أساساً على الأمة الكورية ، وهي أمة واحدة بالمفهوم التاريخي ، ويمكن التأكيد انه لا سبيل إلى التوصل لحل ناجح ودائم إلا من خلال المفاوضات المباشرة بين السلطات في جنوب كوريا وشمال كوريا دون أي تدخل خارجي . ولقد اتخذت جمهورية كوريا هذا الموقف رسمياً واعربت مراراً عن استعدادها للحوار حتى يمكن التوصل إلى حل من خلال مفاوضات تقتصر على الكوريين وحدهم . ونعتبر ان استجابة المجتمع الدولي لهذا الموقف كانت ايجابية ، مما يشكل سابقة توفيقية بالنسبة للحوار ، الا اننا يجب ان نغتنم الى ان المسألة لم تدرج في جدول أعمال الجمعية طوال السنوات السبع الماضية . وايا كانت العقبات - وذلك مجال نجد فيه اكثر من جانب واحد الطرفين - فان المشكلة ينبغي تناولها بأسلوب يتكافأ وأهميتها وضرورة مواصلة السعي إلى إيجاد حل لها .

ومن وجهة النظر الانسانية يجب الا تغيب عن الازهان معاناة الملايين من الكوريين الذين فصلوا عن أسرهم عندما قسمت كوريا إلى دلتين . ويقدر ان نحو ١٠ مليون نسمة وجدوا أنفسهم في ذلك الموقف الذي لم يتغير . ويرجع تاريخ آخر مبادرة لتخفيف معاناة الاسر الكورية التي فصل ما بين افرادها ، إلى عقد مضي ، عندما عقد مؤتمر الصليب الاحمر بشأن شمال وجنوب كوريا الذي بدأ أعماله في ١٩٧٢ ، لكنها عُلقت في ١٩٧٣ ، ومنذ ذلك الحين لم يحرز أي تقدم نحو وضع نهاية لتلك المشكلة المؤلمة ، التي تكمن الصعوبة الرئيسية فيها في حقيقة تقسيم كوريا إلى دلتين متعاديتين . ايدولوجيا وإلى الاختلافات بين وضع كل منهما في المجتمع الدولي . ولصالح السلام وحقوق الانسان التي تنسحب ايضاً على الأمة الكورية بما يتجاوز

كل الانقسامات ، يعتقد وفد باراغواي انه ينبغي ان نشجع مبادرة الامين العام في مهمته النبيلة ومسايعه الحميدة للنهوض بالحوار بين دولتي كوريا . وهـذـه المهمة لها سوابق تتمثل في زيارته كوريا الشمالية في الفترة من ٢ الى ٣ ايار/مايو ١٩٧٩ ، وزيارته جمهورية كوريا التي استمرت من ٤ الى ٦ ايار/مايو ١٩٧٩ . وبسبب الطابع المستمر لهذه المشكلة والعقبات التي تضعها العوامـل الاخرى على طريق حلها ، ظلت دولة عدد سكانها . ٤ مليون نسمة ويبلغ حجم تجارتها . ٥ بليوناً من الدولارات الامريكية خارج الامم المتحدة بالرغم من مشاركتها الكاملة كعضو في ٥٥ من المنظمات الدولية ، بما في ذلك ١٤ من الوكالات المتخصصة التابعة لهذه المنظمة . وهذه الحالة التي لا يمكن الدفاع عنها من الناحية المنطقية ، جزء من مشكلة من المرغوب فيه للغاية ايجاد حل شامل لها ، حيث ان ذلك سيؤدي الى حل كل شيء آخر . لكن السبيل الوحيد لتحقيق هذا هو الاتصال المباشر بين سيول وبيونغ يانغ ، بعيداً عن المصالح الخارجية مع وجود المساعي الحميدة من جانب الامين العام .

وأصل الآن الى اسقاط طائرة الركاب الكورية ، وهو حدث هز بعمق مشاعر العالم لقد كان هذا الحدث هذا العام حلقة في سلسلة الاحداث الدرامية التي تميزت بها حياة الشعب الكوري لعدة سنوات ، وسبب فجيعة مؤلمة لجمهورية كوريا على وجه الخصوص .

ان قيام سلاح الطيران السوفياتي باسقاط طائرة ركاب كورية من طراز الجامبو وهي تقوم برحلة جوية عادية بين نيويورك وسيول مازال موضوعاً للبحث والمناقشة والانكار القاطع . وقد تحول الاتحاد السوفياتي من الانكار المطلق لعلمه بأى شيء أوبالاشترك في العملية الى اتخاذ موقف متطرف هو الاعتراف بأن خطأ قد وقع . وفي مؤتمر مدريد للامن والتعاون في أوروبا قال وزير الخارجية السوفياتي أن

على من ينتهك حدود الاتحاد السوفياتي ان يدرك ما الذي يمكن ان يتوقعه ، ومثل هذه اللهجة تجعلنا نفكر في ان هذا العمل المفزع كان متعمدا ، لكنه استطرد قائلا ان الطائرة التي ارتكبت هذا الانتهاك لم تدعن للأوامر بالاتجاه الى مطار سوفياتي وحاولت الهرب ، فقامت الطائرة السوفياتية المعارضة بتنفيذ التعليمات الصادرة من القيادة الاعلى التي أمرتها بوضع حد لتلك الرحلة ثم استخلص من هذا الموقف الذي لا يمكن الدفاع عنه مبادئ اخلاقية وسياسية عامة كانت تتطلب أساسا مختلفا لتكون لها أية صلاحية ، ثم هدد وزير الخارجية السوفياتية بأن "من يرفع يده ضد قيمنا الروحية والاجتماعية والمدنية ، أو اذا كانت هناك أية محاولة متعمدة لزيادة حدة التوتر الدولي ، فستقابل هذه التصرفات بالاستجابة التي تستحقها " . وهذا لوضع الامور في صيغة المبني للمجهول . ان احدا لم يلخص الافكار التي انطوت عليها بيانات وزير الخارجية السيد غروميكو خيرا مما فعل وزير خارجية الولايات المتحدة السيد جورج شولتز الذي قال ان فكرة الاتحاد السوفياتي عن الوسائل الدفاعية تجعلنا نفكر ان تصرفات من هذا النوع يمكن ان تتكرر . واذاف في تعليق مؤثر للغاية بأن هناك عدة وسائل للدفاع عن الاراضي السوفياتية ، ولكنها ينبغي ألا تتناقض مع حقوق الانسان .

وبالنظر الى المستوى الرفيع من التقنية الذي بلغه الاتحاد السوفياتي من الأمور صيرة التفسير التي لا يصدقها العقل الادعاء بأنه لم يتمكن من التعرف بشكل كامل وصائب على هوية الطائرة التجارية التابعة لكوريا الجنوبية ، بما يتيح له بتنسيق ذلك مع جسد الرحلات التجارية وعدد الركاب الذي تحمله مثل تلك الطائرة عادة . فذلك ليست معلومات سرية بل متوفرة دائما .

ان هذه الظروف تجعل تلك التفسيرات المطاوعة غير محتمة ، وتدلل على القيمة الحقيقية لما قاله وزير خارجية الاتحاد السوفياتي . وفي تلك الرواية التي تعترف بأن اسقاط طائرة الجامبو وهو ما أدى الى مصرع ٢٦٩ من الأشخاص الأبرياء الذين ينتمون لجنسيات مختلفة كان " خطأ " وان الطيارين السوفيات ظنوا أن الطائرة طائرة استطلاع ولسدي هنا ما قاله فيكتور لينيك ، وهو مستشار في ادارة الاعلام الدولي باللجنة المركزية للحزب الشيوعي بالاتحاد السوفياتي كما نشرتها صحيفة مدريد برس قوله :

" انهم لم يظنوا على الاطلاق انها كانت طائرة مدنية ولو كانوا عرفوا

ذلك لكان قرارهم تغير تماما . اني لعلى ثقة تامة من ذلك " .

وهذا يخالف ما ذكره وزير الخارجية السوفياتي ، كما يخالف المنطق نظرا لوسائل الاستشعار عن بعد ، والمراقبة الجوية المتطورة المتاحة لدولة عظمى مثل الاتحاد السوفياتي .

وبمجرد أن علمنا بهذا الحادث الرهيب الذي لا يصدق ، فان رئيس جمهورية

باراغواي الجنرال الفريد وستروسنر أرسل الرسالة التالية للسيد خافيير بيريز دي كوبيار :

" ان باراغواي حكومة وشعبا تشترك معي في ادانة تلك الجريمة البربرية

واستنكارها استنكارا تاما ، لأنها جريمة اقترفت ضد شعب جمهورية كوريا الجنوبية

الحر المحب للسلام من جانب القوات الجوية السوفياتية . ونحن ، أمام أنبل هيئة

عالمية ، تلك الهيئة التي تقومون فيها بدور الأمين العام ، نشجب هذا العمل

العدواني الشائن ضد الانسانية . ونطلب منكم ان تعربوا علنا عن شجبنا وادانتنا

لهذه الجريمة التي يعاقب مرتكبوها وأودت بحياة ما يقرب من ٣٠٠ مسافر برى

كانوا على متن طائرة الخطوط الجوية الكورية بوينغ ٧٤٧ . " .

وفي الوقت ذاته فان الرئيس ستروسنر أرسل رسالة أخرى للرئيس ريفان جاء فيها كما يلي :

" ان البربرية الشيوعية قد أودت بمزيد من الحياة الانسانية ، من بينهم عضو بالكونغرس بد ولتكم السيد لارى ماك ونالد ، الذى أودى بحياته تدمير الطائرة التابعة لشركة الخطوط الجوية لكوريا الجنوبية بوينغ ٧٤٧ بواسطة السلاح الجوى السوفياتي . وفي وجه هذه الجريمة الشنعاء التي لم يسبق لها مثيل بحقوق الانسانية ، التي ارتكبتها الاتحاد السوفياتي ، ونظرا لما تحمله شعبيكم وبلادكم الصديقة من آلام ، أعرب نيابة عن شعب وحكومة باراغواي التي أتشرف برياستها عن ادانتنا ورفضنا القاطعين لهذا الحادث الوحشي ، كدليل على تعاطفنا وتضامننا مع فخامتكم ومع شعب الولايات المتحدة النبيل . "

كما أرسل الرئيس ستروسنر ببرقية ثالثة الى رئيس كوريا الجنوبية شون دو هوان نصها كما يلي :

" ان الجريمة الوحشية التي ارتكبتها الشيوعية السوفياتية بحق الانسانية جمعاء قد ملأت قلوب شعب باراغواي بالغضب . وبالنيابة عن هذا الشعب وحكومته التي أتشرف برئاستها وبالاصالة عن نفسي ، أود أن أعرب لكم عن تضامننا معكم وعن تعازينا القلبية ونحن نرفض بشدة هذا العمل الوحشي الجديد الذي ارتكبه الارهاب الروسي ، كما ندين العدوان الغاشم الذي أودى بأرواح الأبرياء ، بعد تدمير الطائرة من طراز بوينغ ٧٤٧ التجارية المسالمة التابعة للخطوط الجوية الكورية . "

وليس هناك ما يدعونا لتقديم تفسيرات أخرى عن موقف باراغواي فيما يتعلق بهذا الحادث المؤلم الذي لا يمكن تقبله مهما كانت وجهة النظر في شأنه .

ومنذ أن قامت فييت نام بغزو كمبوتشيا في ١٩٧٨ لم يحرز أى تقدم صوب التحرير الحقيقي لذلك البلد على الجبهتين الداخلية والعسكرية . ومنذ ١٩٧٩ عندما بحثت

الجمعية العامة المسألة للمرة الأولى في دورتها الرابعة والثلاثين ، اتخذت جمهورية باراغواي موقفا قاطعا يمكن أن تحدد أبعادها في البيانات التالية :

أولا ، الحكومة الحالية في بنوم بن غير شرعية لأن العدو الغازي هو الذي فرضها بالقوة .

ثانيا ، بينما لم تعترف باراغواي أبدا بالنظام الشيوعي لبول بوت ، فان ذلك النظام أو خلفاءه هم الذين يحق لهم الجلوس في الجمعية العامة لسبب بسيط ألا وهو أن الجمعية لم تلغ قرارها بالاقرار بذلك النظام باعتباره الحكومة الفعلية .

ثالثا ، تؤيد جمهورية باراغواي توصيات المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، الذي اشتركنا فيه ، من حيث ضرورة التوصل الى تسوية سياسية تشمل ضمن جملة أمور اخرى ، الانسحاب الكامل لكل القوات الأجنبية واتخاذ البلد لموقف محايد ، واجراء مفاوضات حرة تحت اشراف الأمم المتحدة بغية تشكيل حكومة جديدة .

رابعا ، تعتبر جمهورية باراغواي أن تشكيل حكومة ائتلافية ثلاثية في منتصف ١٩٨٢ في كمبوتشيا الديمقراطية تحت رئاسة الأمير نورودوم سيهانوك خطوة ايجابية .

خامسا ، يتفق موقف حكومة باراغواي مع ما سبق أن أبدينا من رأى حول هذه المسألة وذلك في المناقشات التي اشترك وفدنا فيها ، كما كنا من ضمن الذين اشتركوا في تقديم القرار ٣٧ / ٦ الذي اعتمدته الجمعية العامة بأغلبية ساحقة .

تعلق جمهورية باراغواي أهمية سياسية كبيرة بل وتاريخية على مسألة أفغانستان ، لأنها تمثل أول حالة واضحة لغزو واحتلال عسكري يقوم به الاتحاد السوفياتي لدولة مجاورة لا تتفق تقاليدھا ولا ثقافتھا ولا عقيدتها ولا عرقيتها مع شيلاتها في الدولة الغازية . ان الاتحاد السوفياتي لم يتمكن من تقديم دليل واضح يثبت انه لم ينتهك على الأقل مبدأ حق تقرير الشعوب لمصيرها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، وهذان المبدأان هما جوهر التعايش الدولي ، وهما وجه من أوجه تساوي الأمم أمام القانون كما انهما محك لتقييم الافتراضات الأساسية التي قامت عليها الأمم المتحدة .

ان موقف جمهورية باراغواي فيما يتعلق بمأساة الامة الافغانية موقف ثابت دون تغيير ويمكن تلخيصه في النقاط التالية : أولا ، تدوين باراغواي بلا تحفظ الغزو والاحتلال العسكري السوفيياتي لافغانستان . ثانيا ، تؤيد الدعوة لسحب فوري لكل القوات السوفيياتية ، ثالثا ، تؤيد برنامج المعلومات العالمي بشأن القضية الافغانية الذي يرمي الى زيادة توعية الرأي العام بهذا الطابع الاستعباري للشيوعية الدولية وقد تمثل في عمل مادي قام به الاتحاد السوفيياتي نفسه في حالة افغانستان ، رابعا ، تؤيد المساعي الحميدة للأمين العام ، خامسا ، تؤيد ايجاد حل سلمي للنزاع .

وفيما يتعلق بقضية الشرق الاوسط يعتبر وفدنا أن هذا النزاع بحكم تعقيد ه ، وتضافر عناصر عديدة تتجمع لتجعل الموقف أكثر خطورة وتفجرا يشكل تهديدا خطيرا للسلم العالمي . وطنى مر الاعوام اتخذت هذه القضية أشكالا متباينة ، وهي من أطول القضايا في تاريخ الأمم المتحدة وفي مختلف مراحلها وحالاتها المتباينة داومت جمهورية باراغواي على المساهمة برأيها وصوتها ، ملتزمة في ذلك التزاما قاطعا بمبادئ الأمم المتحدة . وتتطلب قضية الشرق الاوسط في وضعها الحالي اهتماما مركزا وتفكيراً متأنيا من جانب الأمين العام حتى لا تصل الامة الى نقطة اللاعودة ، وحتى تظل المفاوضات من البدائل المطروحة . ومن المهم للغاية أن تلتزم الدولتان العظميان الرئيسيتان أيضا بهذه الأسس حفاظا على السلم العالمي والامن المشترك .

ومهما يكن من امر ، فان هذه المشكلة ما تزال تتطور بصورة سريعة وفي ظروف تبرزها التوقعات المشروعة نتيجة التحول في مسار النزاع . وترغب جمهورية باراغواي أن تؤكد بهذه المناسبة ، دعمها لكل حل ولجميع الحلول المقترحة ، التي تتفق ومبادئ الأمم المتحدة ، حتى تجد الشعوب والامم المعنية بتلك المسألة المتفجرة ان تطلعاتها قد تحققت بما يتفق ومطالبها العادلة . وبذلك يمكن ايجاد نقط جديدة يستند اليها القانون الدولي ، بحيث يصبح شرعيا ويوضع موضع التنفيذ في عالم يحتاج بصورة عاجلة للمحافظة عليه من اية حروب قد تؤدي به الى الدمار .

وهناك العديد من حالات الازمات الاخرى ، بعضها لا يقل أهمية عن الوضع في الشرق الاوسط ، ولكن بايجاز سيقصر وفدى على التاكيد مرة أخرى على الموقف الثابت لجمهورية باراغواي في الدفاع عن مبادئ ميثاق الأمم وسنظل مخلصين لقرارات هذه المنظمة وجهود الأمين العام في البحث الدائم عن الحلول السلمية التي توحد وتدعم دون ان تترك آثارا سلبية .

لقد توقعنا اشارات معينة الى موضوع نزع السلاح ، الا ان وفدى يرغب في التركيز على جوانب أخرى محددة لهذا الموضوع ، وابداء بعض الملاحظات وتأكيد موقفه بشأن مشكلة التسلح والحل المثالي لها ، وهو نزع السلاح .

اولا ، لا بد ان نتذكر ان جمهورية باراغواي كانت من بين مقدمي القرار ٣٧/٧١ المتعلق باتفاقية ثلاثيلوكو وبلدى طرف فيها . وقد تضمن ذلك القرار نداء الى القوى النووية التي لم تصادق على البروتوكول الاضافي الأول بان تقوم بذلك . وخلال هذه السنة وطبقا لموقفها الثابت ، كانت باراغواي من بين الدول التي طالبت بادراج بند جديد في جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة حول اتفاقية عدم انتشار الاسلحة النووية .

ان سباق التسلح قد وصل الى ابعاد خطيرة في العقود الاخيرة ، فقد ذكر ان النفقات العسكرية تجاوزت مبلغ ٨٠٠ بليون دولار في العام الماضي ، ويمكن

ان تصور القعة التي كان يمكن ان تبلغها لو لم يكن العالم يمر بأزمة اقتصادية عنيفة فرضت حدا على الانفاق المالي العالمي ، بما يؤثر على الأولويات الرئيسية لغالبية الدول .

ولا توجد اية بوادر تشير الى تناقص تلك الظاهرة أو انحسارها ، ولكن يتطلب الامر التاكيد بصورة مستمرة على الدولتين العظميين الرئيسيتين والدول الصناعية بان يكون لتخفيف حدة التوتر والعمل على نزع السلاح مركز دائم من اهتماماتها ومبادراتها ، وبحيث تنعكس الانجازات عند ذلك المستوى الحاسم من الامن العالمي على المستويات الثانوية الاخرى ويكون لها تاثير اخلاقي ، وهذه المستويات وان كانت ثانوية الا انها هامة للسلام العالمي . وبصفة خاصة ، يجب وضع نهاية للتناقض في موقف البلدان التي لا تتوافر لديها الاحتياجات الاساسية للبقاء ، لكنها توجسه موارد الى سباق التسلح بصورة جنونية لانتاج احدث الاسلحة التقليدية تطورا وهو سباق لن يؤدي الا الى افلاسها .

وسيظل موقف جمهورية باراغواي العمل على تدعيم كافة الجهود التي تهدف الى تخفيض معقول للانفاق على التسلح بحيث تصل الى مستويات تتوافق واحتياجات الدفاع والامن العالميين ويجب ان يكون نزع السلاح نتيجة جهود مشتركة متناسبة ومتوازنة على النحو الملائم فيما بين الاطراف التي تسعى الى بلوغ ذلك الهدف ، وبالتالي فان اية مقترحات ترمي الى نزع السلاح من جانب واحد او نزع السلاح على نحو غير متناسق تصبح غير ملائمة ومثيرة للشكوك حول مدى الثقة في المتقدمين بها . ومن شان هذا ان يضع في موقف الضعف اي طرف يوافق على ذلك دون أن يوافق الطرف المقابل بما يكفل تحقيق الهدف وأن يضع ذلك الطرف تحت رحمة الطرف الاخر الذي لا يبالي بالتحذيرات .

وفيما يخص مشكلة اللاجئين ، فان وفد بلادي يرغب في القول لاسباب انسانية وحتى يمكن تجنب تفاقم تلك المشكلة التي سببت معاناة انسانية ، بان يشعر بالقلق

نتيجة عدم تنفيذ القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين عام ١٩٨١ . فقد تقرر في ذلك الشأن تشكيل فريق من الخبراء لوضع توصيات بشأن مشكلة اللاجئين ، الا أنه ذكر ان المجموعات الاقليمية لم تتوصل الى اتفاق بشأن توزيع الوظائف ، وهو أمر مؤسف نظرا لان المسائل الجانبية يجب ألا تعوق التوصل الى الهدف الاسمي والواقع في اطار الاهتمامات الاساسية للمنظمة . ويبحث وفد بلادى الاطراف المعنية على التغلب على الصعوبات التي تبدو وانها ظاهرة أو ناجمة عن مصالح اثنائية ، حتى يمكن لفريق الخبراء مباشرة مهمته ، بما قد يساعد على حل تلك المشكلة التي ازدادت سوءا ، والتي قد تصبح أيضا أداة للمزايدات السياسية والضغط الدولية ، خاصة متى تعلقت بمناطق مجاورة للبلدان التي هرب منها اللاجئين . مع ما يترتب على ذلك من اثاره للمشاعر وتفاقم للمشاكل الانسانية والاقتصادية المتولدة عن تلك الاوضاع .

اما فيما يخص الازمة الاقتصادية العالمية ، فان الوقت يشير الى أننا نتجه نحو العقد الانمائي الثالث للأمم المتحدة دون تحقيق للاهداف ، تلك الاهداف التي اوجت منذ عشرين عاما بالاعلان عن تلك العقود طبقا لاهداف ومبادئ محددة . ففي عام ١٩٦٠ نوقشت الحاجة الى استراتيجية انمائية دولية ، وأعلنت الجمعية العامة عقد الستينات عقدا انمائيا أول للامم المتحدة حيث انصب التركيز في تلك الفترة على مجهودات دولية كبيرة لتمويل البلدان المتخلفة اقتصاديا للتعجيل بنموها . الا أن ذلك الاقتراح لم يتضمن أية خطة فعالة للتنسيق بين السياسات الوطنية المختلفة بحيث يمكن تحقيق نتائج ايجابية بصورة شاملة ، وبعد عشر سنين عندما أعلنت الجمعية العامة بان السبعينات هي العقد الانمائي الثاني للامم المتحدة وافقت ايضا على استراتيجية دولية تستخدم كمرشد لخطط وسياسات الحكومات . وبناء على طلب فنزويلا ، ادرج ضمن اعمال الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة بند بعنوان " بد " مفاوضات شاملة بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من اجل

التنمية " وتمت الموافقة على القرار ٤٤٣/٣٥ ، حيث طلب من رئيس الجمعية العامة الاستمرار في مشاوراته بهدف التوصل الى اتفاق على بدء تلك المفاوضات في اطار العقد الانمائي الثالث . ولم يحرز تقدم في ذلك الخصوص حتى الدورة الاخيرة للجمعية العامة . ولكن بغض النظر عما ذكر هذا العام ، قد يكون من الملائم أن نوجه النظر الى المصالح المشروعة ، خاصة للبلدان النامية ، في تحقيق فعالية اكبر لمعالجة تلك المشكلة نظرا لان البلدان النامية أقل قدرة في الدفاع عن أنفسها في مواجهة الازمة العالمية المستمرة ، وبذل الجهود لتجنب اية اختلالات قد تطيح بالانجازات التي تم تحقيقها ، فاذا لم يكن تضييق الفجوة بين تلك البلدان والبلدان الغنية ممكنا ، فلا اقل من تأمين استمرار العمل بخطط التنمية التي تعتبر حيوية بالنسبة للبلدان النامية ، والتي يجب الا تتعرض بعد الان لآية توقفات او تاخيرات اخرى .

وفيما يتعلق بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، بيدى وفد بلادى اهتماما خاصا ، لأن باستطاعتنا أن نشير الى خبراتنا التي تضع جمهورية أوروغواي في وضع عالمي متميز فيما يتعلق بتطوير مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة .

وأود ، بادئ ذي بدء ، أن أقدم بعض الملاحظات التي تتعلق بتاريخ هذا البند في منظمة الأمم المتحدة . ففي عام ١٩٧٨ ، قررت الجمعية العامة عقد مؤتمر دولي لمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في قرارها ١٤٨/٣٣ ، وقد عقد ذلك المؤتمر في نيروبي بعد ذلك بثلاث سنوات ، أي في سنة ١٩٨١ ، وشاركت باراغواي فيه . ومن ثم ، اعتمدت الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين برنامج العمل الذي أقر في نيروبي ، وقررت ، بين جملة أمور أخرى ، انشاء لجنة مؤقتة أناطت بها مهمة بدء ذلك البرنامج . الا أنه ما يؤسف له أن الجمعية العامة وجدت ، بعد ذلك بعام واحد ، أثناء دورتها السابعة والثلاثين التي عقدت سنة ١٩٨٢ ، أنه لم يكن قد اتخذ أى اجراء في هذا الشأن ، ولذلك عمدت الجمعية الى تشكيل لجنة تختص بموضوع استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، وأوصت بالبدء على الفور في البرنامج الذي أشرت عليه مازالت المشاركة في أعمال تلك اللجنة متاحة لكل الدول الأعضاء .

ويود وفدى أن يؤكد تأييد باراغواي لكل ما تقوم به منظمة الأمم المتحدة من أجل ايجاد آلية تكفل تأمين جميع الموارد والتقنيات اللازمة لتعزيز تنفيذ المشاريع الخاصة في اطار برنامج نيروبي . ونأمل أن تتمكن اللجنة من الاسهام بجديد في هذه الدورة فيما يتعلق بما قد تكون أحرزته من تقدم في عملها .

ولقد ظلت جمهورية باراغواي تقوم بمنتهى الجدية ، منذ سنوات ، بتنفيذ برنامج لاننتاج الطاقة حتى تتحرر من استخدام المصانع الحرارية التي تلتهم بنهم شديد لا يشبع ما لديها من موارد ثمينة هي الغابات ، سواء على شكل خشب أو فحم يستخدم في تشغيلها ، حيث يتطلب تشغيل تلك المصانع في بلد لا ينتج النفط واردات بترولية

باهظة الكلفة تزداد عاما بعد عام متى كان تشغيل المصانع باستخدام ذلك الوقود . ولقد كانت تجربة بلدى مشجعة في هذه الجوانب ، فقررت الحكومة ، في منتصف الخمسينات انشاء مشروع لتوليد الكهرباء من المصادر المائية باستخدام المستويات المتباينة لمجرى نهر أكارى وهو أحد الأنهار الداخلية . وقد تسنى تنفيذ المشروع بمساعدة مالية من البنك الدولي للانشاء والتعمير ، وبدعم سخي من البرازيل ، فانهى العمل فيه فى حدود المدة المقررة له ، وترتبت عليه الاثار المرجوة . وبذا حلت الطاقة الكهربائية النظيفة المولدة من مصادر المياه ، التي كانت تنتج بالطرق الحرارية ، وكانت بيئية بلدنا هي المستفيدة من وراء ذلك ، ان تخلصنا من التلوث وأعيد تشجير الغابات في مناطق العاصمة اسونثيون كانت قد عريت من معظم أشجارها ، ونفذ مشروع ثان مماثل لمشروع أكارى الأصلي ، فأقيم سد آخر على مستوى أعلى لزيادة مخزون المياه .

وعلاوة على البرنامج الوطني للطاقة الكهربائية المولدة من المصادر المائية تستحدث في اطاره حتى الآن مشاريع أخرى ، اشتركت جمهورية باراغواي مع جمهوريتي البرازيل الفيدرالية والأرجنتين بفضل المعاهدات المبرمة فيما بينها ، في تنفيذ مشروع ضخم بايتاييو وآخر مماثل في ياسيريتا . وأملها ، وهو أضخم مشروع من نوعه في العالم سيدأ في القريب العاجل في انتاج الطاقة بعد الانتهاء من تركيب مجموعة التوربينات الأولى التي قارب العمل فيها الانتهاء تقريبا ، وعددها ١٨ توربينا ، وتنتج ما يزيد على ١٢ مليون كيلووات . وفيما يتعلق بمشروع ياسيريتا ، وهو مشروع مشترك مع الأرجنتين فعلى الرغم من الصعوبات والتأجيلات العديدة ، ويعد قدر بالغ الضخامة تم بالفعل انجازه من أعمال ارساء الدعامات والركائز وتوفير البنى الأساسية ، بيد وأن العمل فى طريقه الآن الى مرحلة الانجاز النهائي . ويلقى المشروع التأييد السياسي من جانب الأحزاب ، كما أنه ضرورى لتنمية منطقة كبيرة وسوف يؤدى الى تنشيط أنماط جديدة من التكامل . لذلك ، يحدونا الأمل في أن يلقى المشروع دعم الدول الغنية ووكالات

التمويل الدولية ، لكونه جديرا بالدعم حيث أن انتاجه من الطاقة سيكون نصف انتاج مشروع اتاييو تقريبا ، كما أنه سيكون ، عند اتمامه وبدء انتاجه ، بمثابة تأمين ضد التضخم وعاديات الزمن .

ولا يسع وفدى أن يغفل الاشارة هنا ، ولو بايجاز ، الى موضوع التجارة والتنمية التي تتسم بأهمية بالغة لأسباب لا تخفى ، فنظرا لأن باراغواي من البلدان غير الساحلية ، تتابع بلادى باهتمام شديد التقييم الذي تضمنه تقرير الأونكتاد السادس ، ودراسة مشروع القرار المعنون " التدابير لموسسة متعلقة بالحاجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية " .

وفي هذا الشأن ، يود وفدى أن يؤكد علاقاته الطيبة التي يحافظ مع جيرانه من البلدان البحرية الكبيرة ، الأمر الذي يسر تطوير الاتفاقيات بصورة مرضية أتاحت لباراغواي منفذا الى البحر . والهدف هو الاستمرار في تحسين التفاهم والتوصل الى وسائل أفضل للتكامل عن طريق المواصلات والنقل النهري والسكك الحديدية وانقل البرى حتى يستطيع بلدى أن يجد عن طريقها منفذا ميسرا الى موانئ ثلاثة بلدان هـى : الأرجنتين والبرازيل وأوروغواي .

أما فيما يتعلق بتقرير الأونكتاد السادس ، فتؤكد جمهورية باراغواي موقفها بالنسبة لهذا التقرير ، وتعرب عن ثقتها في أنه سيتاح في نهاية الأمر التغلب على الصعوبات التي تواجه التوصل الى نتائج لموسسة ومرضية .

ان الوصول الى المعرفة العلمية والتكنولوجيا والتفوق أمر لا غنى عنه بالنسبة للتنمية . ولقد أدركت منظمة الأمم المتحدة هذه الحقيقة بوضوح تام رغم أن النتائج المترتبة على ذلك الادراك ليست مرضية تماما حتى الآن . وتعا لذلك ، فان هـذه المسألة تظل من المسائل ذات الأولوية القصوى ، ونود أن نؤكد الحاجة الى توسيع

وتكثيف التعاون الدولي في مجالات العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية وإيلاء الاهتمام الخاص لتطوير تلك التقنيات التي تتناسب وظروف البلدان النامية .

وحتى يتسنى وضع البرنامج موضع التنفيذ ، قررت الجمعية العامة في عام ١٩٧٩ إنشاء اللجنة الحكومية الدولية للعلم والتكنولوجيا من أجل التنمية ، إلا أن تلك اللجنة دخلت في مفاوضات صعبة مطولة ومناهات خارج الموضوع ، كما كان متوقعا ، بالنظر إلى طبيعة المشاكل التي يتعين عليها تقديم حلول لها ، لاسيما المشاكل المتعلقة بالتمويل . وما زالت الحاجة قائمة إلى وضع خطة تحظى بتوافق الآراء اللازم بما يكفل أن تكون خطة عملية متمتع بمقومات الاستمرار . وفي هذا الصدد ، فإن وفد بلادي على ثقة من أن توجيهات الأمين العام التي جاءت في الوقت المناسب للحث على القيام بالدراسات الضرورية سوف تعزز نجاح لهذه المبادرة التي تضاف إلى رصيد منظمنا .

يحتل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أهمية بالغة بالنسبة للبلدان النامية ولذلك ينبغي إعطاء الأولوية للتوصل إلى حل لأزمة التمويل التي تتعوق تطويره . ولقد أوضحت اللجنة العامة لمجلس إدارة البرنامج الموقف على الوجه التالي : أولا أن هناك أزمة توقعات حيث أنه كان من المأمول التوصل إلى معدل نمو سنوي نسبت ١٤ في المائة ، ذلك لما نص عليه قرار الجمعية العامة ٣٤/١٠٦ لسنة ١٩٧٩ . ثانيا : أن هناك أزمة محاسبية بسبب التآكل غير المتوقع في قيم العملات بالنسبة للدولار الأمريكي . ثالثا : هناك أزمة رواتب بسبب ارتفاع كلفة توفير خدمات الخبراء للدول النامية ، ويحدوني الأمل أن يتضمن تقرير مجلس إدارة البرنامج بشأن المشاكل التي تواجه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، العناصر الكافية لتوفير حل لهذه المشكلة يتمتع بمقومات الاستمرار ، أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة .

يود وفدي أن يسجل أن حكومة باراغواي طلبت في ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٣ من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث أن يوجه نداءً من أجل تضامن المجتمع الدولي لمساعدة من عانوا من الفيضانات الكبيرة التي سببها الارتفاع غير العادي في منسوبي مياه نهري باراغواي وارانبا .

وبالتشاور مع الممثل الدائم لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وسلطات حكومة باراغواي ، وضعت قائمة بالاحتياجات الضرورية تمت تغطيتها تماما بمساهمات الحكومة والمعونة الدولية بالانحراف الى تعاون وتضامن شعب باراغواي في حالة الطوارئ ، وهو شعب لم يفزع في وقت من الأوقات . وان ممثل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث الذي أرسل خصيصا الى باراغواي أتاحت له الفرصة للتحقق على الطبيعة من القدرة الخلاقة التي بذلت لتقديم المساعدة الضرورية في الحالات التي أشرنا اليها .

وفيا يتعلق بصياغة اتفاقية دولية لحظر تجنيد المرتزقة ، فان هذا البند أدرج بجدول أعمال الجمعية العامة للمرة الأولى في ١٩٧٩ ، رغم أن ترتيباتها كانت مهيئة للغاية ومعيدة المنال . ومنذ ذلك الوقت ينظر في هذا البند كل عام ، نظرا للأهمية التي يحظى بها من جانب العديد من الدول ومجموعات الدول ، وان كانت تشمل وجهات نظر مختلفة .

وفيا يتعلق بمشاريع الاتفاقيات المختلفة التي قدمتها اللجنة المختصة التي شكلت في ١٩٨٠ ، فان موقف وفد باراغواي ، بناء على تعليمات من حكومته الوطنية ، كان دائما يتسم بالتأييد القلبي الحار لاعتماد نص قانوني بشأن الموضوع . وقد ركز بصفة خاصة فيما يتعلق بالبند المبدئي الخاص بتعريف كلمة " المرتزقة " على ضرورة تحديد مفهوم تلك الكلمة بما يتفق مع حقائق عصرنا . وبهذا ، لن يكون المرتزق مجرد أجنبي

يشارك في حرب مقابل أجرون أن يكون له شأن بتلك الحرب فحسب ، ولكنه سيكون أيضا ذلك الشخص الذي يسجل نفسه لأسباب أيد يولوجية كمتطوع في حروب داخلية . وتأيدا لهذا الموقف ، اقتبس وفد الفقرة ١ من المادة ١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تنص على ما يلي :

" تملك جميع الشعوب حق تقرير مصيرها . وتملك بمقتضى هذا الحق حرية تقرير مركزها السياسي وحرية تأمين نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ."
(القرار ٢٢٠٠ (د - ٢١))

لقد تابعت جمهورية باراغواي ، التي تقع على بعد أكثر من ١٠٠٠ كيلومتر من أقرب ميناء ، باهتمام مستمر ، تطور قانون البحار . وفي ١٩٧١ أوضح وفد بلادى فسي الجمعية العامة لمنظمة الدول الامريكية موقفه على النحو التالي :

" ان جمهورية باراغواي دولة غير ساحلية وقد حرمتها الظروف الجغرافية والتاريخية من مزايا الساحل غير المعادية . ومع ذلك ، فان باراغواي لها الحق في التمتع بالحرية في أعالي البحار ، والملاحة غير المقيدة هناك ، ومصايد الأسماك وموارد قاع البحار والمجال الجوي فوقها . ولهذا ، فان الدول الساحلية التي تمتد حدود ولايتها بطريقة تحكمية بزيادة مساحة مياهها الاقليمية ، انما تحد بطريقة تحكمية من حقوق جمهورية باراغواي وجميع الدول غير الساحلية الأخرى ."

لهذا ، يعتبر وفد أن سنة ١٩٨٢ تتسم بأهمية خاصة في تاريخ تطوير قانون البحار . لقد اختتم مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار ، الذي بدأ في ١٩٧٣ - أي منذ عقد مضي - أعماله في ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ . وفي مونتيفغواي ، جامايكا ، فتحت للتوقيع الاتفاقية التي كانت ثمرة جهد طويل شاق . ووقعت باراغواي الوثيقة الختامية مؤكدة التزامها بالمشاركة بنشاط في اقامة نظام قانوني أكثر عدالة للبحار .

لقد تركنا موضوع الارهاب الى نهاية بياننا . ان الارهاب من أصعب وأعقد المشاكل في عصرنا ، ويمكن دائما في جذور نزاعات أخرى أشد خطورة لأن له آثارا دولية . وهذا يؤكد حقيقة انه في مواجهة انيمات أعمال الارهاب في السبعينات ، قررت الجمعية العامة ادراج بند بجدول أعمال الدورة السابعة والعشرين بشأن التدابير التي يمكن أن تتخذ لوقف الأنشطة الارهابية . ومنذ ذلك الوقت ، أي منذ ١٩٧٢ ، وهي السنة التي شهدت انشاء اللجنة خاصة للارهاب الدولي ، يعود البند الى الجمعية كل سنتين فيما عدا سنتي ١٩٧٣ و ١٩٧٧ ، ولكن من الناحية الواقعية لم يتحقق تقدم حاسم .

في اللجنة السادسة ، حيث ينظر هذا البند تقليديا ، لا تزال هناك خلافات قوية جدا في الرأي بشأن تعريف الارهاب والتأكيد الذي يجب أن يوضع لقمع هذه الظاهرة وازالة أسبابها الكامنة . وفيما يتعلق بتلك الأسباب ، هناك بالتحديد الحاجة الى وضع تعريف ، والدعاية السياسية بشأنها - وهما عاملان يجعلان من الصعب التوصل الى اتفاق . وكما نعلم ، هناك بلدان ومجموعات من البلدان تعتقد ان على الجمعية أن توصي بأن تتخذ الحكومات تدابير لازالة أسباب الارهاب ، ومن ثم يفهم ضمنا بأن له مبررا كعنصر من عناصر النضال السياسي مادامت هذه الأسباب قائمة ، وقد تكون تلك الأسباب حقيقية وقد تكون مجرد دعاية .

ومع ذلك ، يجب أن نمتدح بأن عدم وجود اتفاق للتوصل الى اتفاقية دولية بشأن الارهاب ومكافحته يضيف مشكلة جديدة ، وهي تلك التساؤلات والانتقادات التي يتبادر لها من يعارضون النشاط الارهابي مع البلدان والقضاعات التي تسمح به كعنصر سياسي مشروع . ومن ثم نظرا لعدم وجود معيار واضح قاطع ، ولعدم وجود اتفاقية دولية مقبولة ، فإن هذه الحالة يستفيد منها الارهاب ، لانه ليست هناك جزاءات توقع ضده وهو يضر بسلطات الحكومة ، التي تتهم دائما باتتهالكاتها الوحشية .

يود وفدي أن يسجل مرة أخرى رفض حكومة جمهورية باراغواي الحازم للارهاب ولجميع أشكال العنف باعتبارها تتنافى مع الديمقراطية والسلام . وان المادة (٢١) فقرة (٣) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان تنص على ما يلي :

" ان ارادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة ويعبر عن هذه الارادة بانتخابات نزيهة دورية تجرى على أساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت " .

هذا النص الأساسي يتناقض مع الارهاب ، الذي تزيد آثاره الخبيثة دائما من خطورة الأسباب التي يقوم عليها قبل ازالتها .

أخيرا ، نقول مرة أخرى فيما يتعلق بالارهاب ، انه من أجل القضاء على آثاره ، يجب التمسك بالعمدأ الوارد في المادة ٣٠ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان بأن يحجم كل فرد وكل مجموعة من الأشخاص عن " القيام بنشاط أو تأدية عمل يهدف الى هدم الحقوق والحريات الواردة فيه " .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية الذي طلب ان يسمح له بالكلام لممارسة حق الـسرد ، واود أن أذكر الاعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١ / ٣٤ تحدد الكلمات التي تلقى ممارسة لحق الرد بعشر دقائق ، ويلقيها الممثلون من مقاعد هم .

السيد لويب (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان دحض جميع المزاعم الكاذبة التي وجهها وزير خارجية كوبا ، الى بلادي وقادتها يتطلب بيانا يضا هي في طوله العثير للمل تقريرا ذلك البيان الذي مررنا بتجربة الاستماع اليه في ٥ تشرين الاول / اكتوبر الجارى . وأنا لا اريد أن اثقل على كرم الجمعية بذلك الشكل في مساء يوم جمعة . الا أن البيان المشوش الحافل بالتكرار لممثل كوبا تفوق بما احتوى عليه من مزاعم وما اتصف به من حـسدة ما توصل اليه من مستوى رفيع من السباب في بياناته السابقة . وبالتالي ، فان بيانه يتطلب ردا . وتوخيا للايجاز ، سأقتصر في تعقيبي على دحض للجوانب الاكثر غرابة بل شذوذا في بيان ممثل كوبا . أما بقية تعقيباته فستطوى في صفحة النسيان الذي تستحقه عن جدارة .

يتمثل أشد افتراء على الحقيقة فيما زعمه ممثل كوبا باصرار من أن حكومة بلادي تمثل تهديدا للسلم ، وانها قد أعاققت المفاوضات الرامية الى وقف سباق التسلح . وكما يعرف أعضاء هذه الجمعية جيدا ، سعت حكومة الولايات المتحدة دوما لوقف سباق التسلح او عكس مساره . ومنذ عام ١٩٤٦ عندما اقترحنا في هذه الهيئة خطة باروخ التي باتت الآن خطة شهيرة ومحل تقدير كبير ، والتي من شأنها ازالة كل الاسلحة النووية ، ظلت حكومتنا وهي تقوم المرة تلو المرة ، تبذل جهودا غير عادية لتخفيض سباق التسلح ، بل في الواقع ، القضاء عليه . وفي ٢٦ ايلول / سبتمبر تقدم الرئيس ريغان بمقترحات جديدة في هذه القاعة ذاتها ،

كما ان رئيس المتفاوضين الامريكيين في محادثات نزع السلاح ، تلقى تعليمات جديدة بشأن المفاوضات الجارية في جنيف . ورغمما عن ان الجانب الاخر استقبال جهود بلادى الرامية الى كبح جماح سباق التسلح ببرود ، ما زال الامل يحدونا ان يؤدي المزيد من التفكير في الامر من جانبهم الى استجابة اكثر ايجابية .

وفي هذا السياق ، من الغريب - ان توخي القصد في التعبير - ان يجرؤ بلد مثل كوبا له حوالي ٣٠ الف جندي في اراض بعيدة ، ويملك أكبر مؤسسة عسكرية في أمريكا اللاتينية على اتهام الآخرين " بالامبريالية " و " الروح الحربية " و " التسبب في سباق التسلح " و " زيادة حدة التوترات الدولية " . واذا لم تكن كوبا غير مهتمة بالتسبب في سباقات التسلح ، فلماذا ظلت تضيف كميات لم يسبق لها مثيل من العتاد الحربي الى ترساناتها العسكرية المتخمة فعلا ؟ واذا كانت وكوبا ضد الامبريالية ، فلماذا ترسل أكثر من ٣٠ الف جندي من جنودها الى اراض اجنبية ؟ واذا كانت ضد " الروح الحربية " فلماذا تستمر في تخصيص موارد الاقتصاد لزيادة الهزيلة لزيادة مؤسساتها العسكرية ؟ واذا كانت كوبا ضد التوترات العسكرية ، فلماذا تستمر في التدخل في الاحداث التي تقع لجيرانها في نصف الكرة السدى تنتمي اليه ؟ فلتوقف كوبا تدخلاتها في شؤون الآخرين . ولتسحب قواتها العسكرية الى اراضيها . وتخفض حجم مؤسساتها العسكرية وتعيد تخصيص موارد الاقتصادية للتخفيف من حدة ضروب الفاقة المستيئة التي يعاني منها شعبها . وحتى ذلك الوقت ستظل ادعاءات كوبا بانها معادية للامبريالية والروح الحربية ، ومناهضة لسباق التسلح ادعاءات عديمة المصدقية تماما .

انه لمن الاستهانة بكل القيم ان تطعن كوبا في سيادة الامم الاخرى وتتهمها بانها مجرد دول عميلة وتابعة . ومثل هذا الادعاء ، عندما يصدر عن بلد قام بالذود عن استقلاله الوطني ، فانه يكون مستحقا للتحريض الدقيق ، لكن

ليس عندما يكون صادرا عن كويا فكويا اليوم موقع استعماري متقدم من جملة المواقع الاستعمارية لامبراطورية مترامية الاطراف ، وهي بلد يعتمد كل الاعتماد على الدعم الاقتصادي المقدم اليه من سيده الامبراطوري . وهي بلد يردد بخنوع الاعذار الواهية لسيده في معرض التبرير لمقتل ٢٦٩ من الركاب الابرياء على متن طائفة مدنية . واذا ما كان الامر بحاجة الى مزيد من البراهين ، فهي بلد يرسل شبابه ليموت على اراض اجنبية سعيا وراء اهداف دخيلة .

هذا الخضوع لسيد اجنبي ، بعيد عنها ، توأبه رغبة عميقة في التسلط الداخلي المطلق على الشعب الكويتي ، ولنتذكر ان نظام كويا وصل الى الحكم بوسائل عنيفة ، وظل في الحكم لما يقرب من ربع قرن باستخدام اشد الوسائل قمعا ووحشية ، لذلك ليس مما يثير الدهشة أن نجد النظام الكويتي يقوم متضررا اليوم بالشكوى من اذاعة راديو مارتي ، التي ستشرع في القريب في تزويد الشعب الكويتي الذي طالت معاناته بمعلومات موضوعية أكثر توازنا .

نظرا لضيق الوقت ، واحتراما لحدود صبر هذه الجمعية ، اسمحوا لسي ان أختتم كلمتي ، بان اذكر أنه ليس من الغريب عندما يتطلع الممثلون الكويتيون الى العالم حولهم ، الا يروا سوى اسقاطات اتجاهاتهم وممارساتهم هم ، وقد ذكر الفيلسوف الدانمركي العظيم سورين كيرغارد من عهد مضى ، ان الكثير من الاشياء أشبه بالمرايا ، وان الخطاه عندما يحملون اليها لا يرون قديسا يطالعهم من صفحتها .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٥٥